المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

صنع القرار السياسي الخارجي

دراسة تطبيقية: القرار الأمريكي بعدم توجيه ضربة عسكرية حيال سوريا 2013 .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية .

إعداد الطالبة:

جميلة سرنيح .

إشراف الأستاذة الدكتورة:

نرجس فليسي .

لجنة المناقشة:

أ . د . برقوق امحند .	رئيسا
أ . د . فليسي نرجس .	مقررا
أ . د . لخضاري منصور .	مناقشا

السنة الجامعية 2014-2013 .

إلى أغلى ما أملك

أمي الحبيبة.

شكر و تقدير:

في البداية أحمد الله تعالى و أثني عليه أن وفقني و أعانني على إنجاز هذا العمل،فله الحمد و الشكر .

كما أشكر الأستاذة فليسي نرجس على قيامها بالإشراف و التوجيه .

و لا أنسى بالشكر كل أفراد عائلتي الذين قاموا بمساندتي خلال كل مشواري الدراسي ،و أخص بالذكر أختي هاجر .

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي ،خصوصا الأستاذ خمري رضا الذي كان دائما مثالا للدعم المعنوي طوال مدة تكويننا في المدرسة .

دون أنسى كل زميلاتي و زملائي من الدفع الرابعة،و على رأسها زميلتنا الشهيدة صواب ميمونة .

جميـــــــــيلة

الملخص:

عرف موضوع صناعة قرار السياسة الخارجية العديد من التطورات و مرد ذلك إلى الجدل و النقد البناء الذي قامت نظرية تحليل السياسة الخارجية بتوجيهه إلى نظريات العلاقة الدولية ، انطلاقا من مستويات التحليل التي تدرس من خلالها هذه العملية ، و كذا المتغيرات التفسيرية التي تمكن الباحث من فهم مسار صنع القرار السياسي الخارجي .

حاولنا من خلال بحثنا هذا إثبات فرضية مفادها أن عمليات صناعة قرارات السياسة الخارجية تخضع إلى تأثير و تفاعل فريد من نوعه من طرف الثالوث البيئي الذي يحيط بها ، معتمدين في ذلك على المقاربة المتعددة الإرشادات في تحليل معطيات البحث باعتبارها مقاربة شاملة للبيئات الثلاث، كما أنها تثير مسألة العقلانية في انتقاء البدائل التي تعتبر مبتغى كل صانع قرار.

تطرقنا في دراستنا التطبيقية إلى القرار الأمريكي بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا 2013 بغرض إثبات أن القرار السياسي الخارجي الأمريكي تحديدا يخضع لتأثير متغيرات البيئات الثلاث

(الداخلية ، الخارجية ، النفسية) كما حاولنا إثارة مسألة عقلانية القرار انطلاقا من المقاربة المعتمدة و مراحل انتقاء الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** لهذا القرار .

Résumé :

La thématique de la prise de décision dans la politique extérieure a connue une évolution due à la critique positive (débat) apportée par l'approche d'analyse de la politique extérieure en analysant (sur différents niveaux analytiques) la théorie des relations internationales et en se basant sur les variables explicatives qui permettent aux chercheurs de mieux comprendre le processus décisionnel.

A travers notre recherche nous avons essayé de prouver l'hypothèse dite que les opérations décisionnelles de la politique étrangère sont souvent influencées par les l'environnement triangulaire (Intérieur, Extérieur et Psychologique) décisionnel qui les entoure, aussi ; nous nous sommes basé a travers notre analyse sur des données de recherche sur l'approche poly-heuristique .

Cette approche englobe les trois environnements et prend en considération la rationalité dans la sélection des variables .

En ce qui concerne la partie pratique de notre recherche, nous avons mis l'accent sur la décision Américaine de ne pas intervenir militairement en Syrie en 2013, dans le but de prouver l'influence des trois environnements (Intérieur, Extérieur et Psychologique) sur cette décision, on a abordé aussi la rationalité décisionnelle et les différentes étapes qui ont conduit a la décision du président Barack Obama .

Abstract :

The issue of foreign policy decision making knew an evolution due to the positive criticism (debate) used by foreign Policy Annalysis Approache to the international theories by analyzing (on various analytical levels) the theory of the international relations and basing on the explanatory variables which makes it possible to the researchers to better understand the decision-making process.

Through our research, we tried to prove the assumption which says that the operations of foreign policy decision making are often influenced by the three decisional environments (Local , Foreign and Psychological) .

We based our study on the Poliheuristic approach to analyse the research's data. This approach includes the three environments and uses rationality while sorting the variables.

With regard to the practical part of our research we focussed on the American decision "No military intervention" in Syria in 2013 with an aim of proving the influence of the three environments (Interior, Outside and Psychological) on this decision; decisional rationality was also approached and the various stages which have conduct the decision of the President Barack Obama .

قائمة الأشكال والجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المثلث الواقعي .	17
02	مخطط اتخاذ القرار السياسي الخارجي تبعا للمقاربة المتعددة الإرشادات (Peuliheuristic).	34
03	أثر البعدين التفضيلي /المعرفي للنسق العقيدي حسب هولستي .	63
04	خريطة توضح الجماعات المسلحة المتمردة ضد نظام الأسد .	69
05	نسب تصويت أعضاء الكونغرس الأمريكي .	79
06	جدول يوضح توجهات الرأي العام الأمريكي إزاء العمل العسكري ضد سوريا .	80

قائمة المختصرات:

FPDM: صنع قرار السياسة الخارجية.

FPA: تحليل السياسة الخارجية.

FP: السياسة الخارجية.

PH: بولي–أورستيك .

USA: الولايات المتحدة الأمريكية .

FSA: الجيش السوري الحر.

SNC: المجلس الوطني السوري .

NCB: هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

UNSC: مجلس الأمن الدولي .

UN: الأمم المتحدة

WMD: أسلحة الدمار الشامل

CW: الأسلحة الكيماوية

ECLA: اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية

خطة البحث:

مقدمـــة.

- **الفصل الأول: المقاربات النظرية لتفسير عملية صنع قرار السياسة الخارجية.**

المبحث الأول: المقاربة الواقعية: التحليل على المستوى النظمي.

المبحث الثاني: مقاربة تحليل السياسة الخارجية:التحليل على مستوى الدولة.

المبحث الثالث: مقاربة Poliheuristic:التحليل المتعدد المستويات.

- **الفصل الثاني: عملية صنع القرار السياسي الخارجي: معادلة بثلاث متغيرات.**

المبحث الأول: البيئة الداخلية و صنع قرارات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: البيئة الخارجية وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: البيئة السيكولوجية وضبط قرارات السياسة الخارجية.

- **الفصل الثالث: التراجع الأمريكي عن خيار توظيف القوة الصلبة ضد سوريا 2013.**

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية و بديل الضربة العسكرية المحتملة لسوريا.

المبحث الثاني:أثر متغيرات البيئة الموضوعية على القرار الأمريكي بالتراجع عن استعمال القوة في سوريا.

المبحث الثالث:أثر متغيرات البيئة السيكولوجية **لباراك أوباما** على قرار التراجع عن استعمال القوة في سوريا.

المبحث الرابع: سيناريوهات لمستقبل الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

الخـــاتمة.

مقدمة

تعـد عمليـة صـناعة القـرار السياسـي الخـارجي جـوهر العمليـات السياسـية علـى الإطـلاق، فكـثيرا مـا شـغل هـذا الموضـوع المفكـرين و البـاحثين في مجـال العلاقـات الدوليـة و السياسـة الخارجيـة بصـفة خاصـة، باعتبـاره موضـوعا أكاديميـا يمكـن مـن خلالـه التوصـل إلى وضـع أسـس تفسـيرية متكاملـة لفهـم و دراسـة مسـار صـناعة القـرارات الخارجيـة، وموضـوعا ممارسـاتيا في قمـة الحساسـية لكونـه يعـبر عـن مواقـف و علاقـات بـين الـدول بوزنهـا السياسـي المتباين.

تطلـق تسـمية "رقعـة الشـطرنج"[1]على عمليـة صـنع قـرار السياسـة الخارجيـة لكونهـا عمليـة تتطلـب الدقـة، و لأن كـل حركـة فيهـا محسـوبة و تقابلهـا حركـة موازيـة ، وذلـك لمـا تخضـع لـه مـن تـأثيرات وقيـود و التزامـات خـلال بلـورة قرارهـا الخـارجي، والـذي يعـد المحصـلة النهائيـة للمـد و الجزر الذي تخضع له هذه العملية،كما يعتبر المرآة العاكسة لفلسفة النظام و أهدافه.

إن مضـمون القـرار السياسـي الخـارجي يشـير إلى ذلـك التفاعـل الفريـد مـن نوعـه الـذي يحـدث بين الأشـخاص المخـولين بمهمـة إعـداده وتنفيـذه، والمؤسسـات داخـل الدولـة الـتي تسـهر على التأكد مـن صـوابه و تـوفير الآليـات الضـرورية لتجسـيده ميـدانيا و المصـادقة عليـه،و هـو بالتـالي مـدخلا مهمـا في فهـم طبيعـة النظـام السياسـي، بالتـالي يكشـف لنـا عـن مـدى ديمقراطيـة النظـام، ودرجـة تطوره،والتوجهـات الأساسـية للنخـب الحاكمـة مـن خـلال التعـرف علـى الإجـراءات و المؤسسـات الـتي تحكـم هـذه العمليـة؛ كمـا يشـير إلى التفاعـل مـع المحـيط الـدولي، بمـا يحملـه مـن خصـائص والتزامات.

وانطلاقـا مـن هـذا التفاعـل الـذي يحـدث بـين القـرار السياسـي و مـا يحـيط بـه مـن ظروف،فواعـل، ومعطيـات وقـع الجـدل بـين مختلـف المـداخل النظريـة حـول الـداخل و الخـارج، ومدى تأثير معطيات البيئة الدولية و احتلالها الصدارة و الحصرية في ضبط القرار الخارجي

[1] Alex Mintz, Karl Derouen,Understainding Foreign Policy Decision Making,01 st ed,United Kingdom,Cambriage University,2010.

و توجيهـه،و في المقابـل مـدى تـأثير معطيـات البيئـة الداخليـة و تشـكيلتها السياسـية في بلـورة القرارات في السياسة الخارجية.

وتعـد صـناعة القـرار السياسـي الخـارجي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن المواضـيع الهامـة، باعتبـار أمريكا القـوة العظمى في العـالم، ذات نظـام سياسـي ديمقراطي الـذي يفسـح المجـال بتعـدد الفواعـل المـؤثرة في صـنع قراراتهـا الخارجيـة، و إن كـان بـدرجات متفاوتـة؛ الأمـر الـذي سـنحاول التحقـق مـن صـحته مـن خـلال القـرار الأمريكـي بتوجيـه ضـربة عسـكرية ضـد الأزمـة السورية الراهنة.

طرح الموضوع:

عـرف موضـوع صـناعة القـرار في السياسـة الخارجيـة اهتمامـا خاصـا مـن قبـل البـاحثين و العلمـاء في مجـال العلاقـات الدوليـة و السياسـة الخارجيـة، خصوصـا مـع فـترة الخمسـينيات أيـن ظهـرت اشـتد النقـاش بـين المقاربـات النظريـة الجزئيـة الخاصـة بالسياسـة الخارجيـة، و نظريـات العلاقـات الدوليـة الكليـة انطلاقـا مـن تبـاين المـتغيرات التفسـيرية الـتي تعتمـدها كـل نظريـة، وتعـدد مستويات التحليل.

و انطلاقـا مـن تركيـز نظريـات العلاقـات الدوليـة و تأكيـدها علـى المحـيط الـدولي كمسـتوى تحليـل الأنسـب و الوحيـد ،انطلاقا مـن فكـرة أن السياسـات الخارجيـة للـدول متماثلـة،مما يرغمهـا علـى انتـهاج سـلوكات و تـبني قـرارات خارجيـة واحـدة ،و تأكيـد النظريـات الجزئيـة الخاصـة بالسياسـة الخارجيـة علـى المحـيط الـداخلي كمسـتوى تحليـل لا يمكـن إهمالـه،وذلك تأكيـدا لفكـرة أن سياسـات الـدول الخارجيـة هـي مـن صـنع داخلـي، إرادي بمـا يتناسـب ووزن الدولـة ومؤهلاتها؛كـان للتحليـل المتعـدد المسـتويات حصـة الأسـد في بحثنـا هـذا،انطلاقا مـن قناعـة أن القـرار هـو منتـوج اجتـهاد صـناع القـرار الـذي يتـأثرون ببيئتـهم السـيكولوجية، ومؤسسـات تسـهر علـى مصـداقيته و الـتي تـؤثر هـي الأخـرى مـن خـلال البيروقراطيـة و المسـاومات الـتي تحـدث فـيم بينـها ،الأمر الـذي قادنـا إلى التركيـز علـى مسـألة العقلانيـة في صـنع القـرار،و جعـل مـن المقاربـة المتعـددة الإرشـادات (Poliheuristic Approach) المقاربـة المعتمـدة مـن خـلال بحثنـا ،و

التي تجمع بين التحليل المتعدد المستويات و مسألة العقلانية في دراسة عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

بحيث حاولنا إسقاطها على القرار الأمريكي بالتراجع بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا لاستعمالها للأسلحة النووية ضد المتظاهرين،وذلك بهدف معرفة مدى تأثر هذا القرار بمختلف البيئات المحيطة به، و كذلك التطرق إلى مسألة العقلانية انطلاقا من انتقاء الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** للبدائل المتوفرة لديه.

وعلى ضوء ما تم طرحه، قمنا بتحديد الإطار المكاني للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية،بكل ما تضمه هذه الدولة من فواعل دستورية و غير دستورية(المؤسسات)،و صناع القرار الفاعلين فيها من البشر،ولأن قرارها موجه نحو البيئة الدولية،تطرقنا إلى هذه الأخيرة لمعرفة مدى تأثيرها على سيرورة إجراءات القرار الأمريكي بالتراجع عن التدخل العسكري في سوريا .

ونظرا لكون هذا القرار من المواضيع الراهنة،والذي لا تزال مجرياته قائمة إلى اليوم دون فصل نهائي فيه،فلقد ارتأينا حصر الإطار ألزماني من لحظة الإعلان الأمريكي عن نيته في توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا سنة 2013 .

أهمية الموضوع:

انطلاقا من طرحنا للموضوع،اتضح لنا الموقع الهام الذي تحتله عملية صنع قرارات السياسة الخارجية في تحقيق أهداف الدولة،انطلاقا من مرورها بجملة من الإجراءات،وتأثرها بسلسلة من المتغيرات قبل تقديم منتجوها –القرار– الذي تم تحضيره بكل دقة و تفاني،بحيث تزودنا مثل هذه الدراسات بمعطيات حول القرار كمسار و ليس كنتيجة.

كما يكتسب موضوع دراستنا أهميّته لأّنه مرتبط بالدّرجة الأولى بأحد أهمّ المواضيع بالنسبة للدول و دارسي العلاقات الدوليّة، لأن الدول تميل نحو التأثير على الوضع الدولي و

الأحـداث الدوليـة بمـا يتوافـق ومصـالحها القومية؛وعليـه تقـوم هـذه الأخـيرة بصـنع قـرارات موجهـة للخارج بهدف تحقيق هذه المصالح.

مبررات اختيار الموضوع:

بعـد قيامنـا بعمليـة بحـث ببيليوغرافيـة حـول الدراسـات الأكاديميـة و البحـوث العلميـة المقدمـة حـول موضـوع عمليـة صـنع القـرار السياسـي الخـارجي، وجـدنا أن معظمهـا يتنـاول هـذا الموضـوع مـن زاويـة واحـدة ،وهـي زاويـة الآليـات الداخليـة الـتي تصـنعه،بمعنى تحـاول الإجابـة على التسـاؤل الأتـي: كيـف يـتم صـنع القـرار السياسـي الخارجي؟مـا هـي الجهـة المسـؤولة على صـنعه داخـل الدولـة؟ .وكـأن القـرار يتـأثر بالبيئـة الداخليـة فقط؛وانطلاقـا مـن ذلـك اخترنـا هـذا الموضـوع لتناولـه بطريقـة مختلفـة، محـاولين تسـليط الضـوء على مـا أطلقنـا عليـه في بحثنـا هـذا عبـارة "الثـالوث البيئـي"،والـتي نقصـد بهـا كـلا مـن البيئـة الداخلية،الخارجية،والبيئـة السـيكولوجية لصـانع القـرار السياسـي؛ بحيـث تـأثر مـتغيرات هـذه البيئـات الـثلاث على عمليـة صـنع الـدول لقراراتهـا الخارجية،و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

و مـن الأسـباب الذاتيـة وراء اختيارنـا للموضـوع، رغبتنـا في تنـاول ملـف حـديث ذو علاقـة بالـدول العربيـة "كالأزمـة السـورية"، الـذي سـنتطرق مـن خـلال تحليلنـا للقـرار الأمريكـي بـالتراجع عـن توجيـه ضـربة عسـكرية ضـد سـوريا ،إلى تحديـد أسـباب الأزمـة،و إلى صـراع القـوى الكـبرى في منطقـة الشـرق الأوسـط بمـا فيهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـدافع مصـلحي؛بالتالي توسـيع معلوماتنـا حـول الموضـوع،وتقديم إضـافة بسـيطة إلى المكتبات،لعلهـا تكـون نقطـة انطـلاق و ارتكـاز لبحوث أخرى و دفعات لاحقة.

أدبيات الدراسة:

لاحظنـا أن البحـوث الـتي تناولـت ملـف صـناعة القـرار السياسـي الخـارجي و جعلـت مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة موضـاعا للدراسـة ،أنهـا ركـزت على طبيعـة النظـام السياسـي

كمحـدد للفواعـل داخـل الدولـة الـتي تسـاهم في صـنع القـرارات الخارجية،مهملـة اعتبـارات تـأثير البيئـة المنظوماتيـة لاسـيما مـن خـلال طبيعـة النسـق الـدولي القائم،وكـذا تـأثير صـناع القـرار مـن خـلال إدراكـاتهم للمواقـف و نمـط تعاملـهم معها ،وتـأثير شخصـيتهم و ميـولاتهم علـى ذلـك،وهو الأمـر الـذي دفـع كـل مـن ***هارولـد و مارغريـت سـبروت*** إلى التمييـز بـين المحـيط العملـي و المحـيط السـيكولوجي الـذي يتصـرف علـى أساسـه صـانع القرار،وبالتـالي هـذا المحـيط هـو مـن يحـدد نوعيـة القرار .

ومن بين هذه الدراسات،يمكن ذكر:

رسـالة الماجسـتير المقدمـة مـن طـرف الطالـب سـلام علـي أحمـد المشـهداني في جامعـة الدانمارك،كليـة الحقـوق و السياسـة سـنة 2013 المعنونـة ب:" **صـنع القـرار السياسـي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة** " ،والـتي قـام مـن خلالهـا الباحـث بإبراز دور الفواعـل الرسميـة وغـير الرسميـة داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في صـناعة قراراتهـا الخارجية،معتمـدا علـى طبيعـة النظـام السياسـي الأمريكـي الـديمقراطي الـذي يسـمح بتعـدد الفواعـل المتدخلـة في بلـورة القـرارات الأمريكية الخارجية .

وعلـى هـذا الأسـاس،حاولنا تـدارك بعـض النقـائص الـتي لا تقـل أهميـة علـى المعلومـات الـتي وردت في هذه الرسالة الأكاديمية .

إشكالية* الدراسة:

تعتبر الإشكالية جوهر أي بحث علمي، فعلى أساسها يهيكل الباحث أفكاره، وينتقي المعلومات التي تخدم موضوعه. كما ترجع أهميتها لارتباطها بجميع أجزاء البحث من مثل الفرضيات والمنهج المستخدم، لذا وجب أن تتحدد الإشكالية بدقة، وتصاغ بطريقة علمية .

* إن إشكالية شيء معين تعني المشكلة القائمة في ذاتية هذا الشيء، بينما المشكلة التي تواجه ممارسة شيء ما، تأتي من خلال التعارض بين طبيعة وخصوصية ذاتيتين .بمعنى أن الإشكالية تتعلق بذات الشيء الواحد، أما المشكلة فتتعلق بالتعارض بين ذاتيتي شيئين مختلفين.

و لأن الإشكالية في الغالب ترتبط بمأزق ما، يسعى الباحث إلى حّله، فإننا من خلال بحثنا المتواضع وانطلاقا من أدبيات السياسة الخارجية التي تؤكد على تأثير متغيرات البيئة الداخلية، الخارجية،السيكولوجية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي،وانطلاقا من أن ما يصلح على دولة قد لا يصلح لأخرى، وبالتركيز على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قرارها بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا 2013 ؛فإن التساؤل الذي نعتقد أنه جديرا بالطرح هو:

❖ **إلى أي مدى أثرت متغيرات الثالوث البيئي على القرار الأمريكي بعدم توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا ؟ .**

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي مضامين بيئات صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية.
2. هل كان لتأثير البيئات القرارية دور في عقلنة القرار الأمريكي بالتراجع عن استعمال القوة في سوريا ؟ .
3. كيف أثرت شخصية الرئيس الأمريكي ***باراك أوباما*** على مضمون القرار و وجهته.

فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضيات (Hypotheses) بأنها إجابة مؤقتة عن الأسئلة البحثية التي تطرحها مشكلة الدراسة،وتتم صياغتها في شكل علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع،أو هي عبارة عن توقعات خاصة للباحث يتصورها من خلال المتغيرات الخاصة بمشكلة البحث[1].

[1] http://www.alukah.net/web/khedr/0/51442 sonsulté le 05 Mai 2014 à 23 :10.

وبما أن دراستنا تنشد تسليط الضوء على القرار السياسي الخارجي الأمريكي من خلال دراسته كرد فعل لتأثير متغيرات الثالوث البيئي و ذلك بهدف عقلنة القرار،فإننا سنحاول التحقق من صحة الفرضيات الاستنباطية التالية:

الفرضية الأولى: كلما تجاهل صانع القرار الأمريكي أهمية متغيرات البيئة الداخلية في صناعة القرار السياسي الخارجي، كلما قلل من احتمال عقلانية القرار.

الفرضية الثانية: بما أن صنع القرار السياسي الخارجي من صنع و اجتهاد أشخاص،فان ذلك يؤدي إلى تعاظم تأثير البيئة السيكولوجية ***لأوباما*** في توجيه القرارات الأمريكية مقارنة بالبيئات الأخرى.

الفرضية الثالثة: إذا سلمنا بأن الهدف من كل قرار سياسي خارجي هو التأثير على الفضاء الخارجي من أجل تحقيق مصالح الدولة،فان التركيز على البيئة الخارجية من طرف ***باراك أوباما*** مكنه من تفادي السقوط في خطأ التقدير، وبالتالي الوقوع في الخطأ.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة البحث هي التي تحدد لنا المنهج المستخدم ولأن موضوع دراستنا متشعب وواسع من حيث مستويات التحليل،والمتغيرات التفسيرية فإننا سنستخدم أكثر من منهج واحد للإحاطة - تحليلا وتفسيرا -بجوانب الموضوع، لارتباطه بمتغيرات البيئة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى بالشؤون الدولية، لتضاف إليهما الجانب الشخصي المتعلق بصانع القرار.

وعليه، اقتضت منا دراسة هذا الموضوع استخدام المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي المقارن:** يقتضي منّا موضوع الدراسة الاعتماد على بياناتٍ وحوادث تاريخيّةٍ، وذلك بالرجوع من خلال الأزمة السورية إلى الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع وتأزمها ووصولها إلى هذا الحال،بالعودة أسلوب قيادة حافظ الأسد لسوريا كأحد الأسباب الأولية التي قادت إلى الأزمة،كذلك اعتمدنا هذا المنهج بالتطرق إلى بعض المواقف السياسية و القرارات الخارجية **لبوش الابن**.

أمـا عـن المنـهج المقارن،فانـه فادنـا في معرفـة الثابـت و المـتغير في السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، باعتمادنـا مقارنـة بسـيطة بـين سياسـته المعتمـدة علـى القـوة، وسياسـة ***أوبامـا*** التي تحاول تفادي القوة و انتهاج أسلوب القوة الناعمة.

- **المنـهج الوصـفي التحليلـي**: يتمركـز المنـهج الوصـفي في أعلـى مسـتويات البحـث العلمي،علـى اعتبـار أن كـل ظـاهرة محـل الدراسـة تتطلـب وصـفا دقيقـا و تشـريحا متكـاملا لجميـع متغيراتها،فقـد مكننـا هـذا المنـهج مـن وصـف عمليـة اتخـاذ القـرار الأمريكـي بخصـوص سـوريا،انطلاقا مـن عمليـة المسـح الـتي قمنـا بهـا علـى مسـتوى المكتبـات و المواقـع الالكترونيـة للحصـول علـى المعلومـات الـتي تجعـل الموضـوع أكثـر دقة،إضافة إلى تحليلها و حسن توظيفها.
- **منـهج تحليـل المضـمون**: وذلـك بتحليـل العوامـل الـتي أدت إلى الـتغير في السـلوكات السياسـية الأمريكيـة انطلاقـا مـن تغـير قادتهـا (جـورج *بوش*،*أوبامـا*)،كمـا اسـتعنا بهـذا المنـهج في تحليـل بعـض مقتطفـات مـن خطابـات *أوبامـا* بغـرض تبريـر قـرار التراجـع عـن ضـرب سوريا.
- **منـهج دراسـة الحالـة**:تم اختيـار هـذا النمـوذج انطلاقـا مـن اعتمادنـا علـى قـرار واحـد و هـو القـرار الأمريكـي بـالتراجع عـن توجيـه ضـربة عسـكرية ضـد سـوريا،والتطرق إليـه مـن زاويـة تـأثير البيئات المحيطة به.
- **المنـهج القـانوني**:هـو الأخـر اعتمـدناه في دراسـتنا،الذي تعرضـت في نقـاط منـها إلى بعـض القـوانين الدوليـة كـالتطرق إلى بروتوكـول جنيـف 1925،1997،والى بعـض القـرارات الأممية،كإرسال لجان تفتيش إلى سوريا و غيرها.
- **المنـهج الإحصـائي**:حيـث قمنـا بجمـع معطيـات رقميـة في فـترات زمنيـة مختلفـة لتصـويت الـرأي العـام الأمريكـي بخصـوص بعـض القـرارات الأمريكيـة الخارجيـة، بمـا في ذلـك تصـويته على قرار التراجع عن التدخل في سوريا.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

مـن الضـروري القيـام بعمليـة ضـبط المفـاهيم الرئيسـية الـتي يرتكـز عليهـا الموضـوع البحثي، لـتمكين القـارئ و الباحـث مـن اسـتيعاب المعنـى الحقيقـي لهـذه المفاهيم،كذلك مـن أجـل تفادي الوقوع في العمومية والخلط بين معاني المصطلحات.

و لأن موضـوع بحثنـا يتضـمن العديـد مـن المصـطلحات الـتي يخلـط الكـثير بـين معانيها ،ارتأينـا ضرورة تحديد المصطلحات التالية:

- **السياسـة الخارجيـة:**(FP) تشـير إلى ذلـك النشـاط السـلوكي المـرتبط بهـدف و المقـترن بقدرة تأثيرية تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام.[1]

أمـا ***مرسـال مـيرل*** فيعرفهـا:"بأنهـا جـزء مـن النشـاط الـدولي الـذي يكـون موجهـا نحـو الخـارج"[2]،يعـني ذلـك أنهـا تعـالج المشـاكل الـتي تقـع خـارج الحـدود السياسـية للدولـة،عكس السياسة الداخلية.

- **صـنع قـرار السياسـة الخارجيـة:(FPDM)** هـو مسـار يحتـوي مجموعـة مـن العمليـات يضـطلع بهـا أفـراد و مؤسسـات طبقـا للقانون،قصـد تحضـير و تحديـد و اتخـاذ القرار،ويحتـوي على:
  - ✓ تصميم القرار.
  - ✓ اتخاذ القرار.
  - ✓ تنفيذ القرار.

بالتالي،يشـير صـنع القـرار السياسـي الخـارجي إلى تلـك العمليـة الناجمـة عـن طـرح جملـة مـن البـدائل في إطـار سلسـلة تفاوضـية بـين فواعـل رسميـة و غـير رسميـة،ثم انتقـاء بـديل مـن تلـك

[1] د عبد القادر محمد فهمي،النظريات الكلية و الجزئية في السياسة الخارجية، ط1، عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010،ص 22، 23.

[2] Marcel Merle,la Politique Etrangere,Paris : Puf,1984,p7 .

البدائل المتاحة لتجسيده عمليا ،مع العلم أن البدائل تأتي بدورها كنتاج لإدراك الموقف ورصد المعلومات حوله[1].

- **اتخاذ القرار السياسي الخارجي:**هي عملية الفصل في الخيار،يخضع لإجراءات دستورية صارمة تختلف باختلاف الأنظمة السياسية.

أدوات ووسائل جمع المعلومات:

المقابلات: نظرا لحداثة الموضوع المرتبط بالأزمة السورية، ولقلة المعلومات حوله،اعتمدنا على المقابلات كأسلوب لكسب المعلومات وتصحيح أخرى ،وذلك خلال استفادتنا من التربص الذي أجريناه بوزارة الشؤون الخارجية و التقرب من الدبلوماسيين و الاستفادة من أفكارهم و خبرتهم في مجال السياسة الخارجية.

الوثائق: بالاستفادة قدر المستطاع المعلومات التي وردت في الوثائق التي قمنا بالإطلاع عليها على مستوى وزارة الخارجية.

تبرير الخطة:

حاولنا وضع خطّة لدراستنا تَحرينَا فيها قدر الاستطاعة الإحاطة بمختلف جوانب إشكالية الموضوع؛من خلال تقسيم عملنا إلى ثلاث فصول،فصلان نظريان و فصلا تطبيقيا .

و لأن الغرض من تبرير الخطة هو الحديث عن الإستراتيجية المتبعة من قبل الباحث عند تناوله لموضوع دراسته،وليس إعادة ذكر الخطة،فإننا حاولنا معالجة بحثنا على النحو التالي:

تعرضنا في الفصل الأول إلى المقاربات النظرية في تحليل عملية صناعة قرار السياسة الخارجية، والقصد من ذلك هو التطرق إلى وجهات النظر المختلفة من قبل النظرية الواقعية و نظرية تحليل السياسة الخارجية و طرح مسألة الإرادية أم الحتمية في صنع القرار السياسي الخارجي،فاعتماد الواقعية على مستوى واحد في التحليل غير كافي لفهم هذه العملية المعقدة،لذا فكان اختيارنا مقاربة تحليل السياسة الخارجية من أجل إضافة مستويات أخرى للتحليل التي لا يمكن الاستغناء عنها .كما اخترنا مقاربة Poliheuristic مركز التحليل في

[1] محمد سعد محمد ،أسالسب القيادة و صنع القرار،ط1،القاهرة : ابتراك 2010 ،ص20.

بحثها ،لإلمامها بالمستويات التحليل الضرورية لدراسة العملية القرارية، إضافة إلى إثارتها لمسألة العقلانية في اتخاذ القرارات كنقطة أساسية.

ثم تطرقنا في الفصل الثاني إلى البيئات المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي،والتي مثلناها بمعادلة بثلاث متغيرات،بحيث لا يمكن الاستغناء على أي متغير وإلا أصبحت المعادلة خاطئة؛ مشيرين إلى مضامين كل متغير من المتغيرات الثلاث.

أما في الفصل الثالث،انتقلنا إلى الجانب التطبيقي من الدراسة،محاولين التأكد من مدى تأثير متغيرات المعادلة القرارية على القرار الأمريكي بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا 2013، مشيرين إلى الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة،ثم إلى بداية الاهتمام الأمريكي بما يحدث في سوريا ،ثم الحديث عن تأثير الفواعل و الأوضاع الداخلية الأمريكية في قرار التراجع،ثم إلى النسق الدولي الذي يعرف تحولا نحو التعددية القطبية،وتأثير سوريا على القرار الأمريكي،ثم التطرق إلى شخصية الرئيس الأمريكي ***باراك أوباما*** بادراكاته،وشخصيته وتأثيره على القرار،والدوافع التي أدت به إلى فعل ذلك. لننتهي في الأخير بتصور سيناريوهات للموقف الأمريكي المستقبلي من الأزمة السورية.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد قدمنا ولو إضافة بسيطة لعناصر جديدة غير متطرق إليها من قبل.

الفصل الأول: المقاربات النظرية لتفسير عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

المبحث الأول: المقاربة الواقعية: التحليل على المستوى النظمي.

المبحث الثاني: مقاربة تحليل السياسة الخارجية:التحليل على مستوى الدولة.

المبحث الثالث: مقاربة Poliheuristic:التحليل المتعدد المستويات .

تمهيـــد :

لقد حضيت مسألة الفصل بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية باهتمام و اختلاف في وجهات النظر حول إمكانية أو استحالة الفصل بين السياستين؛فبينما يرى أنصار مسلمة اللاقابلية للقياس (Immeasurability) بين الفضائين السياسيين الداخلي و الخارجي و على رأسهم الواقعيون ،الذين يؤمنون بمبدأ أسبقية السياسة الخارجية المرادفة للسياسة العليا، على السياسة الداخلية المرادفة للسياسة الدنيا،معتبرة أن قرارات السياسة الخارجية تصنع في الخارج و تنفذ هناك،مع استثناء كل اعتبار للبيئة الداخلية و متغيراتها،نجد أنصار مسلمة الفصل المستحيل بين السياستين الداخلية و الخارجية على رأسهم أنصار مقاربة تحليل السياسة الخارجية (FPA) اللذين يعتبرون هذان النوعان من السياسات تنبثقان من المؤسسات ذاتها و يندرجان ضمن مشروع اجتماعي و سياسي واحد، فبدلا من كونهما متناقضتين،هما متكاملتين ومتفاعلتين.[1]

انطلاقا من الجدل حول مدى تأثير فضاءات صنع قرارات السياسة الخارجية،ينبغي التأكيد عن أهمية النظريات و المقاربات التي تحاول تقريبنا من الحقائق ذات العلاقة بموضوع بحثنا،و من أجل إضفاء معنى للمعلومات التي نتحصل عليها .

ونظرا لتعدد الأطر والنماذج النظرية التي تعنى بدراسة صناعة القرار في السياسة الخارجية، سنحاول التطرق لمقاربتين اثنتين منطلقين من فكرة مفادها أن أصل الاختلاف راجع إلى تباين مستويات التحليل التي من خلالها يتم انتقاء هذه المتغيرات،إضافة إلى مقاربة ثالثة تحاول الجمع بين متغيرات المقاربتين السابقتين و القيام بالتحليل المتعدد المستويات.وعليه،سنتطرق في المبحث الأول إلى المقاربة الواقعية التي تعتمد التحليل على المستوى المنظوماتي،وتناول في المبحث الذي يليه مقاربة تحليل السياسة الخارجية التي تعتمد التحليل على مستوى الوطني،أما في المبحث الثالث فنتطرق إلى نموذج Poliheuristic المقترح من قبل **الاكس مينز(Alex Mintz)**، والذي سيتم التركيز عليه في بحثنا هذا.

[1] Philippe Braillard,Mohammad_Redha,Djalili,Les Relations Internationales ,Presses Universitaires de France,1988,p. 74 .

المبحث الأول: المقاربة الواقعية: التحليل على المستوى النظمي(Top-Down Approache) .

كثيرا ما ينظر إلى الواقعية بأنها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية،و أنها من نظريات العلاقات الدولية التي تقوم بتزويد الباحث بأفضل تفسير حول سلوكيات الدول الخارجية[1]،وتعليل نتائج هذا السلوك على التفاعلات الدولية، فهي بذلك تخبرنا –حسب **كنيث والتز**–بأنصاف الحقائق و ليس كلها[2].وتعتمد في تحليلها للسياسة الخارجية و من ضمنها عملية صنع القرار كعملية تقوم بها الدولة كفاعل وحدوي (Unitary_Actor)،بما تمليه أوضاع البيئة الدولية،و ذلك بشكل عقلاني من جانب رئيس الدولة.كما أن الواقعية لاتولي العوامل الداخلية دورا مهمابل تعتبر أن لها دورا هامشيا في صنع هذه السياسات,و الذي يقتصر على القدرات الداخلية التي تتوفر عليها الدولة.

سيتم على أساس هذه النقاط تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب؛بحيث سنتطرق في المطلب الأول إلى مذهب الدولاتية و صناعة القرار السياسي الخارجي،أما المطلب الثاني فتناول الحديث عن الفوضى الدولية كمتغير تفسيري لسلوك الدولة الخارجي،أما المطلب الثالث فيتضمن الحديث عن فرضية السلوك العقلاني للقائد في صناعة القرار السياسي الخارجي.

المطلب الأول :مذهب الدولاتية و صناعة القرار السياسي الخارجي.

نعني بمذهب الدولاتية،اعتبار الدولة كفاعل وحدوي (Unitary-Actor) ،ورئيسي في العلاقات الدولية.إذ يؤمن أنصار المقاربة الواقعية بمركزية الدولة (State-Centric Assumption) والتي لاتعني فقط تفرد الدولة كفاعل حصري على الساحة الدولية بل أيضا وحدتها و شخصنتها و تجسيدها في السلطة الموجودة على رأسها.ولهذا الغرض أتت معاهدة واستفاليا1648[3]،لتضع حدا بين الحاكم و الكيان الذي يشرف عليه،فقبل معاهدة واستفاليا لم يكن للإمبراطوريات و المملكات وجود سياسي أو قانوني إلا من خلال حكامها،كما أشار الفرنسي لويس 14:"L'état c'est moi"،فكان الحاكم يفكر و يقرر بمفرده كأنه هو الدولة.

[1] Jean-Jacques Roche, Théorie Des Relations Internationales, 5éme Edition, Paris, Montchrestien, 2004,p.20.

[2] فريد زكريا،من الثورة إلى القوة .الجدور الفريدة لدور أمريكا العالمي،ترجمة:رضا خليفة،القاهرة،شركة الأهرام للترجمة و النشر،1990،ص24 .

[3] خليل حسين، العلاقات الدولية .النظرية و الواقع–الأشخاص و القضايا، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2011،ص5.

إن أنصار المقاربة الواقعية ينظرون إلى الدولة ككيان متجانس،فبالرغم من أن القرار السياسي الخارجي يقوم بصنعه أشخاص متعددين كرئيس الدولة أو وزير الخارجية،إلا أن الدولة–وفق الواقعية–تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيانا متماسكا غير مجزأ،وذلك من أجل توحيد الرأى بخصوص أهداف و مصالح الدولة،وتفادي التصادم بين وجهات النظر حول سياسات الدول العليا و أهدافها بين مختلف البيروقراطيات داخل الدولة و كذا صناع القرار[1].

كما تنادي المقاربة الواقعية بتهميش دور الفواعل داخل الدولة،إلى درجة اعتبار الرأي العام عبئا على قراراتها الخارجية،ويجب ألا يحض بأدنى دور في صياغة الدول لقراراتها ،لأنها تقلل من عقلانية القرار خصوصا وأن النهج الواقعي يقوم أساسا على منطق الربح و الخسارة.

كذلك يمكن لنا أن نفهم من خلال أفكار المقاربة الواقعية أنها تسعى لأن يكون للدولة صوتا واحدا،ووجهة واحدة من خلال قراراتها ،بالتالي إذا كان هناك مجالا لحرية التعبير و التي ينجر عنها أفكار متضاربة و متعارضة، الأمر الذي قد يتسبب في مشاكل و صعوبات تعرقل مسار الدول في صياغتها لسلوكاتها و نشاطاتها لا سيما تلك الموجهة نحو الخارج.

بالتالي،كلما اتسعت دائرة صنع القرار تقل عقلانية هذا الأخير،لذا تنادي الواقعية بتضييق هذه الدائرة، وتفضل حصرها في شخص صانع القرار الذي ينبغي أن يتصرف على أساس تحقيق أكبر قدر من المنفعة للدولة وبأقل تكلفة،أو بالأحرى تفادي الخسائر المحتملة التي قد تعود على الدولة،وذلك بما تمليه أوضاع الفضاء الخارجي.

المطلب الثاني: الفوضى الدولية كمتغير تفسيري لسلوك الدولة الخارجي.

أشار **كنيث والتز** في مؤلفه " **Response to my critics:Neorealist & its Critics** "، إلى الأهمية الكبيرة التي يوليها للواقعية قائلا:"وحدها النظرية التي تبنى على فرضيات الفوضى الدولية تستطيع أن تقدم تفسيرا حول عدد قليل من الأشياء الكبيرة و المهمة" .[2]

[1] Realism :The State,Power,and The Balance of Power
on :http://acsu .buffalo.edu/fczagar/PSC%20346V&K%20 Ch%202.PDF January 2014 at 10 :10.
[2]http://www.kcss.org/userfiles/file/Arabic_09/05_Nazaryat%20Al_Waq3ya/Nazaryat%20Al_Waq3ya_fy_Al-3ylaqat_Al_Dawlya_Bab_5.pdf consulté le :20/01/2014 à 09 :10.

تقوم الواقعية على مسلمة مفادها أن الدول تدور في إطار بيئة دولية تنافسية تسودها الفوضى (Anarchy) ،بسبب غياب سلطة عليا فوق سلطة الدول لتضبط العلاقات بينها،ولضمان عدم هيمنة أي دولة على الأخرى ؛ فالطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية تملي على كل الدول نفس السياسات الخارجية،بالتالي سينعكس ذلك على طبيعة قراراتها الخارجية،على اعتبار أن كل قرار خارجي هو محاولة التأثير على واقع معين بهدف تحقيق المصلحة الوطنية،وهكذا سيكون لكل الدول نفس التفكير،نفس السلوكات و نفس القرارات الخارجية.وعليه تصبح القرارات الخارجية للدولة ذات إملاء منظوماتي[1]،الأمر الذي ينفي مفهوم الإرادية في صنع قرارات السياسة الخارجية.وأن أي تجاوز لهذا المنطق النسقي (الفوضوي) قد يمس باستقلالية و بوجود الدولة،إذ يشير روبرت جيرفس (Robert Jervis) إلى أن الدولة القومية مطالبة بتعزيز تحكمها في النسق الدولي،بالرغم من كونه فوضوي و تنافسي،وإلا فإنها ستعرض مصالحها ووجودها للزوال،وذلك بازدياد القوة النسبية للدول الأخرى.وهذا ما أكد عليه فريد زكريا(Farid Zakaria) الذي ربط بين الطبيعة الدولية الفوضوية،وقوة الدولة ووزنها على الصعيد الدولي؛

انطلاقا من أن الواقعية تشمل عدة نظريات و ليست نظرية واحدة* ،إلا أن جميعها تلتقي في ثلاثية واحدة

و هي: – البقاء.

-الاتكال على الذات.

– الدولاتية.

---

[1] Steven L.Lamy Contemporary Mainstream Approache :Neo_Realism & Neo_Liberalism ,In John Baylis & Steve Smith(eds),The Globalisation of Word Polities, 3ed Ed,Oxford University Press,2003,p.209.

* عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات Morgenthau فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية ، و أضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع Kenneth Waltz ، و إحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي–الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية .

(الشكل رقم 01) وهو ما يعرف بالمثلث الواقعي.

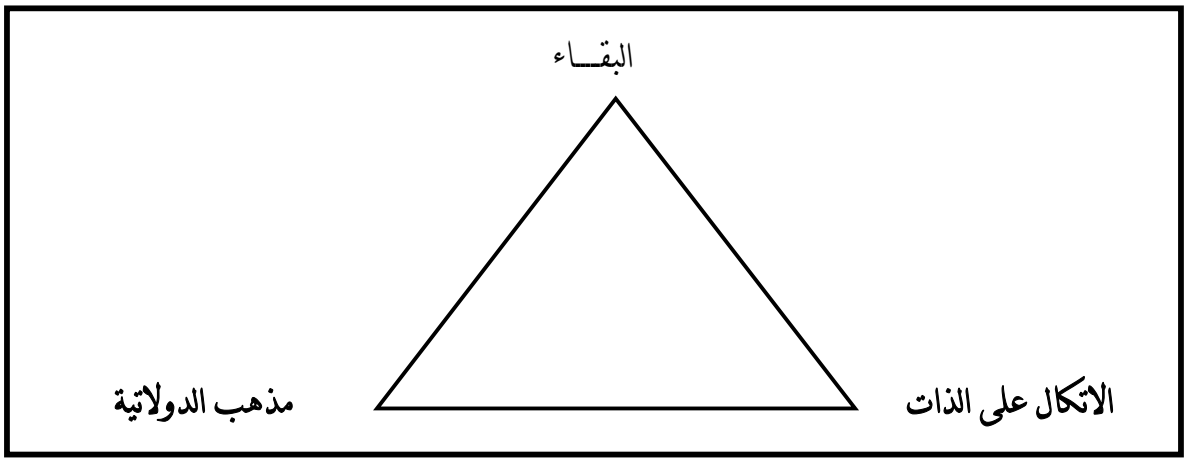

المصدر:من إعداد صاحبة البحث، انطلاقا من المعلومات المتطرق إليها .

فالبقاء(Survival) هو الغاية الأسمى للدولة و مسؤولية ملقاة على عاتقها،إذ يقول هنري كسنجر حول هذه النقطة أن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى و القصوى،و لا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر،أما عن الاعتماد على الذات (Self- Help) فنظرا لاعتبارات البيئة الدولية الفوضوية,لغياب سلطة عليا فوق سلطة الدول لتنظم العلاقات بينها,تلتجئ الدول إلى الاعتماد على ذاتها من أجل تحقيق أمنها،الذي يعد أساسيا من أجل بقائها .

بالتالي يحزم فريد زكريا بأن النظرية الجيدة هي تلك التي تنطلق من دراسة النظام الدولي و تأثيره على السياسة الخارجية للدولة،معتبرا أهم خاصية أو ميزة للدولة على المسرح الدولي تكمن في وضعها أو وزنها في المنظومة الدولية.[1]بالتالي نقول،إذا كانت البيئة الدولية الفوضوية تفرض على الدول انتهاج نفس السلوكيات على الصعيد الخارجي،لكون ذلك مرتبط بأمن و بقاء الدولة،كذلك الأمر مرتبط بأن هذه البيئة ترجح الكفة للدولة

[1] فريد زكريا،مرجع سبق ذكره،ص24.

صاحبة أكبر قدر من القوة –والعلاقات الدولية هي الصراع من أجل القوة[1]- من أجل تحقيق أهدافها .ويكون قد زاح الإبهام عن التساؤل الأتي:

- بما أن منظومة العلاقات الدولية تملي تلقائيا و حتميا على الدول مضامين سياساتها الخارجية،بحكم تماثل القيود و حوافز النسق الدولي،فلماذا لا تستجيب الدول بشكل متماثل؟
- وكيف يفسر الواقعيون التنوع في حالات التفاعل الدولي؟ .

يرد الواقعيون على ذلك بما تمتلكه الدولة من قدرات اقتصادية،عسكرية. .الخ،التي تحدد موقعها في المنظومة الدولية؛كما قام كريس براون (Chris Brown) بتصنيف الدول إلى:[2]

– قوى كبرى (Great Power).

– قوى متوسطة(Medium Power).

– قوى عظمى(Super Power) .

إضافة إلى تأثير عدد السكان و نوعيتهم،موقع الإقليم،الإستقرار السياسي،كفاءة القيادة. . .الخ.

كما تؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل طبيعة النظام الدولي،هل هو أحادي،ثنائي أم متعدد الأقطاب؟

فإذا كان الواقعيون الكلاسيكيون يفضلون النظام الدولي المتعدد الأقطاب، فإن الواقعيون الجدد يعتبرون مسألة الثنائية القطبية في العالم الدولي أفضل، لأنه نظام تسهل متابعته و مراقبته,إضافة إلى القدرة على تحقيق الاستقرار الدولي.[3]

---

[1] كاظم هاشم نعمة،نظرية العلاقات الدولية،طرابلس،دار الشط للأعمال و الإخراج الصحفي،1999،ص40 .

[2] Chris Brown, Understanding Internation Relations,2nd Edition, New York ,Palgrave Edition, 2001,p.89.

[3] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية.بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الطبعة الأولى،الجزائر،دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007،ص182 .

المطلب الثالث: فرضية السلوك العقلاني المطلق للقائد في صناعة القرار السياسي الخارجي.

من بين الفرضيات المفتاحية لدى التحليل الواقعي،فرضية عقلانية رئيس الدولة، والذي، في مواجهة حالة دولية معينة، وأخذا بالاعتبار الأهداف المراد تحقيقها وبالنظر إلى تفضيلا ته يرسم مختلف البدائل التي تتبادر له، يقوّم كلفة كلّ منها على قاعدة المعلومة المثالية التي يحوزها ثمّ يتخذ القرار الذي يضمن تعظيم الفوائد و/أو تقليص الأضرار.

إن الهدف من أي قرار خارجي هو التأثير على البيئة الدولية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية *،ولكل دولة تعريفها الخاص لمصلحتها الوطنية.ما يهم هو معرفة كيفية تأثير البيئة الدولية الفوضوية في تشكيل السلوكات الخارجية لأعضائها ؟[1].

فإذا كان **والتز** يفترض أن الدولة مرغمة على توخي العقلانية في قراراتها و تصرفاتها الموجهة نحو البيئة الخارجية لأن ذلك متعلق ببقائها،و يؤيده في ذلك **أرون** (Aron) ،فإن **مورغانتو** [2](Morgenthau) يرجع ذلك إلى صانع القرار العقلاني الذي لا يسعى من خلال قراراته إلا لتحقيق المصلحة الوطنية المعرفة بمصطلحات القوة.

إن التطرق إلى نموذج"الفاعل العقلاني" (Rational Actor Model) الذي طرحه **غراهام ألسون** (Graham Alison) في مؤلفه جوهر القرار (Essence of Decision) لدراسة الأزمة الكوبية 1962،لا يمكن تجاوزه لفهم مسألة العقلانية في عملية صنع و اتخاذ قرار السياسة الخارجية.

يقتضي مضمون هذا النموذج أن خيارات السياسة الخارجية تهدف إلى توحيد المواقف،كما تقوم مواقف الحكومات على الحسابات العقلانية للمنفعة، و المنفعة تعني تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة أو ضرر،مع احتمال قوي لانجاز الأهداف القابلة للتحديد[1].

---

*تعريف المصلحة الوطنية: تتلخص بأهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية .وهي من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية حيث تسعى كل دولة لتحقيق المصلحة الوطنية الخاصة بها، و هي الأساس بالنسبة للمدرسة الواقعية.

[1] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2008،ص56.

[2] Hans Morgenthau,Politics Among Nations:The Struggle For Power and Peace,Fifth Edition, New York,Alfred A.Knopf,1978.

كما يفترض هذا النموذج أن صانع القرار(رئيس الدولة) إنسان كامل الرشد،يتصرف بعقلانية من أجل تحقيق أهدافه و بشكل موضوعي،كما أن المعلومات الوافية و الصحيحة المتوفرة لدى صانع القرار تمكن هذا الأخير من التحليل العقلاني و اختيار أفضل البدائل.و قد تطرق الدكتور محمد السيد سليم إلى المراحل التي يمر بها صانع القرار و التي تجعل من قراره عقلانيا كالأتي:

- قبل جمع صانع القرار للمعلومات و البدائل الضرورية ذات الصلة بالمشكلة، يجب الإقرار بأن ذلك هو بهدف تحقيق أهداف المصلحة الوطنية.

- ثم بعد حصوله على البدائل الضرورية لدراسة المشكلة,يقوم صانع القرار بتحديد النتائج التي يمكن أن تترتب عن كل بديل على حدا(بمعنى الربح و الخسارة) .
- ثم اختيار البديل الذي يحقق أكبر منفعة و بأقل تكلفة.

بالتالي، يمكن استنتاج مسلمات نموذج الفاعل العقلاني كالأتي:

- الدولة فاعل عقلاني و وحدوي،تتخذ قراراتها وفق منطق الربح و الخسارة.
- الحكومة هي وحدة اتخاذ القرار.
- الحكومة كيان تنظيمي متجانس،يؤمن كل أفرادها بنفي المبادئ و يقيمون البدائل بنفس الأسلوب.[2]

إن المنظور الواقعي جعل من الدولة القومية الفاعل الوحيد و الرئيسي العلاقات الدولية,و جعلها كائنا عقلانيا من خلال رئيس الدولة الذي يقوم باتخاذ قراراته بشكل عقلاني وفق مبدأ " Maximization"،و دعم موقفها هذا **غراهام ألسون** من خلال نموذجه الفاعل العقلاني[3] الذي يمثل جزء من واقع صنع القرار في السياسة الخارجية،كونه لا يعالج سوى تفكير و تصرف شخص مسؤول في ميدان السياسة الخارجية.غير أن القرار السياسي الخارجي لا يتبلور في ذهن شخص ثم يأخذ مباشرة طريقه نحو التنفيذ,بل يمر بإدارات و مؤسسات تدرسه من زواياها الخاصة و تخضعه بحركياتها الخاصة و تترك فيه بصماتها الخاصة.

---

[1] عامر مصباح،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره،ص56.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة،مكتبة النهضة المصرية، 1998،ص ص 479,480.

[3] Graham T.Allison & Philip D.Zlikowv, L'Essence de la Décision.Le Modél de l'Acteur Rationel ,Cultures & Conflits,Centre D'études sur Les Conflits,Vol. 01,2000 sur : http://conflicts.revues.org/ 579.

يمكن القول إذن أن صنع قرار السياسة الخارجية هو نتاج مجهود أفراد،إدارات،مؤسسات. . .إلخ،و لعل هذا الواقع الذي أدى **بألسون** إلى عدم الاكتفاء بهذا النموذج و إضافة نموذجين تكميليين آخرين.و ستتضح الفكرة أكثر من خلال المبحث الموالي.

نستخلص أن الواقعية ترفض فكرة الاستمرارية بين البيئتين الداخلية و الخارجية في صناعة القرار الخارجي، وتنظر إلى هذا الأخير كنتيجة (Out- put) لتأثير البيئة الدولية،مهملة المسار الذي مرت به عملية صنعه و الفواعل التي قامت بذلك داخل الدولة.

المبحث الثاني:مقاربة تحليل السياسة الخارجية:التحليل على المستوى الدولة.

(Bottom_up Approache)

إذا كانت الواقعية ترى في الدول القومية (Generic Actor) الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية وأنها تتصرف على أساس عقلاني في تحديد مصالحها القومية،وتسعى إلى البقاء و تحقيق أمنها في المحيط الدولي الفوضوي الذي يملي بدوره على الدول سياساتها الخارجية،و تجعل من القوة الأداة الرئيسية في بلورة السلوكات الخارجية للدول ؛ فان نظرية تحليل السياسة الخارجية (FPA) لا ترى في الدول فاعلا وحدويا (Unitary-Actor) بل هو كيان يتكون من أشخاص(Actor–Specific) و مؤسسات (Agency) تقوم ببلورة سلوكات الدول الخارجية،و التي تقوم على أساس تعريفها للوضع(Définition of the Situation) ،كما أن الهدف هو أنها ترمي إلى حل مشاكل معينة،و تؤكد على المعلومة كأداة أساسية في صنع قرار السياسة الخارجية من خلال حسن أو سوء فهمها و استعمالها،كما تعتبر البيئة الدولية مجرد مجال نشاط الدول لا أكثر.

إذن، نظرا للجدل القائم حول فواعل ومستويات صنع قرار السياسة الخارجية، اختارت نظرية السياسة الخارجية أن تتبنى موقف مذهبي محايد لموقف النظريات الأكثر أقدمية،ووضع المعالم الخاصة بها .

و قبل التطرق إلى تفسير عملية صناعة القرار السياسي الخارجي (FPDM) من منظور نظرية تحليل السياسة الخارجية (FPA)، من المهم التطرق إلى تعاريف للسياسة الخارجية–بما يخدم هذا المبحث–،و الذي يتم من ثلاث زوايا:

- من زاوية المضمون: يعرفها كريستوفر هيل (Christopher Hill)كالأتي:

" The sum of official external relations conducted by an independent actor(usualy a state) in international relations [1]

يتكون هذا التعريف من ثلاث دلالات:

-علاقات خارجية: بمعنى المفعول المنتظر في الخارج.

-رسمية: كونها صادرة عن الدولة،و لأن كل قرار موجه للخارج يعتبر رسميا .

-الإستقلالية:الاستقلالية المطلقة التي تحض بها الدول دون غيرها من الفواعل.

من المفاهيم المحورية لدا نظرية تحليل السياسة الخارجية (FPA) هي: الدولة (The State)،المصلحة الوطنية (National Intrests) ،القدرات (Capacities) . . يمكن من خلالها تعريف السياسة الخارجية من زاوية الوظيفة كالأتي:"السياسة الخارجية هي وظيفة تنفرد بها الدولة القومية،تهدف إلى تحديد المصلحة الوطنية داخليا ،وتأطير الدفاع عنها خارجيا " .

يتكون هذا التعريف من ثلاث دلالات:

-السياسة الخارجية من صنع الدول،و ليس إملاءا منظوماتيا .

-مرجعيتها المصلحة الوطنية.

-هدفها توظيف القدرات الوطنية من أجل تحقيق المصلحة الوطنية.

- من زاوية الأدوات: السياسة الخارجية هي أداة ربط الصلة بين منظومة العلاقات الدولية و الوحدات السيادية المكونة لها .

يتكون هذا التعريف من ثلاث دلالتين: -أن السياسة الخارجية هي أداة تقوم بربط داخل الدولة بفضائها الخارجي، المتشكل من دول أخرى.

-أن السياسة الخارجية تهدف إلى التأثير على حركية و طبيعة البيئة الدولية.

[1] Christopher Hill,The Changing Politics of Foreign Policy ,United Kingdom,Pallgrave Macmillan,2003,P.3.

وعليه،نعتبر عملية صنع قرار السياسة الخارجية عملية معقدة ,هذا الرأي دعمته **فالري هودسن** (Hudson Valeri) وذلك راجع إلى أنه مسار متعدد الفواعل (Multifactorial)،متعدد المستويات (Multilevls)، و متعدد التخصصات (Multi-interdisciplinarity) [1]، بالتالي ستكون عملية صنع قرار السياسة الخارجية كالأتي:

مجهودات أشخاص،مؤسسات، هيأت داخل الدولة توكل إليهم مهمة تحضيره، إعداده و الحرص على تنفيذه[2] ومنتوج للمحيط الدولي،الذي يتعين على صانع القرار التقيد بمعطياته من تأثيرات و التزامات.

إذن انطلاقا من هذا التمهيد البسيط لمقاربة تحليل السياسة الخارجية،و من بعض تعاريف السياسة الخارجية،سيجري تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب،بحيث سنتناول في المطلب الأول الحديث عن دور أفراد و مؤسسات الدولة في صنع القرار السياسي الخارجي،ثم في المطلب الموالي سنتطرق إلى المصلحة الوطنية كمتغير تفسيري لسلوك صناع القرار الخارجي،و في المطلب الأخير نجد مسلمة السلوك العقلاني المحدود للقائد السياسي في صناعة القرار السياسي الخارجي.

المطلب الأول:دور أفراد و مؤسسات الدولة في صنع القرار السياسي الخارجي.

ترى مقاربة تحليل السياسة الخارجية أن الدولة ليست كائنا حيا لتنشط،و لتتسم قراراتها بالعقلانية،بل يقوم بكل ذلك أفراد تخول لهم مهمة صناعة القرار وهم ما يعرفون بصناع القرار،إلى جانب المؤسسات المختلفة داخل الدولة التي تقوم هي الأخرى بجزء من هذه المهمة.

بالتالي،يمكن اعتبار أهم دعم قدمته مقاربة تحليل السياسة الخارجية لنظريات العلاقات الدولة و على رأسها الواقعية ما عبرت عليه **فالري أوتسن** كالأتي:

"The single most important contribution of Foreign Policy Analysis to International Relation theory is to identify the point of theoretical intersection between the primary determinants of state behaviour: material and ideational factors. The point of intersection is not the state, it is human decision makers.[3]"

[1] Valérie M. Hudson, Foreign Policy Analysis. Actor-Specific Theory and the Ground of International Relation,Brigham Young University,2005. p2.
[2] Marijke Breuning, Foreign Policy Analysis. A Comparative Introduction, New York, Palgrave Macmillan,2007,p.10.
[3] Valérie M. Hudson, op.cit,p.3.

فلولا صناع القرار(البشر) داخل الدولة،لصورت لنا نظريات العلاقات الدولية مخطّئة عالما بلا تغيير،بلا إبداع و بلا مسؤولية.فلا يمكن تهميش دور الفرد في بلورة قرارات السياسة الخارجية.إضافة إلى ذلك،فان أنصار هذه المقاربة يرفضون شرح السياسة الخارجية انطلاقا من نتائج أفعال المسؤولين، هم يرفضون رؤيتها كتصميم متّبع عن قصدٍ من قبل فاعل عقلاني يواجه النظام الموضوعي للعالم وينتقلون من النظر إلى السياسة الخارجية كمخرج (Outcome) إلى النظر إليها كعمليّة (Process) ، ويطعنون في الفكرة الواقعية التي ترى أن السياسة الخارجية تنتهج كمسار واضح، عقلاني باستقلال عن مختلف الدوافع، التفضيلات والمزايا الأخلاقية أو الفكرية لرجال الدولة المتعاقبين[1]، ويقترحون عوض ذلك فتح العلبة السوداء لمسار صناعة القرار ويشيدون بدراسة الديناميكية الداخلية لعملية تشكيل أهداف السياسة الخارجية التي تعتبر منبع القرار النهائي.

تطرق ***غراهام ألسون*** من خلال نموذجه المسار التنظيمي بتفسير السياسة الخارجية على أنها ليست من فعل رئيس الدولة فقط، لأنّ هذا الأخير لا يشكل إلا قمّة الجهاز الحكومي المعرّف على أنّه كلّ مندمج من التنظيمات الإدارية والتي لا تعمل بالاعتماد على تعليمات حكومية أو وفق إستراتيجية شاملة وأهداف على المدى البعيد بقدر ما تعمل وفق روتين وعمليات محدّدة سلفا تهدف بالأساس إلى حلّ مشكلات على المدى القصير. بالتالي،فان السياسة الخارجية، أبعد ما تكون محصّلة نهائية لقرار عقلاني مفكر فيه بنضج من قبل رجل الدولة، وهي ليست إلا مجموع مخرجات (Outputs) أنتجتها التنظيمات المشكلة لجهاز الإدارة[2] والتي يتحمّل فيها المقرّرون النهائيون كلّ العواقب، سواء العواقب المترتّبة عن المعلومات التي يتلقّونها أو تلك المترتبة عن تنفيذ أوامرهم.

كما تكلم **ألسون** فيما يخص الحركة الروتينية للهياكل عن ما يعرف بدفتر الإجراءات العملية (Standard Operating Processus)،التي تعد بمثابة قائمة طويلة من الإجراءات المرقمة،يتم العمل بها خصوصا في البلدان المتقدمة ،يقوم بإعدادها مسؤولون و يجب احترامها و المرور بها حسب تسلسلها قبل اتخاذ القرار.وهذا ما يخلق الروتينية و الإبتعاد عن الإبداع.

[1] Hans Morgentahu, Politics Among Nations, op.cit, p.05.

[2] للتعمق أكثر في الموضوع،أنظر: Morton H.Halperin & Priscilla A.Clapp with Arnold Kanter,Bureaucratic Politics & Foreign Policy,Brookings Institution Press,Washington,2ed Edition,2006.

المطلب الثاني:المصلحة الوطنية كمتغير تفسيري لسلوك صناع القرار الخارجي.

تعد المصلحة القومية المحرك الأساسي الذي يدفع الدولة القومية إلى انتهاج سلوك معين أو اتخاذ قرار ما ،وذلك يعني و خلافا للواقعية،أن الدولة تصنع قراراتها بشكل إرادي،وبما يخدم مصلحتها التي لها نظرتها الخاصة بها ،فكما أشرنا سابقا لكل دولة تعريف لمصلحتها القومية،وهي بذلك تتجاوز فكرة الفوضى الدولية التي تلزم الدول على انتهاج سلوكيات معينة.

بالتالي، فإن الدولة تسعى من خلال قراراتها إما إلى اجتياز مشاكل معينة،أو قصد بلوغ هدف معين،ما يتطلب القيام بمشروع صناعة قرار السياسة الخارجية الذي يقوم به الأشخاص الذين يتصرفون باسم الدولة.

إذن نقول أن الدول تتحلى بصفة الإرادية في صنع قراراتها السياسة الخارجية،و نقصد بذلك أن صنع الدولة لمثل هذه القرارات لا يتحدد بإملاء من البيئة الخارجية (لكننا لا نقصد بذلك تهميشها كليا)، بل يتقيد أكثر بقدرات الدولة الداخلية ، وبتعريفها للوضع،مركزة على الحصول المعلومة و التحليل السليم لها .
كما تتقيد الدولة في صنع قراراتها الخارجية بإدراكات صانع القرار للبيئة المحيطة به ؛ولقد تم جمع هذه المتغيرات في نموذج **ريتشارد سنايدر**(Richard Snyder's Model) الذي ظهر في الخمسينيات من القرن العشرين 1954،كرد فعل على مسلمات نظريات العلاقات الدولية بما فيها المقاربة الواقعية التي تعتمد على مستوى واحد في دراسة صنع قرار الدولة الخارجي مهملة باقي المستويات،فهي تنفي دور صناع القرار و المؤسسات داخل الدولة في تحديد مصلحتها القومية المرتبطة بما تملكه الدولة من مقومات داخلية–مادية أو ذاتية–التي على أساسها تتم عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

بالتالي لخص **سنايدر** هذه العملية انطلاقا من المصلحة الوطنية كالأتي:

- لماذا يقوم صناع القرار باتخاذ قرار معين دون أخر؟.

هذا يطرح موضوع الدوافع (Motivation)، والدوافع هي صنفان: ذاتية(داخلية) و خارجية.
محمد عاطف غيث يعرف الدافع بأنه:
" باعث على الفعل(السلوك) بطريقة معينة،ويتميز الدافع بأنه أكثر توجيها نحو الهدف من الباعث أو الحاجة،وعلى الرغم من أنه قد يكون نابعا من مصادر لاشعورية تجعل الشخص لا يعترف به فإن هناك

اعترافا بالهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وينطوي الدافع على الاعتراف بموقف أو حالة خارجية أو داخلية تتطلب إشباعا أو استكمالاً أو تعليلاً".[1]

يقسم **سنايدر** الدوافع إلى صنفين:

- الدوافع السياسية : المرتبطة بسياسة الدولة التي ينتمي إليها صانع القرار،فعند انتقائه بديل معين يكون لأجل هدف مرتبط بسياسية الدولة.
- الدوافع الشخصية: وهي المكتسبة من المهام أو الوظيفة التي يشغلها صانع القرار،فعند اتخاذه لقرار معين يكون بسبب x، هنا خبرة صانع القرار تدفعه إلى انتقاء بديل و ترك أخر،وهنا يبرز العامل النفسي.[2]

إضافة إلى الدوافع،يجب التطرق إلى مسألة الإدراك (Perception)،بمعنى إدراك صانع القرار للبيئة التي تحيط به،التي تحمل عدة عوامل و متغيرات و فواعل. . . .الخ[3].

و في حديثنا عن البيئة القرارية، يحدها **سنايدر** كالأتي:

✓ **البيئة الداخلية (البيئة الوطنية):** بمعنى كل ما يقع داخل الحدود الإقليمية للدولة، و هي الأصل في صنع أجندة السياسة الخارجية،وهي عبارة عن مقومات اجتماعية، اقتصادية، جيوستراتيجية ، حكومية. . .الخ، و يتعلق الأمر بالرأي العام و الإعلام، الموقع الجغرافي للدولة ، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع ، الأحزاب ، جماعات الضغط،القدرات الوطنية،مستوى التطور الوطني،التكوين الاجتماعي و مدا تأثير الهياكل المجتمعية،وعلى هذا الأساس تتحدد مصلحة الدولة،التي تدفعها إلى انتهاج فعل أو سلوك لتحقيقها .

---

[1] آمنة عبد الله تركي،دراسة دافعية الإنجاز .تطورها وتباينها وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة قطر،رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية البنات،جامعة عين شمس، 1990 ، ص 120.

[2] شيباني إيناس،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (تخصص دبلوماسية و علاقات دولية)،باتنة،جامعة الحاج لخضر،2009-2010 ،ص34.

[3] فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ ط2 ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000.

✓ **البيئة الخارجية:** بمعنى كل تلك المتغيرات التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وتقع في إطار البيئة الدولية ، و هي كل المحفزات أو المعوقات الناتجة عن البيئة الدولية،ونقصد بذلك:

-**الموقف الدولي**:و هو الدافع المباشر عن البيئة الخارجية في فترة زمنية محددة،أين يتصرف صانع القرار بشكل معين للتعامل مع هذا الواقع.

-التفاعلات الدولية: لأن السياسات الخارجية للدول تتأثر بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى: مثل سباق التسلح،التبعية الاقتصادية،سياسة الاستقطاب . . . .الخ

يركز **سنايدر** في هذه النقطة على مسألة جوهرية ،تدور حول العلاقة بين البيئة الخارجية و طريقة إدراك صانع القرار لها، و قالت في هذا الصدى **روزالي جيرال** (Rosali Jerel)[1]انه المستهدف هو معرفة: كيف ينظر صانع القرار الى الحالة؟.

ماهي أثار اعتقاداته في صياغة القرارات الخارجية؟

خصوصا أمام البيئة الدولية الفوضوية و سريعة التطور و التغيير،التي تتطلب من الدولة رد فعل معين.

✓ **البنية الاجتماعية و السلوكية:** هي فئة مستقلة عن المحيط الداخلي، تتألف من نظام القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية الهامة وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع.

✓ **الوحدة التنظيمية لاتخاذ القرار (صناع القرار):**

- **مجال الصلاحيات :**أين نجد المسؤوليات موزعة بين البيروقراطيات، الأمر الذي يؤثر على الأدوار.
- **الاتصالات والمعلومات :**إن القرار الصائب و الفعال يتوقف على المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار،إلى جانب التحليل السليم لها،بقدر ما تكون كمية المعلومات كبيرة لدى صانع القرار و صحيحة،تمكن هذا الأخير من التعامل مع القرار بشكل أفضل من غيره.
- **نظام الحوافز الشخصية :** والحوافز هي مؤثرات خارجية تحفز الفرد على سلوك معين لتحقيق أهدافه، أما إذا تكلمنا على الحوافز الشخصية لصانع القرار فانه من الصحيح الاستدلال بمواقف (Chaerles

[1] Jerel A.Rosali, Developing A Syetematic Decision-Making Framework.Bureaucratic Politics in perspective,Cambridge Universiti Press, 2013 See : http://jstor.org/stable/

(kegley & Eugene Wittkop أن مواقف صناع القرار و اتجاهاتهم تتوقف على المراكز التي يشغلونها [1] .

فيقول ألسون في هذا الصدى :**"What you say .depend on where you seat"**

فطريقة تصرف و تفكير صانع القرار تتوقف على الدور الذي يشغله في الجهاز البيروقراطي،فإن الجلوس وراء مكتب الوزير أو الرئيس يفرض إملاءات معينة.

- دوافع وخصائص صانع القرار.
- الفعل.

وعليه،نستخلص من خلال نموذج **سنايدر** أن عملية صنع قرار السياسة الخارجية تتحدد بالمصلحة الوطنية المرتبطة بمقومات الدولة الداخلية،بطريقة إدراك صانع القرار للوضع،وكذا بتأثير من البيئة الخارجية.

المطلب الثالث:مسلمة السلوك العقلاني المحدود للقائد السياسي في صناعة القرار السياسي الخارجي.

بما أن صانع القرار هو من البشر،فهو يتأثر ببيئته النفسية عند تعريف الوضع أو تحديد الموقف،لذا ميز **هارولد** (Harold) **ومارغريت سبروت** (Margaret Sprout) بين البيئة النفسية لصنّاع القرار (أي العالم كما يدركه القادة) والبيئة العملياتية التي يواجهونها (أي العالم الحقيقي الذي ستطبّق فيه القرارات والأفعال)[2]، استنتج كل منهما في نموذجهما أن صانع القرار السياسي الخارجي لا يعالج المشكل المطروح في محيطه العملي بل بتجرد و موضوعية،بل يقوم بتحويله إلى محيطه السيكولوجي,ويتصرف على أساس خاصيته السيكولوجية وشخصيته الفردية

أما **روبرت جيرفيس** (Robert Jervis)،فإنه تطرق إلى دور الإدراكات الخاطئة (Misperceptions) التي تأتي لتذبذب عقلانية صانع القرار لحظة اتخاذ القرار، يشرح **جيرفيس**

[1] عامر مصباح،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره،ص53.

[2] Harold Sprout and Margaret Sprout, Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International Politics, Princeton, center for International studies, 1956.

(وهو نفساني التكوين) هذه الإدراكات الخاطئة ـ وهي إدراكات ذاتية لا تتوافق مع المعطيات من جهة، ونظرا لتعقّد العالم الذي يواجهه كلّ فرد من جهة أخرى، توجد أدوات معرفيّة تسمح لكلّ فرد بإدماج المعلومات الجديدة التي يتلقّاها في مخطّط تأويلي معدّ مسبقا وبالحفاظ على مجموع من الاعتقادات والقناعات بسيط، مستقر ومتناغم نسبيا .

يقودنا ما سبق إلى القول أنّ صانع قرار: مدفوع إلى أن لا يدرك إلا الأحداث التي ينتظرها (التفكير المرغوب "Wishfull thinking" إلى تحديد الفروقات البسيطة بين المعلومات الجديدة بطريقة تجعلها متماسكة ومتناغمة مع معتقداته وصوره الذهنية المحدّدة سلفا؛ إلى القبول بتأويل معروف عوض البحث عن تأويلات أخرى ممكنة لحدث غير متوقّع؛ إلى إعادة تأويل أو تجاهل المعلومة غير المتناسقة مع معتقداته الموجودة مسبقا، خاصّة إذا كانت متأتّية من مصدر يوجد معه اختلاف مسبق.

إنّ خطر الإدراك غير الملائم يختلف حتما من صانع قرار إلى آخر، وهو تابع للأحداث التي كان لها أثر بالغ في حياة صانع القرار حسب إن كان عايشها مباشرة أو لا؛ إن كانت قد حدثت مبكرا في حياته؛ إن كان لها نتائج شخصية مهمّة على حياته كإنسان راشد وعلى مشواره، وإن كانت قد تدعمت أو لا بأحداث تمنحه إمكانيات لإدراكات بديلة.

وعلى كلّ، مهما كانت شدّتها، فإنّ لا ملائمة الإدراك للواقع الموضوعي تجعل تطبيق النموذج العقلاني لصناع واتخاذ القرار مستحيلا لأنّ العوامل المعرفية لا تتيح أبدا تحديد الحالة بصورة مطابقة للواقع. [1]

أما عن **غراهام ألسون**،وفي نفس السياق يطرح لنا مسألة العقلانية المحدودة بسبب عامل المساومة، البيروقراطية ،من خلال شرح نموذجه السياسات الحكومية، ولب هذا النموذج أن القرار السياسي الخارجي يتشكل نتيجة لمفاوضات و مساومات بين هياكل الدولة،بالتالي يصبح القرار نتيجة أخذ و عطاء بين هذه الهياكل قصد توحيد المواقف.

بالتالي يصبح القرار السياسي الخارجي في الأخير منتوج لهياكل تحركها مصالحها الذاتية،الأمر الذي يقلل من مسألة العقلانية أو يحد منها .أما عن ***جيمس روزنو*** فهو يقترح تحليل عملية صناعة القرار السياسي الخارجي بالاستناد إلى عدد من مستويات التحليل و المتغيرات و عدم الاكتفاء بمتغير واحد فقط.و هو يحدد من خلال

[1] Robert Jervis,Perception & Misperception in International Politics, Princeton University Press,p21.

مؤلفه " Pre-theories and Théories of Foreign Policy" خمس متغيرات[1] يمكن من خلالها تفسير سلوك الدولة الخارجية ،كالأتي:

- متغير النظام الدولي: المهم بالنسبة **لروزنو** . إذ يقول في هذا الصدى :

" أنه من العوامل الهامة،إضافة إلى بنية النظام التي تشمل أنماط العلاقات تعاونية كانت أو نزاعية،و كذا طبيعة التحالفات،إضافة إلى توزيع الإمكانيات" . كما أكد **روزنو** من خلال التقسيم الذي قام به للدول[2] ،أن الدول الصغيرة مقيدة في سلوكاتها الخارجية بمعطيات المحيط الخارجي،عكس الدول الكبيرة القادرة على التكيف مع ذلك،وتوظيف الوضع بما يخدم مصالحها القومية.

- متغير الفرد:أي صانع القرار،وتأثيره في صنع القرار السياسي الخارجي من خلال شخصيته،و خبرته السابقة.وقد حدد كل من **رونوفان** (Renouvin)**و دوروزال** (Duroselle) نماذج للشخصيات التي تؤثر على عملية صناعة قرار السياسة الخارجية [3].
- المتغير الحكومي:طبيعة النظام السياسي السائد(ديمقراطي/تسلطي-منفتح/مغلق) كلها معطيات تؤثر في نوعية القرارات.

-المتغير المجتمعي:كل مل يؤثر في القرار من مقومات الدولة،إلى الفواعل و المؤسسات المكلفة بصناعة القرارات.

-متغير الدور.

وعليه،و إنطلاقا من تعدد المتغيرات التي يركز عليها الباحثين،يتضح لنا أنه لا يمكن إهمال دور البيئة الداخلية،ومختلف الفواعل داخلها في صنع القرار السياسي الخارجي،وهذا إلى جانب تأثير البيئة الدولية.

---

[1] James N. Rosenau, Pre-Theories and Théories of Foreign Policy,In free Press,1971,pp.108-09.

[2] قام روزنو بتقسيم الدول إلى ثمان فئات، من ضمنها تقسيم دول صغيرة و دول كبيرة.

[3] أنظر:

P.Renouvin & J-B.Duroselle,Introdution a l'Histoire Des Relations Internationles, Paris, Colin, 1970, pp.293-309 .

المبحث الثالث:مقاربة Poliheuristic: التحليل المتعدد المستويات .

لقد عرفت السياسة الخارجية اهتماما كبيرا من قبل الباحثين و العلماء،و قد عرفت ازدهارا خصوصا في أواخر الخمسينيات؛لذا قامت **لورانيك**(Laura Neack) و **جين هاي**(A.K.Hey Jeanne) بتقسيم الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى جيلين أساسيين،مع وجود نوع من الاستمرارية بين أفكار الجيلين،إذ حاول أنصار الجيل الثاني القيام بتكملة لعمل أنصار الجيل الأول مع تدارك النقائص التي تم إهمالها،لكن هذا لا يعني بأنه لا يوجد تعارض في الأفكار بينهما[1].

فيرى رواد الجيل الثاني أن الأعمال التي قام بها الرواد الأوائل في مجال السياسة الخارجية تفتقد إلى الدقة العلمية،بتعميم ما يصلح للجزء على الكل،و بالتالي يجب تنظيم مفاهيم و مناهج مطورة تساعد على الذهاب إلى ما وراء الظواهر لفهم و تفسير سلوكات الدول.ونظرا للجدل الطويل القائم بين النظريات حول مسألة العقلانية في صنع القرار الخارجي،كان لظهور المقاربة المتعددة الإرشادات إضافة لا يمكن تجاهلها فيم يخص هذا الموضوع،خصوصا أنها ظهرت في فترة عانت فيها السياسة الخارجية من نقص في التحليل.

وعليه، قام **الاكس مينز** أبرز رواد هذه المقاربة بالذهاب بعيدا عبر هذه المقاربة،منطلقا من الإنتقادات التي وجهت للعقلانية ،مع المحافظة على هذه الأخيرة كعنصر مفسر لصنع القرار السياسي الخارجي.بالتالي،يتم من خلال هذه المقاربة سد الفجوة بين النظريات المعرفية والعقلانية في اتخاذ القرار.[2]

سنتطرق إلى هذه المقاربة من خلال هذا المبحث عبر ثلاث مطالب،بحيث نتناول في المطلب الأول إلى مفهوم صنع القرار السياسي الخارجي من الزاوية البوليئوريستيكية ،وفي المطلب الثاني إلى مسار اتخاذ القرار السياسي الخارجي من المنطلق Poliheuristic ،أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى مزايا مقاربة Poliheuristic على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

[1] عامر مصباح،تحليل السياسة الخارجية، الجزائر ،دار هومة للنشر و التوزيع ،2008،ص17.

[2] The Journal of Conflict,Resolution. Vol 48.N 01.February 2004.p3.

المطلب الأول:مفهوم صنع القرار السياسي الخارجي من الزاوية البوليئوريستيكية.

استهل **ألاكس مينز** الحديث عن المقاربة البولئوريستيكية (Poliheuristic) بسؤال جوهري،وهو:

- ماذا يعني صنع القرار من المنظور Poliheuristic ؟[1]

Poliheuristic كلمة تتألف من شقين:

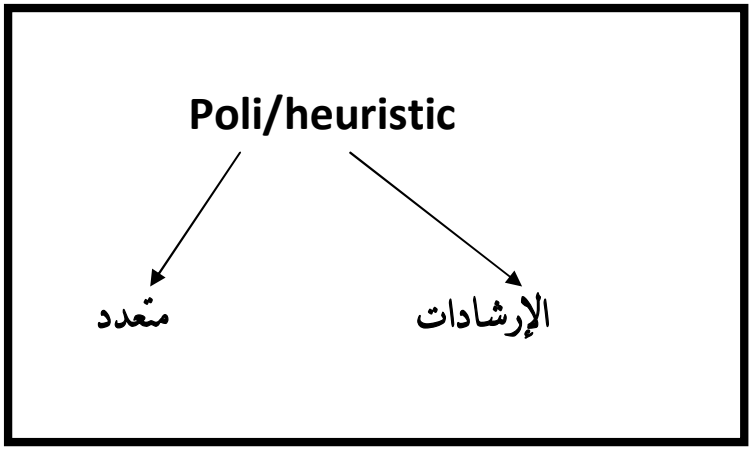

وهي آلية تستخدمها الهيأت التي خول لها الدستور مهمة صنع و اتخاذ القرار ،لتبسيط عملية صنع القرار السياسي الخارجي المعقدة.

تنظر المقاربة المتعددة الإرشادات إلى عملية صناعة قرارات السياسة الخارجية على أنها عملية في غاية التشابك و التعقيد ،والتي تتطلب الكثير من الدقة و العقلانية،كما أنها تتطلب المرور بمحطات و إجراءات طويلة نظرا لحساسية و أهمية هذا النوع من القرارات ؛إضافة إلى تأثرها بعدة اعتبارات؛ذاتية من خلال صناع القرار وإدراكاتهم و ميولاتهم الخاصة،وكذا طريقة فهمهم للأوضاع التي تحيط بهم .

و بما أن صناع القرار السياسي الخارجي يولون أهمية كبرى لاعتبارات الربح و الخسارة،التي لا تعد بالأمر الهين،فأتت هذه المقاربة بنوع من التسهيلات لصناع القرار من أجل تجنب الخسائر الكبيرة،بالرغم من اعتمادهم على إدراكاتهم و تصوراتهم للقضية المطروحة (سنتطرق إلى ذلك بالتفصيل في المطلب الموالي).

[1] Alex Mintz,op.cit.p.13.

المطلب الثاني:مسار اتخاذ القرار السياسي الخارجي من المنطلق Poliheuristic.

يقسّم هذا النموذج ـ الذي تأسّس اعتمادا على نظرية المشاهد (Theory of prospects)ـ مسار اتخاذ القرار إلى مرحلتين: [1]

1 .في مرحلة أولى، يتصرف صانع القرار على أساس غير عقلاني،فيتبنى خيار و يترك أخر دون حسابات عقلانية.

فيحدّد صانع القرار السياسي مختلف الحلول التي تتبدّى له حين يواجه واجب اتخاذ قرار، لا سيما في حالة الأزمات. هذه الخطوة الأولى، ذات الصلة بمصفوفة القرارات (Decision matrix)، لا تقوم على تقويم ومقارنة كلّ البدائل المتاحة، وإنما فقط على الاحتفاظ بتلك التي لا تقتضي مقارنات مفصّلة ومعقّدة للبدائل المناسبة. بأكثر تحديد، لا يؤخذ بالحسبان إلا السيناريوهات التي تتوفر حولها معلومة معينة، وهذا ما يعيدنا إلى التسليم بمبدأ العقلانية المحدودة.

2 .بمجرد أن أي يجرى هذا التصنيف، يتخذ المقرر قراره أخذا بالاعتبار مختلف الأبعاد ذات العلاقة (البعد الخارجي، البعد الداخلي، البعد الشخصي، إلخ) .بمعنى،بعد إقصاء ما يتم إقصاؤه من طرف صانع القرار على أسس مرتبطة بالشخصية و السيكولوجية،يتم العمل في هذه المرحلة استنادا إلى العقلانية (اختيار البديل الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة و بأقل تكلفة) .

و في هذا الصدد، إدراك متّخذ القرار للعواقب السياسية لهذه الأفعال يؤدي دورا جوهريا في اختياره، وهذا نظرا لانشغاله الدائم ببقائه السياسي: زيادة على ذلك، وانطلاقا من إصراره على فكرة تجنب الفشل بدلا من الإصرار على النجاح فإنه يرفض جميع الحلول التي قد تعرض رأس ماله السياسي للتآكل.

إذن، ليس هناك اختلاف كبير بين المقاربة المتعدّد الإرشادات وتفسيرات قرارات السياسية الخارجية عبر ربطها بالبيئة الداخلية،التي أتت لتتوّج مجموع المقاربات القرارية لتحليل السياسات الخارجية بدمجها لسؤالي «لماذا ؟»» و«كيف ؟» تتّخذ قرارات السياسة الخارجية.

لقد توصّل أيضا إلى إقامة رابط بين النماذج العقلانية والمعرفية لدراسة السياسة الخارجية بتقديمه لأطروحة العقلانية –المفترضة – لمتّخذ القرار داخل سلسلة من القرارات. إنه يشكل بهذا برنامج بحث قادر على

[1] A Poliheuristic Approach: Azerbaijan, Pipeline Politics and Smoldering Conflicts, Journal in Humanities,p13.

منافسة التصور الواقعي المتناسق الذي تقترحه الواقعية الكلاسيكية للسياسة الخارجية بمسلمته ـ المتجاوزة ـ المتعلقة برجل الدولة العالم بكل شيء.

و فيما يلي مخطط اتخاذ القرار السياسي الخارجي تبعا للمقاربة المتعددة الإرشادات (Poliheuristic) أين يتم تقسيم هذا المسار إلى مرحلتين أساسيتين،الأولى تغيب فيها العقلانية،و تحضر هذه الأخيرة في المرحلة الثانية.

(الشكل رقم 02) مخطط مسار اتخاذ القرار تبعا لمقاربة Poliheuristic

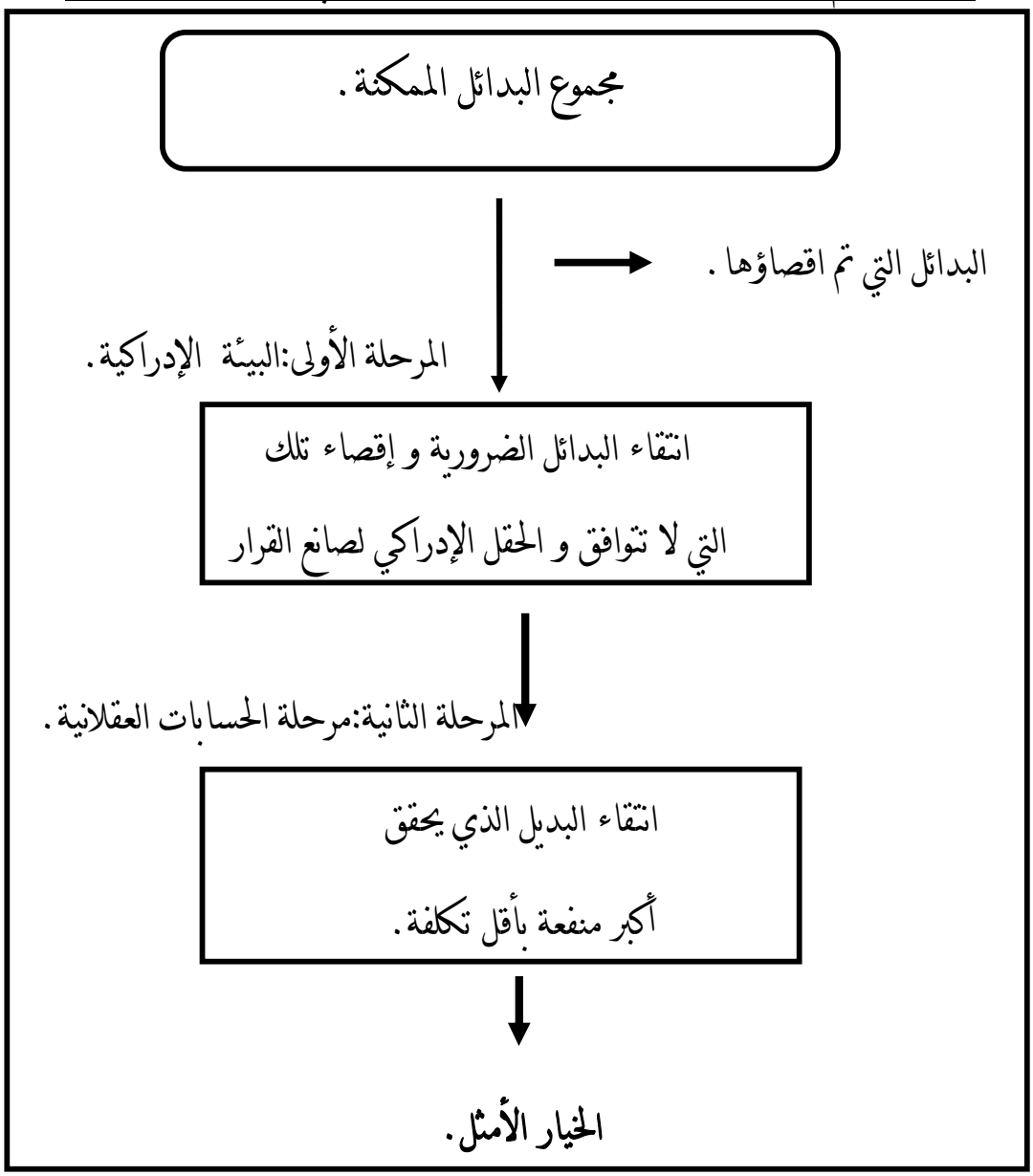

المصدر:من اجتهاد صاحبة البحث.

المطلب الثالث:مزايا مقاربة Poliheuristic على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

تعتبر مقاربة Poliheuristic من أحدث المقاربات التي تم إدخالها إلى حقل السياسة الخارجية، بحيث أصبح يعتمد عليها في تحليل مسارات صناعة القرارات السياسي الخارجي،لما تحمله من ايجابيات نظريات العلاقات الدولية و تحليل السياسة الخارجية،فتخبرنا عن المحطات التي تمر بها عملية صنع القرار،والى الدافع أو الهدف وراء هذا القرار.

من المزايا أو الايجابيات التي تضفيها على العملية القرارية:

- أنها تؤكد على دور متغيرات البيئة الداخلية في صناعة القرار السياسي الخارجي،والاستمرارية بين السياستين الداخلية و الخارجية في صنع القرار.

تسمح هذه المقاربة بتزويد الباحث بمعلومات حول الوضع الداخلي للدولة صاحبة القرار،كونها تبني قراراتها وأهدافها انطلاقا من قدراتها الداخلية،وعلى أساسها تتبنى بدائل و تستبعد أخرى.

- تساعد هذه المقاربة على تجنب التحليل الستاتيكي للقضايا[1]،لأنها مقاربة تسعى إلى دراسة كل حالة حالة على حدا و تجنب التعميمات،وهذه أهم خاصية يمكن أن تضفيها المقاربة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي،بحيث يتم التعامل مع الحالة و كأن صانع القرار يواجه المشكلة لأول مرة.
- بما أنها تخص تحليل القرارات السياسية الخارجية مهما كان شكل النظام،ومهما كانت شخصية صانع القرار[2]،فهي تساعد الباحث على التعرف على الأسباب التي أدت بصانع القرار إلى استعمال القوة والتدخل عسكريا لوضع حد لمشكلة ما،أو التراجع عن ذلك.
- كما أنها مهمة لتحليل القرارات التي تتخذ في حالة الأزمة،باعتبارها توتر دولي طارئ ينذر بوقوع الحرب[3]، تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة[1].

[1] Dorothée Roy,Analyse De La Politique Etrangére.Application du Model Poly-Heuristique à La Décision Canadienne D'intervenir En Afghanistan, (Mémoire Erésenté Pou l'Obtention du Grade de Maitre ès Art) ,Université Laval,Québec,2006,p.

[2] Alex Mintz,op.cit.p13

[3] عدنان السيد حسين،نظرية العلاقات الدولية،الطبعة الأولى،بيروت ،دار أمواج للنشر و التوزيع ،2003،ص135.

من أهم خصائص الأزمة أنها عنصر تهديد،كما أنها تحدث بشكل فجائي،وتتميز بالغموض،الأمر الذي يجعل صانع القرار في موضع قلق و توتر لضيق الوقت ،لأنه على صانع القرار التحرك و فورا مما قد يدفعه إلى أخطاء في التقدير.هنا يبزر العامل الايجابي لهذه المقاربة،بحيث أن صانع القرار لا يكون مقيد كثيرا بمسألة العقلانية عند انتقائه للحلول أو البدائل الأولية،فيقل عليه الضغط،مما يساعده على التفكير بعقلانية أكثر في المرحلة الثانية من تصفية البدائل.

من خلال تعرضنا إلى هذه الباقة من المقاربات النظرية،التي تتجادل تتكامل فيم بينها من حيث زاوية رؤيتها للعملية القرارية ،لنستخلص في الأخير،أن صناعة قرارات السياسة الخارجية عبارة عن عملية متكاملة تخضع إلى تأثيرات:

- ❖ البيئة الداخلية:من خلال كونها بيئة صنع القرار،والتي تتضمن قدرات الدولة التي على أساسها تبني قراراتها الخارجية،وعليه يكون القرار منتجا إراديا و ليس حتميا .

كما تضم الأشخاص و المؤسسات التي تتولى هذه المهمة،والتي تطرقنا عبرها إلى مسألة العقلانية التي تكون محدودة بسبب المساومات والبيروقراطيات،والدوافع الذاتية لصناع القرار،ولمصالحهم الخاصة.

- ❖ البيئة الخارجية:وهي بيئة استقبال القرار،التي تؤثر على سلوكات الدولة الخارجية،لتعدد الفواعل فيها ،ولتفاوت النسبي للقوة بين الدول،فعلى صانع القرار الاعتناء بهذا البعد من خلال القراءة السليمة للأوضاع في المحيط الدولي،لكونها فضاء تنفيذ و تقييم القرار

[1] الشعلان فهد أحمد, إدارة الأزمات. الأسس – المراحل – الآليات ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002،ص26 .

الفصل الثاني : عملية صنع القرار السياسي الخارجي : معادلة بثلاث متغيرات .

المبحث الأول: البيئة الداخلية و صنع قرارات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: البيئة الخارجية وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: البيئة السيكولوجية وضبط قرارات السياسة الخارجية.

تمهيـــد :

انطلاقا من المقاربات النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق،بات من الواضح الإقرار بدور الثالوث البيئي* في التأثير على صناعة الدول لسياساتها و قراراتها الخارجية.و يعد ***روبرت بوتنام*** (Robert Putnam) من أهم الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع تأثير البيئتين الداخلية والخارجية في بلورة الدولة لقراراتها السياسية الخارجية من خلال نظريته The Logic of Two Level Games"[1] التي تضمنها كتابه الدبلوماسية و السياسة الداخلية.

يرى بوتنام،أن البيئتين "الداخلية و الخارجية" متكاملتين أثناء عملية صنع القرار السياسي الخارجي،و لا يمكن الفصل بينهما،لأن هذه الأخيرة تتم على هاذين المستويين و في آن واحد،و انطلاقا من ذلك استلهم تسمية نظريته الشهيرة"لعبة المستويين" . إضافة إلى البيئة الثالثة التي لا تقل أهمية عن البيئتين المذكورتين ألا و هي البيئة السيكولوجية التي تؤثر من خلال إدراكات صانع القرار،وشخصيته وغيرها في صنع القرار السياسي الخارجي.

وبما أن صناعة القرار الخارجي عبارة عن مسار،يتجزأ إلى محطات متفرقة بين البيئتين الداخلية و الخارجية،فانه يتم تصميم و اتخاذ القرار على المستوى الداخلي من قبل فواعل رسمية و أخرى غير رسمية ،على أساس المقومات الداخلية للدولة، ووفق قيود البيئة الخارجية و النفسية لصانع القرار،لينفذ على المستوى الخارجي،كبيئة استقبال و تقييم القرار؛

وعليه،قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمتغيرات رئيسية في المعادلة القرارية؛ بحيث نتناول في المبحث الأول البيئة الداخلية وصنع قرارات السياسة الخارجية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى البيئة الخارجية و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وخصصنا المبحث الثالث للبيئة السيكولوجية كمتغير ضابط لعملية صناعة القرار السياسي الخارجي.

---

*نقصد بذلك البيئات الثلاثة التي تؤثر على عملية صناعة قرارات السياسة الخارجية ،وتتمثل في البيئتين الموضوعيتين الداخلية و الخارجية،إضافة إلى البيئة السيكولوجية لصانع القرار .واعتمدنا التقسيم الثلاثي نظرا لما تحمله كل بيئة من متغيرات هامة لا يمكن تجاوزها .

[1] Robert D. Putnam , Diplomacy and Domestic Politics.The Logic of Two-Level Games, International Organization, Vol. 42, No. 3. (Summer, 1988), pp. 427-460.

المبحث الأول: البيئة الداخلية و صنع قرارات السياسة الخارجية.

البيئة الداخلية هي ذلك الفضاء الذي يقع داخل الحدود السياسية للدولة,و هي تمثل الفضاء الذي تصنع فيه السياسات الخارجية للدول و مختلف قراراتها .و لهذه البيئة أهمية كبيرة نظرا لاحتوائها على المقومات* التي تقوم على أساسها الدولة بتصميم و اتخاذ قرارها ،إضافة إلى أنها تضم وتحدد الفواعل التي تقوم بهذه المهمة وفقا للنظام السياسي القائم في الدولة، معتمدة في سبيل تجسيد ذلك على المؤهلات و والسائل التي تتوفر عليها .

سيتفرع عن هذا المبحث ثلاث مطالب،سنتطرق إلى الفواعل في صنع القرار السياسي الخارجي في المطلب الأول،ثم إلى المحطات و الإجراءات التي يمر بها ،ثم إلى القدرات الداخلية كمحدد لصناعة القرار السياسي الخارجي.

المطلب الأول: الفواعل في صنع القرار السياسي الخارجي.

يطرح موضوع الفواعل التي تقوم بصنع القرارات السياسية الخارجية التقيد بمعطيات أساسية: و هي الدستور[1] الذي يحدد هذه الفواعل،إضافة إلى فواعل أخرى لم ينص عليها الدستور،وهي الفواعل غير المؤسساتية التي تؤثر في صناعة القرارات الخارجية.

تختلف الهياكل المكلفة بصناعة القرار السياسي الخارجي من دولة إلى أخرى،وذلك راجع إلى اختلاف الأنظمة السياسية التي تسود كل دولة،و الدستور هو الذي يحدد الأجهزة المسؤولة عن صنع و اتخاذ القرار؛ ففي الأنظمة الرأسية –وبدرجة أقل–الأنظمة شبه الرأسية،يعد مبدأ الفصل بين السلطات من مقوماتها القانونية[2]،لضمان عدم هيمنة أيا من مؤسسات الدولة على الأخرى ،فنجد السلطة التنفيذية و الهيأت التابعة لها مهيمنة على عملية

*نعني بالمقومات:قدرات الدولة الداخلية من جغرافيا ،اقتصاد،قوة عسكرية . .إلخ ،التي تبني على أساسها الدول قراراتها الخارجية.

[1]تعريف الدستور: هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والإختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة. منقول عن:
http://ar.wikipedia.org/wiki/دستور consulté le :21/02/2014 à 21 :03.

[2]نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري،الطبعة الثانية،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2004،ص40 .

صنع القرار الخارجي و السهر على تنفيذها .دون إهمال دور السلطة التشريعية في ذلك،لتأتي في الأخير السلطة القضائية.

تقع على رأس الفواعل المؤسساتية المؤسسة التنفيذية،فيقول جيمس *أندرسون*:

"إن المرحلة الحالية هي مرحلة الهيمنة التنفيذية، حيث تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في صنع السياسات العامة،بما فيها السياسة الخارجية"[1].

إن المؤسسة التنفيذية باتت تلعب دورا بارزا في رسم السياسة الخارجية سواء في الحالات العادية أو لمواجهة الأزمات الدولية[2]،وصياغة و تنفيذ قراراتها مقارنة بالمؤسسة التشريعية،و ذلك لتوفرها على قنوات اتصال ممتازة،إضافة إلى طبيعة السياسة الخارجية التي تتسم بعدم الثبات و السرعة في التغيير.كما تعود أهمية المؤسسة التنفيذية في صنع القرار الخارجي إلى قلة دراية نواب البرلمان بقضايا السياسة الخارجية،وافتقار السلطة التشريعية إلى المعطيات الضرورية حول البيئة الخارجية.

يتشكل الجهاز التنفيذي من أبرز المسؤولين عن السياسة الخارجية،و الموكلة إليهم مهمة صنع و تنفيذ قراراتها، يتمثلون في:رئيس الدولة،رئيس الوزراء،وزير الخارجية،وزير الدفاع.

يعد رئيس الدولة هو رأس السلطة العامة في دولته،والجهاز الأسمى فيها،حيث أنه ينوب عن دولته و بشكل مباشر في إدارة شؤونها سواء في الداخل أو في الخارج.[3]ويستمد صلاحياته من الدستور،ففي الولايات المتحدة الأمريكية ذات النظام الرآسي، ينص الدستور أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة،[4]و القناة الوحيدة الرسمية للاتصال بالحكومات الأجنبية، و له سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلماسيين[5] ،في حين نجد السلطة

---

[1] جيمس أندرسون،صنع السياسات العامة، ط3،عمان،دار المسيرة للنشر و التوزيع،2007،ص58

[2] يوسف عبد الرحمان بن حارب ،السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1999،ص52

[3] علي صادق أبو هيف،القانون الدبلوماسي .دراسة للتنظيم الدبلوماسي و الدبلوماسية و ما يتصل بها،الطبعة الثانية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1967،ص 35 .

[4] Frazer Cameron,US Foreign Policy after the Cold War .Global Hegemon or Reluctant Sheriff , 2nd edition , Routledge,2005, p.37.

[5] مصطفى سايج،السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية .بالتركيز على على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008،الجزائر،دار قرطبة للنشر،2010 ، ص73 .

التنفيذية في الأنظمة البرلمانية تتميز بالإزدواجية،أي أنها تمارس من طرف رئيس الدولة و رئيس الحكومة مثلما هو الحال في بريطانيا و الهند،فيكون دور رئيس الدولة(سواء كان النظام ملكيا،جمهوريا) مراسيميا*،أما صناعة القرارات الخارجية فتترك لرئيس الحكومة و وزرائه.[1]

للجهاز البيروقراطي أهمية كبيرة في صنع القرارات،و مرد ذلك إلى المعلومات التي يقدمها لصانع القرار،و للنشاطات التي تقوم بها على وجه الخصوص كل من وزارتي الدفاع و الخارجية.كما أن الغاية من التطرق إلى هاذين الجهازين(إلى جانب وكالة المخابرات) هو لتبيان أن القرار السياسي الخارجي هو في النهاية محصلة تأثير هذه الهيأت على الرئيس،ونتيجة مساومات تحدث داخل هذه الأجهزة.

يرى ***كريستوفر هيل*** بأنه على وزارة الشؤون الخارجية[2] أداء ثلاث وظائف حيوية:[3]

- ✓ جمع المعلومات الروتينية (Routine information-gathering):لأنه لا تستطيع أية دولة تحقيق أهدافها دون جمع للمعلومات الضرورية،وتحليلها بشكل صائب و رفعها للهيأة العليا في الدولة(الرئيس)[4]،و تعتمد هذه الوزارة في ذلك على مختلف السفارات و القنصليات المتواجدة فوق أقاليم البلدان الأخرى.
- ✓ صنع السياسات (Policy making): فإضافة إلى جمع المعلومات و تحليلها،تعتبر وزارة الشؤون الخارجية هامة في صنع سياسات الدول الخارجية،وتقوم بمهمة تنفيذ هذه السياسات عن طريق البعثات الدبلوماسية.
- ✓ الذاكرة (Memory) : لأن كل نظام يحتاج إلى الاستمرارية في علاقاته الخارجية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها،والعمل وفق نظام "الذاكرة الجماعية" (Collective Memory)،لأنه بدون القدرة على ربط الالتزامات و المعاهدات العديدة المبرمة في الماضي بالحاضر و غيره،فان صناع القرار سيسقطون في الفوضى و التشويش نظرا لتعقيد النظام الدولي الحالي.

---

*تقصد بالدور المراسيمي:أنه يقتصر على استقبال الوزراء،تمثيل الدولة في المناسبات الدولية،و غيرها .

[1] www.arabsgate.com/show thread.php?t=492727 consulté le 05/03/2014 à a13:15.

[2] تعرف وزارة الشؤون الخارجية(MFA) على أنها:"جهاز إداري تنفيذي،مخصص للتصرف الشخصي لرئيس الدولة،قصد مساعدته و الاضطلاع بمهامه دوليا و مسؤول عن العلاقات الخارجية"أنظر:

أمينة بوعرعور،صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(تخصص تحليل السياسة الخارجية)،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر،2013،ص51 .

[3] Christopher Hill ,op.ciit.p.77.

[4] لويد جنسن،تفسير السياسة الخارجية،ترجمة.محمد بن أحمد مفتي،الرياض،عمادة شؤون المكتبات للنشر،1989،ص139 .

كذلك تلعب المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في صنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية للدولة خاصة في الدول العظمى[1]،على اعتبار أن هذا النوع من القرارات و في كل الدول لا يرسم من قبل الأجهزة المدنية فقط بل حتى الجهاز العسكري(بما في ذلك أجهزة المخابرات و الدعاية) يساهم في ذلك،إلا أن دور هذه الأخيرة يختلف من دولة لأخرى و ذلك مرتبط باختلاف طبيعة النظام السياسي،وذلك كالأتي:

في الأنظمة الديمقراطية غالبا ما تكون تحت مراقبة السلطة المدنية،لأن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. بالتالي صلاحياته أعلى من صلاحيات الوزير،لكن يتوجب بنا القول أن الأنظمة الديمقراطية لا تمتلك من الآليات التي تضمن ألا تخرج هذه المؤسسة(العسكرية)عن المهام المخول لها دستوريا،لذا قامت الدول ذات الأنظمة الديمقراطية بوضع آليات لضمان بقائها تحت سيطرة السلطة المدنية،فقامت ب[2]:تعيين وزراء دفاع مدنيين،توسيع المشاركة الشعبية التي تقلص من دور المؤسسة العسكرية،وتوسيع دور المؤسسة العسكرية من حيث الصناعات والموارد،و تشابك مصالحها مع المؤسسات المدنية حتى تبق دائما بحاجة إلى دعم السلطة المدنية.أما دورها في الأنظمة ذات الحزب الواحد ،فتعتبر المؤسسة العسكرية أداة لتكريس منطق الدولة و السيطرة على الشعب،و تكون مكللة بقيود ثقيلة لتفادي استخدامها لأسلحتها العسكرية ضد النظام و الانقلاب ضده. دورها في الأنظمة العسكرية:تسيطر هذه الأخيرة في صنع قرارات السياسة الخارجية باستخدام واجهة من المدنيين البيروقراطيين، ودورها هذا يقلل من المغامرة لاستعمال القوة في قضايا السياسة الخارجية لإدراكهم حجم تكلفة الدمار و الحرب. و لعل أفضل مثال يظهر فيه دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي الخارجي هو إسرائيل[3].

إذ وصف كريم الجندي المكانة التي تحتلها المؤسسة العسكرية في السياسة الإسرائيلية ب "رمز الدولة" .[4]

---

[1] Mwayila Tshiyembe ,La Politique Etrangere des Grandes Puissances ,Paris, L'Harmattan, 2010,p.21.

[2] لويد جنسن،مرجع سبق ذكره،ص ص151 154 .

[3] لمزيد من التفاصيل حول الموضوع ،راجع تقرير عن ندوة "إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام 2015م،

http://www.alhoukoul.com/article/55 le 20/04/2014 a 22 :20.

[4] Karim El-Gendy, The Process of Israeli Decision Making. Mechanisms, Forces and Influences, Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations,2010,p69.

تعد مراكز المخابرات(Intelligence Organization) من أدوات السياسة الخارجية التي برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية و لعبت دورا بارزا في توجيه السياسة الدولية في المجتمع الدولي والسياسات الخارجية لكثير من الدول،و هي مثل وزارة الخارجية تقوم بجمع المعلومات و تحليلها إلا أنها تتميز عنها في نوعية المعلومات،كونها تختص في جمع المعلومات السرية و الحساسة المتصلة بالأمن القومي. تقوم بتحليل هذه المعلومات إضافة إلى قيامها بأعمال التجسس،ومكافحة التجسس الأجنبي،المساهمة في عمليات التخطيط العسكري.[1]ولقد أثبتت التجربة أن مراكز المخابرات قد تنجح في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي قد تعجز الوسائل الأخرى عن تحقيقها.و الدليل الذي يمكن ذكره في هذا السياق هو ما حصل في الشيلي،الانقلاب العسكري ضد نظام "الألندي"،كذلك الإطاحة بحكومة "مصدق بإيران.فهي تستعين بشبكة واسعة من القنوات والأجهزة التي تجعل منها فاعل جد هام في السياسة الخارجية،لاسيما عندما يتعلق الأمر بالوقاية من الأزمات،القيام بدراسات استشرافية حول مستقبل بعض ظواهر السياسة الخارجية.[2]

تجدر الشارة إلى أجهزة حكومية أخرى التي تلعب دور في صنع قرارات السياسة الخارجية لكن لا نجدها في كل الدول،كونها ترتبط بطبيعة القرار والنظام السياسي ومدى علاقة هذا القرار بوظيفة و عمل الجهاز الحكومي.كما هو حال مجلس الأمن القومي ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية* .

أما عن الفاعل المؤسساتي الأخر،الذي لا يقل أهمية عن السلطة التنفيذية،لدينا البرلمان الذي يمثل أحد المقومات للدولة لما يشغله من ثقل في مجال السياسة الخارجية،إلا أن أهميته و اختصاصاته متفاوتة النسبة بين مختلف الأنظمة السياسية،ففي الأنظمة التعددية تحض المؤسسة التشريعية بدور هام،خاصة في الأنظمة البرلمانية[3]

---

[1]فوزي حسن حسين،التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية و برنامج الأمن القومي للدول .الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا،الطبعة الأولى، القاهرة،مكتبة مدبولي، 2013،ص492 .

[2]بوقارة حسين، السياسة الخارجية،الجزائر،دار هومة للنشر و التوزيع،2012 ،ص72 .

*في أمريكا تأسس هذا المجلس في 1947 لتنسيق السياسة الخارجية مع السياسات الأمنية و العسكرية و الدبلوماسية.

[3]تضمن المؤسسة التشريعية دورا مؤثرا في الأنظمة البرلمانية،إلا أن مكانتها يلفها بعض الغموض أحيانا بفعل عوائق بنيوية و أخرى تعود إلى قواعد اللعبة السياسية بين الأطراف الفاعلة في هذه الأنظمة.وللبرلمان أدوات يستعملها للتأثير في صنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية،ومنها:معارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة الخارجية،لإضعافها على تنفيذ هذه القرارات,و حتى سحب الثقة من الحكومة و الإطاحة بها،أو الضغط على الوزراء للاستقالة مثلما حدث لحكومة Antoni Eden في بريطانيا،أثناء أزمة السويس 1956.هذا في الأنظمة البرلمانية،في الأنظمة الراسية، يقوم بالضغط على الحكومة لعرقلة نشاطها الخارجي،للقيام بتعديلات.أما في الأنظمة الديمقراطية،فيقوم البرلمان بالتأثير على السياسة الخارجية من خلال رفض اعتماده

، الذي يتراجع في العديد من الأنظمة الشمولية و التسلطية.[1]

في الولايات المتحدة الأمريكية، تلعب المؤسسة التشريعية أو ما يعرف الكونغرس، دورا هاما في صنع قرار السياسة الخارجية،بالرغم من اعتبار السلطة التنفيذية المكلفة بالقيام بأعباء السياسة الخارجية من خلال:

- التصديق على المعاهدات:فالدستور الأمريكي يمنح الرئيس حق الدخول في معاهدات،و لكن بشرط تأييد 2/3 أعضاء مجلس الشيوخ (الأغلبية من الأصوات) .

- التصديق على الأشخاص الذين يتولون المناصب الدبلوماسية المرشحين من طرف الإدارة الأمريكية؛

- التصديق على تنظيم التجارة الخارجية،و على الميزانية المخصصة للأنشطة الخارجية؛

- له سلطة إعلان الحرب[2]:و جعل الرئيس الأمريكي قائدا أعلى للقوات المسلحة.

- فرض عقوبات ضد الأطراف الخارجية.[3]يمكن استحضار مقولة هنري كسنجر في هذا الصدى كالأتي:

"Congress not only legislates the tactics of foreign policy, but also seeks to impose a code of conduct on other nations by a plethora of sanctions »[4]

نظرا للدور الهام للكونغرس الأمريكي في صنع قرارات السياسة الخارجية،أدى بالتساؤل حول إلى من ترجع الكلمة الأخيرة في اتخاذ القرار السياسي الخارجي،هل تعود للرئيس أم للكونغرس. ؟[5]

إذن،تتحدد الفواعل المؤسساتية المخول لها مهام صناعة القرار السياسي الخارجي بطبيعة النظام السياسي،والتي تضمنها دستور الدولة؛وان تم التركيز أكثر في هذه النقطة على الأنظمة السياسية غير

الأموال الضرورية لتنفيذ قراراتها الخارجية،مما يعرقل سياسية الحكومة.كما يمكن له الامتناع عن المصادقة عن بعض القرارات الحساسة،كإبرام اتفاقيات السلام. أنظر : بوقارة حسين،المرجع نفسه،ص ص ،65-66 .

[1] المرجع نفسه،ص63.

[2] ورد في الفقرة8 من المادة 1 للدستور الأمريكي سلطات الكونغرس العديدة، و من ضمنها سلطة إعلان الحرب،تنظيم التجارة. .الخ

[3] عبير بسيوني رضوان، مرجع سبق ذكره،25-26 .

[4] Fraser Cameron,op.cit .p.79.

[5] مصطفى سايج،مرجع سبق ذكره،ص127 .

التسلطية،فلسبب واحد هو السير في الرواق الذي يخدم الدراسة التطبيقية التي اعتمدناها في بحثنا والتي تدور حول الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى جانب الفواعل المؤسساتية،لدينا فواعل أخرى تعمل خارج إطار الحكومة،والتي لها تأثير هي الأخرى في صنع القرارات الخارجية،وهي الفواعل غير الرسمية (المجتمعية) .والتي يمكن استخلاص دورها من خلال التعرف على طبيعة النظام السياسي من حيث محتوى النسق الفكري الذي يؤمن به (هل هذا النظام منفتح–منغلق) .

تعد الأحزاب السياسية[1] و جماعات الضغط من الهياكل المجتمعية الهامة،إذ تطرقت الدكتورة *سعاد الشعراوي* إلى موضوع الأحزاب السياسية من خلال تساؤل هام و هو:

هل الأحزاب السياسية[2] ضرورية أم ترف في الدولة المعاصرة؟

هذا يطرح لنا موضوع أهمية الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة للدولة بما فيها رسم سياستها الخارجية،مشيرة إلى أن الأحزاب السياسية و جماعات الضغط هي المحرك الأساسي للعبة السياسية في جميع النظم،مع الاعتراف بالاختلاف في درجة التقدم المجتمعي و المعتقدات السائدة فيه.[3]وقد أكد **هنري كسنجر** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأحزاب السياسية تساهم بشكل فعال في رسم السياسة الخارجية للبلد من خلال قيامها بجملة من الوظائف[4]، وأن هذه المهمة لا تقتصر فقط على الهياكل الحكومية.

---

[1] يعرف الأمريكي انطوني داونز(Antony Downs) الحزب السياسي على أنه فريق من الأفراد ،يقوم بمراقبة الجهاز الحكومي،والتأثير عليه،و له نية الوصول إلى السلطة. .ورد هذا التعريف في:

Wilhelm Hofmeister & karsten Grabow,Political Parties .Function & Organisation in Democratic Societies ,National Library Board,Singapore Cataloging-in Republication data,Singapore,2011,p11

أما موريس دوفرجي فيعرف الأحزاب السياسية كالأتي:"الحزب هو اجتماع رجال يعتنقون نفس العقيدة السياسية" أنظر:

موريس دوفرجي،الأحزاب السياسية،ترجمة .علي مقلد ،ط1،القاهرة،الهيئة العامة لقصور المعرفة،2011،ص2 .

[2] أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب،1987،ص17 .

[3] سعاد الشعراوي،الأحزاب السياسية؛أهميتها ،نشأتها ،نشاطها ،القاهرة،(د ن)،2008، ص5 .

[4] وظيفة الإعلام:أي إعلام الحكام و المحكومين بأن هذه الأحزاب ضد قرار معين لأنه لا يتلاءم و مصالحهم,و مطالبة السلطات بتغييره،كما تساعد في عملية التنسيق بين السلطتين التنفيذية و التشريعية,و بذلك تحاول احداث تراجع في الية الفصل بين السلطات.كما تسعى أحزاب المعارضة لأن تكون رقيبا و شريكا للحكومة.أنظر: أحمد نوري النعيمي،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، الأردن ،دار زهران للنشر و التوزيع،2013،ص ص، 449 –450 .

إن الجمع بين الأحزاب السياسية و جماعات الضغط[1] في نقطة واحدة كان انطلاقا من الغاية لكل منهما في الضغط على السلطة،فإذا كانت الأحزاب السياسية تسعى إلى تبوأ مراكز السلطة و التأثير عليها من الداخل،فان جماعات الضغط تقوم بالضغط على السلطة و على السياسة الحكومية[2] من الخارج،وإرغامها على تحقيق أهدافها دون وجود نية الوصول إلى السلطة.

كذلك للرأي العام و وسائل الإعلام الجماهيرية دور في التأثير على رسم السلوكات الخارجية للدولة[3]،فالرأي العام هم من الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية[4].و الرأي العام هو مدلول يستخدم للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بها الناس إزاء القضايا التي تمس مصالحهم العامة و الخاصة.و له أهمية و دور في التأثير على أجندة السياسة الخارجية للدولة إلا أن ذلك يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة،كذلك تأثيره يتوقف على درجة اهتمامه بقضايا السياسة الخارجية،ففي حال عدم اهتمامه بما يحدث خارج الحدود السياسية للدولة فان دوره سيكون موجها أو موظفا بما يخدم مصالح الدولة،أو حتى مصالح وسائل الإعلام.أما في دول العالم الثالث فنجد دوره محدودا بسبب سيطرة النخب الحاكمة على مختلف مكوناته،و كذا عدم اهتمامه بقضايا السياسة الخارجية إلا عندما يمسه الأمر شخصيا،كون شعوب العالم الثالث عاطفية.

إن عملية صناعة القرار السياسي الخارجي لم تعد حكرا على الفواعل المؤسساتية و الفواعل غير المؤسساتية داخل الدولة،فمع بروز مؤشرات العولمة،كما سماهاروزنو Turbulance ،حدث انحصار نوعا ما لدور الدولة القومية،و ظهر صنف ثالث من الفواعل في مجال صنع القرار السياسي الخارجي،وهي فواعل خارجية (فوق قومية) تساعد الدول في صنع قراراتها،أو بالأحرى تحملها على تبني قرارات سياسية خارجية ليست من صنعها،كالتأثير على توجهات الرأي العام الداخلي من أطراف خارجية و إحداث قلاقل ،الأمر الذي يجعل الدولة عاجزة أمام هذه الاختراقات.

[1] ويعني مصطلح Pressure Groups،أو Groupe de Pression مجموعة أفراد تجمعهم أهداف و مصالح مشتركة يسعون لتحقيقها ليس من خلال التأثير على سياسة الحكومة و قراراتها .و هي على أنواع،اذ تختلف باختلاف أهدافها و مصالحها .

[2] Christopher hill.op.cit.p269.

[3] Tomars Risse,Public Opinion,Domestic Structure,and Foreign Policy in Liberal Democracies,World Politics,vol.43,No 4,1991,p480 .

[4] محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره،ص241.

المطلب الثاني:المحطات و الإجراءات التنظيمية في صنع القرار السياسي الخارجي.

إن عملية صناعة القرار عبارة عن مسار متكامل يمر بجملة من المحطات والإجراءات قبل ظهور هذا الأخير في شكله النهائي ،و بما أن الهدف من أي قرار خارجي هو محاولة التأثير على الفضاء الدولي بما يخدم المصلحة الوطنية للدولة؛فان تصميمه و الفصل فيه يتم داخل الدولة،ليتجه نحو الخارج لتنفيذه و تقييمه.

لقد حدد كل من روبنسن و سنايدر (Robinson and Snyder)عبر Alex Mintz مراحل صنع القرار السياسي الخارجي كالآتي:

-تشخيص المشكلة 1. Identifying the decision problem,

-البحث عن البدائل 2. Searching for alternatives,

- اختيار أفضل البدائل 3. Choosing an alternative, and

-تنفيذ البديل أو القرار 4. Executing the alternative.[1]

وعليه،يمكننا تقسيم المراحل التي يمر بها مسار صنع القرار إلى:

- المحطة الأولى:محطة صناعة القرار السياسي الخارجي و تضم بدورها عمليتن اثنتين:

عملية التصميم،وعملية اتخاذ القرار ⟵ التي تتم على مستوى البيئة الداخلية.

- المحطة الثانية:محطة تنفيذ القرار السياسي الخارجي،والتي سنتطرق إليها في المبحث اللاحق في البيئة الخارجية.

كثيرا ما تطرق إلى موضوع تصميم القرارات الخارجية زبيغنيو بريزنسكي(Zbigniew Brezinski) معتبرا أن الغرض من التصميم هو دمجه بالفعل،وعليه تعد مرحلة تصميم قرارات السياسة الخارجية عملية هامة قبل الوصول إلى اتخاذ و تنفيذ القرار،وتحتوي على جمع المعلومات،تحليلها ،وضع الخيارات أو البدائل،و انتقاء أفضل البدائل لتنفيذه على أرض الواقع.

[1] Alex Mintz.op.cit .p4

إذن،يمكن تعريف تصميم قرارات السياسة الخارجية،على أنه:" تلك العملية التي يتم بمقتضاها تحضير قرارات السياسة الخارجية[1]،بهدف انتقاء أفضل البدائل للفصل فيه من جانب السلطة العليا التي تتمتع بصلاحية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية" .

قبل جمع المعلومات و تحليلها،يجب القيام بتعريف الموقف أو المشكلة[2] (Defining the Problem)، بالتعرض إلى المشكلة،أسبابها و أعراضها[3]، و تحديد المشكلة يتطلب الإحاطة بما يحدث في البيئتين الداخلية و الخارجية المحيطة بالقرار .إن الهدف من أي قرار سياسي خارجي هو تحقيق الأهداف الخارجية للدولة التي قد تصطدم بالأهداف الخارجية للدول الأخرى بما يعكس مشكلة و هذا يمثل موقف يتطلب الرد عليه بشكل يدفع صانع القرار إلى تحديد و تقييم درجة تأثيره كأول خطوة في عملية صنع القرار[4].

و تشخيص المشكلة أو تعريف الموقف يتوقف على إدراك صانع القرار للبيئة العملية (Operational-milieu)،المحيطة به التي يتعامل معها على أساس قناعاتهم وإدراكاتهم لتلك البيئة،لذلك تعد البيئة النفسية لصانع

---

[1] ممارساتيا، هناك أربع حالات بخصوص تصميم القرار السياسي الخارجي:

– **الحالة الأولى:**تصميم القرار السياسي الخارجي من طرف مركز 01 فوقي، في هذه الحالة تقوم النخبة الحاكمة بدور رئيسي في تصميم القرار الخارجي لما تتوفر عليه من أدوات القوة السياسية،و القدرة التنظيمية[1] التي تحدث عنها موسكا وميتشلز.

– **الحالة الثانية:**مركز تصميم القرار السياسي الخارجي من طرف مركز 01 تحتي،تقوم الهيأة المخول لها بالفصل في القرار برفعه إلى القمة،و هذه حالة وزارة الخارجية عندما تشتغل بمفردها حول موضوع معين،وتقوم برفع مشروع القرار[1] إلى الرئيس.

– **الحالة الثالثة:**أين يكون تصميم القرار الخارجي موضوع تشاور بين مراكز متعددة.

– **الحالة الرابعة:**أن يكون تصميم القرار السياسي الخارجي انفرادي, من طرف عدد من المؤسسات،حين يأمر الرئيس عدة مؤسسات و بخصوص نفس الموضوع بموافاته بمشروع قرار دون التشاور بين هذه المؤسسات.

[2] المشكلة: هي انحراف و عدم توازن بين ما هو كائن و ما يجب أن يكون .و هي أول خطوة من خطوات صنع القرار و أخطرها لأن عدم التحديد الدقيق للمشكلة قد يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد خصوصا القرارات الحساسة أو الأزموية،فأساس فعالية الموقف هو التعريف السليم و الدقيق للموقف.

[3] نواف كنعان،اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق،ط1،عمان،مكتبة دار الثقافة للنشر، 2003، ص ص115–173 .

[4] دراسات دولية، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي،(د .ب)العدد الخمسون،(د .س)، ص121 .

القرار (Psycho-milieu) هامة جدا في تشخيص المشكلة،بالتالي التوافق بين البيئتين النفسية و العملية يؤدي إلى نجاعة القرار،أما التضارب بين البيئتين يؤدي إلى الإخفاق[1].

كنقطة مهمة أيضا في هذا الصدى،هو تصنيف الوضع،لأن التعامل مع الحالات الروتينية تتخذ مسارا بسيطا،بينما في الحالات غير الروتينية مسألة تعريف الموقف تصبح صعبة،مما يرغم صناع القرار على جمع المعلومات بشتى الطرق و الوسائل من أجل الوصول إلى التعريف السليم و الموضوعي للوضع أو الحالة.

كذلك القيام بعملية الإستشراف[2] خلال هذه المرحلة أمر ذكي ،كمحاولة لمعرفة مختلف التطورات التي يمكن أن تحدث قبل اتخاذ القرار وحتى بعده.كذلك تفيدنا عملية الاستشراف في تصميم القرار الخارجي في تقديم صورة بديلة للدولة انطلاقا من المعرفة، تمكنها من الفعل ألاستباقي،كما يقول الفيلسوفا ***اوجست كانت*** :

« Savoir c'est prévoir, et prévoir c'est pouvoir »

كذلك يمكن الاستدلال بمقولة أحد أقطاب الاستشراف و هو قاستون بارجي:

« Prévoir c'est résoudre la moitié des problèmes »

❖ جمع المعلومات وتحليلها: هذا يطرح موضوع "العقلنة في السياسة الخارجية"،أي عند التصميم لقرار سياسي خارجي،يتعين على صانع القرار الحصول على البيانات اللازمة لفهم المشكلة،بالتالي الرفع من إمكانيات النجاح في تصميم و تنفيذ ذلك القرار،و التقليل من احتمالات الخطأ و رد الفعل،و تطرق إلى هذه النقطة الدكتور فهمي خليفة الفهداوي كالأتي:

"من أجل بلوغ قرار عقلاني لا ينبغي على صناع القرار تبني سياسات ذات تكاليف عالية،بل يجب اتباعهم سياسات تزيد فوائدها على كلفة تطبيقها"[3].

---

[1] بوقارة حسين،مرجع سبق ذكره،ص39 .

[2] تعريف الاستشراف:هو محاولة تقديم قراءة احتمالية للمستقبل بمعانيه:الدولية،الجهوية،الإقليمية،الوطنية،إضافة إلى بناء تصور لمكانة الدولة و إمكاناتها في المستقبليات البديلة.

و للاستشراف خمس خصائص:-هو مثل التصميم بعيد المدى.

-لا يهمش أيا من البدائل و المتغيرات، كما يتميز بالنظر العميق،بالنظر إلى الحركية المنتجة للأسباب و ليس الأسباب ذاتها .

-يفكر كيف تتأثر المصلحة سلبا أو ايجابا،كما يقوم بتصميم خارطة لاستباق الأحداث، ومنع الأخطار من الحدوث.

[3] فهمي خليفة الفهداوي،السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، ط1،عمان،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2001 ،ص125 .

إذا كانت المعلومة[1] مهمة في السياسة الخارجية،كما ذكر رينولتز P.A.Reynolds :"إن السياسة المصممة للتعامل مع الموقف،تتأثر بشكل كبير بنوعية و كمية المعلومات حول الوضع"[2]،و في صنع قراراتها،فإن التحليل السليم للمعلومة أهم،لأن سوء تحليل المعلومات يؤدي إلى أخطاء في التقدير،بالتالي إلى عدم نجاح القرار المراد تنفيذه و تحقيق أهدافه،مما قد يتسبب في حدوث أزمات تعود على الطرف صاحب القرار بخسائر .

إن البيئة النفسية لصانع القرار حاضرة من خلال القدرة الإدراكية لهذا الأخير التي يركز عليها **روبرت جيرفس** (Robert Jervis)،الذي يرى أن القرار هو من صنع أذهان البشر،تفرضه القراءة و الإدراك الخاص بصانع القرار السياسي الخارجي،الذي يتعين عليه غربلة المعلومات و تقييمها مستعينا بإدراكاته مما قد يعرقل تنفيذ قرارات السياسة الخارجية أو يلتجأ إلى الاستعانة بهيأت مختصة في معالجة المعلومات و المفاضلة بينها ,وتعد آلية "الإدراك الإنتقائي" أهم أداة لتجاوز هذه المعضلة .[3]

- ❖ تحديد بدائل لحل المشكلة:بمجرد تعريف الموقف ينطلق صانع القرار في تحديد البدائل المتاحة،من أجل انتقاء أفضلها تعاملا أو تماشيا مع المشكلة[4]،و الفصل فيه من طرف الهيأة العليا في الدولة،و يتطلب هذا الموقف حسب المقترب العقلاني،تقويم البدائل و تحديد صافي المنفعة بشكل عقلاني،بمعنى أخر،يقوم صانع القرار بترتيب البدائل المختلفة في سلم حسب الأولويات،و يأتي في المرتبة العليا أفضل البدائل للفصل فيه،بالتالي يتم اتخاذ القرار الأكثر تناسبا و الأهداف المرجوة،لكن هذا لا يمنع من إمكانية مواجهة هذه المرحلة مشاكل كغموض الموقف،أو عدم توفر المعلومات الكافية،ضيق الوقت،عنصر المفاجأة[5] مما يعني عدم إمكانية التعرف على جميع البدائل؛وبالرغم من ذلك،فإن صانع القراريحاول الموازنة بين الفوائد المتوقعة و المخاطر المترتبة عن كل بديل،الإستقرار على البديل الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة و بأقل جهد و تكلفة وتأكد صناع القرار من أن البديل المختار يمكن تنفيذه و تحقيق الأهداف المرتبطة به .[6]

---

[1] لمزيد من التوسع في الموضوع أنظر: www.yemen-nic.net

[2] عامر مصباح،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره،ص 107 .

[3] لويد جنسن،تفسير السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره،ص 41 .

[4] مجلة سامراء،آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي،العدد 10،2008،ص 59 .

[5] أحمد عارف الكفارنة،العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية،دراسات دولية،العدد 42،ص19 .

[6] دراسة حول:فعالية صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية،قامت بها :عزيزي وداد و فروم حنان،ص3،نقلا عن:
www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03.consulté le:02fevrier 2014 à 22:10.

المطلب الثالث:قدرات الدولة وصنع القرار السياسي الخارجي.

كل قرار سياسي خارجي يصنع قياسا بالقدرات و الوسائل المتوفرة لدى الدولة،وعلى هذا الأساس تختلف أهداف الدول و سياساتها الخارجية.وتعد تعتبر الجغرافيا و الاقتصاد في مقدمة العوامل المؤثرة في رسم الأجندة الخارجية للدول، و إذا قلنا الجغرافيا[1] فإننا نعني بذلك الموقع،المساحة،الحدود،بما يسودها من مناخ وتضاريس و كل هذه الأخيرة من شأنها أن تشكل عامل قوة أو ضعف لدى الدولة.

بالنسبة للموقع الجغرافي[2] ،فالدول التي تقع على الساحل و تلك المطلة على البحار و المحيطات تنتهج خارجية و إستراتيجية مختلفة عن الدول الحبيسة،لأن الانفتاح الجغرافي على الواجهات البحرية يرغم الدولة على الاستفادة من الوضع [3]بتنويع نشاطاتها الدبلوماسية و العسكرية للتصدي للتهديدات القادمة من الخارج،منه يمكن ربط هذه الفكرة بما أشار إليه **راتزل فريديريك** بأن الدول الأقوى كانت دائما تسعى لاحتلال الدول الساحلية و تدفع الشعوب الأضعف نحو الداخل.فألاهم هو كيفية ترجمة العامل الجغرافي إلى ورقة تأثير ونفوذ،هذا يذكرنا بمنطق المصلحة الذي تتحدث عنه الواقعية،بترجمة الجغرافيا إلى عامل يخدم مصلحة الدولة.

المساحة:لها انعكاس مباشر على الأمن القومي للدولة و على استقرارها السياسي،فالعمق الإستراتيجي يمنح الدولة حرية(إلى حد ما) في صنع قراراتها الخارجية،كما تعتبر عامل قوة في صد الدولة للعنف أو النزاعات عن طريق التراجع عبر ربوعها و إمكانية الدفاع في العمق **Defense in Depth** ،و الامتياز الأخر هو حتى وإن هُزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه لا سيما إذ كانت كثيفة السكان، في حين صغر المساحة يشكل نقطة ضعف،ما قد يعرضها إلى الزوال.

الحدود:هي بمثابة الهيكل الخارجي لمساحة الدولة،و يعرف عن المدرسة الفرنسية اهتمامها الكبير بدراسة تأثير الحدود في سياسات الدول الخارجية[4]،والحدود قد تكون طبيعية (البحار،الجبال) أو حدود اصطناعية (الحدود الفلكية،الهندسية) والحدود ترتبط بموضوع السيادة،فالدولة سيدة و حرة فوق فضائها الإقليمي،الذي تحدده هذه الحدود .

---

[1] يصفها بسمارك بالعنصر الدائم في السياسة،أنظر: حسين حافظ وهيب،العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية .دراسة في العاملين الجغرافي والبشري،دراسات دولية،العدد 44،ص18.

[2] يمكن التطرق إليه من خلال موقع الدولة انطلاقا من خطوط الطول و دوائر العرض،كذلك من ناحية تموقع الدولة بين القارات و إطلالها على الواجهات البحرية

[3] Gearroid Otuathail,Simon Dalby,The Geopolitique Reader,London ,Taylor & Francise Library,2003 ,p79.

[4] Aymeric Chauprade,Geopolitique ,3eme Edition,Paris :Ecllipse edition,2007 ,p72.

أما عن الاقتصاد،فالموارد الموجودة لدى الدولة،حجم الإنتاج و معداته,درجة النمو و التطور الإقتصادي تعد من أسباب قوتها في سياستها الداخلية و الخارجية[1]،فامتلاك الدولة لهذه الموارد[2] يزيد من حريتها في المناورة،خصوصا إذا توفرت على الغاز،الحديد،الفحم...الخ[3].

إن تأثير الاقتصاد على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية يظهر من خلال مدى اعتماد الدولة على التجارة من أجل بقائها و تحسين نمط عيشها و يتولد عن ذلك ما يعرف بالتبعية،و ما تمخض عنها من مصطلحات و نظريات كنظرية المركز و المحيط[4]تلخص هذه النظرية علاقة دول الشمال و الجنوب في كونها علاقات سيطرة و تبعية في إطار ثنائية المركز والمحيط الملازمة للنظام الرأسمالي، و هذا التفسير مطابق لتفسير تيار مفكري العالم العربي ألا و هما **سمير أمين** و **سعد زهران**، ففي رأيهما إن وجود طرفان تنمويان مختلفان جذريا كنتيجة للتبادل الغير المتكافئ يدعم الإبقاء على الوضع القائم.[5]

كما تتأثر عملية صناعة قرارات السياسة الخارجية بالعجز أو الفائض في الميزان التجاري للدولة،ودرجة القدرة الصناعية الملائمة للدولة في تقوية قواتها العسكرية.

---

[1]أحمد نوري النعيمي،مرجع سبق ذكره،ص318 .

[2]بشرط الوعي بأنها موجودة،استغلالها بالشكل اللائق،و القدرة على استخدامها ،إضافة إلى ضرورة وجود اليد العاملة و المال لاستغلالها .

[3]عامر مصباح.تحليل السياسة الخارجية,مرجع سبق ذكره,ص96

[4]يعتبر **راوول بريبش** أول من استخدم مصطلحي المركز و المحيط ، و ذلك عندما كان سكرتير للجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية **UNS**، حيث يركز تحليل ECLA على دور أمريكا اللاتينية كمزود بالمنتجات الأولية للدول الصناعية و تستبدل بدورها بالمواد المصنعة من العالم الصناعي، و يرى أن مصطلح التجارة بين الدول الصناعية و دول أمريكا اللاتينية يعني نقل المنتجات الأولية إلى دول المركز. ومن ثم تبنى **فرانك و سمير أمين** هذين المصطلحين، و ذلك بهدف بناء طرح نظري يفسر العلاقة التي تربط العالم الرأسمالي المتقدم و دول العالم الثالث، ثم طرأت بعض التغييرات على مستوى النسق المفاهيمي لهذا الاتجاه حيث أضاف **ايمانويل وولر شتاين** مصطلح أشباه المحيط أو نصف المحيط ، حيث يرى **وولر شتاين** أن دول أشباه المحيط تقوم بدور وسيط داخل النظام العالمي يكشف عن سمات معينة.

[5]عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004، ص ص 210- 211.

كذلك تؤثر خصائص القوى البشرية على قرارات الدولة الخارجية،فتكون كنقاط قوة عندما يكون الشعب منسجما فيم بينه،و في غياب الأقليات،أما إذا كثرت الأقليات و بالتالي اهتزاز انسجام أفراد الأمة فان ذلك سينعكس سلبا على الأداء الخارجي للدولة و من ثم على قراراتها الخارجية[1] .

أما عن المحددات المجتمعية،فيظهر أثر ها على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية في مجموعة من العناصر أهمها :

- **خصائص الشخصية الوطنية**[2] :بمعنى الصفات العامة التي يشترك فيها جميع سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، والتي تتكون من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، بتلقين الأطفال القيم والعادات والتقاليد الوطنية ؛و بما أن صناع القرار الخارجي ينتمون إلى نفس المجتمع فإنهم يحملون تلك القيم والصفات،والتي ستترجم عبر سلوكاتهم القيادية و من ثم على المضامين القرارية.
- **التوجهات المجتمعية:**و هي مجموعة الأفكار الأساسية التي توجه معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشتمل على مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والإيديولوجية، ويقصد بالثقافة السياسية نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية، وهي تلعب دورا مؤثرا في الإختيارات السياسية المتاحة للقادة السياسيين،أمّا الإيديولوجية فهي التي تهيّئ المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافه، والإيديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بإيديولوجيات مماثلة، كما قد تكون من عوامل التصارع فيما إذا تباعدت تلك الإيديولوجيات في مضمونها وأهدافها.
- **درجة التجانس المجتمعي** [3]**:** مستوى التماسك الوطني قضية مهمة لأنها تتعلق بالإستقرار السياسي داخل الدولة،نعني به مدى التجانس السكاني سواء من حيث العرق أو اللغة أو الدين، فالمجتمع الذي توجد به أقليات يكون مجتمعا غير متجانس وأكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الأمر

[1] حسين علي حسين العبد اللات،العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني و أثره في السياسة الخارجية الأردنية،مذكرة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،2011،ص21 .

[2] أنظر لويد جنسن،مرجع سبق ذكره،ص61 .

[3] أنظر محمد السيد سليم،المرجع السابق.

الذي ينعكس سلبا على بناء قوة الدولة، ومن ثم على قراراتها و سلوكاتها الخارجية، بحيث يؤدي ذلك الانقسام إلى إضعاف الدولة وتراجع تأثيرها في المجال الدولي، وذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد من تماسكها ووحدة أفرادها، مما ينعكس إيجابا على سياستها الخارجية .

بالتالي فإن قرارات و أهداف الدولة تصمم و تبنى قياسا بكل هذه المحددات و المتغيرات،إضافة إلى متغيرات أخرى (خارجية،شخصية صانع القرار) .

المبحث الثاني:البيئة الخارجية وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

نعني بالبيئة الخارجية ذلك الفضاء الذي يقع خارج الحدود السياسية للدولة،الذي يقوم باستقبال قرارات الدول.اذ يتم على هذا المستوى تقييم القرار من حيث إمكانية تنفيذه وتأثيره على مجريات الأحداث الدولية قصد تحقيق الهدف الذي تطمح الدولة إليه؛لذا يتوجب على صناع القرار السياسي الخارجي الإعتناء بهذا البعد ،وذلك عبر القراءة السليمة للأوضاع في المحيط الدولي،و تحديد الأطراف الدولية المعنية بالقرار،كذلك البحث عن ركائز تستند عليها الدولة في هذا الفضاء لضمان تنفيذ قراراتها .

المطلب الأول:أثر أبعاد النسق الدولي على تنفيذ القرار السياسي الخارجي.

تتأثر عملية صناعة القرار الخارجي لأي دولة بأبعاد النسق الدولي؛وكواحدة من هذه الأبعاد نذكر عدد الفاعلين الدوليين الذي يعرف زيادة مع العولمة،فبعد أن كانت الدولة القومية الفاعل الوحيد و الرئيس في العلاقات الدولية،أصبحت تتنافس و تتفاعل مع فواعل أخرى (حكومية أو غير حكومية)واذا كان *كارل دوتش* يرى في هذه الزيادة عاملا ايجابيا يدعم الاستقرار الدولي بحيث تقل مراقبة الدول لتحركات بعضها البعض، كما يقلل من مخاطر الحروب،فإن *كنيث والتز يرى عكس ذلك*.

ومن العوامل الأخرى التي تساعد الدولة على تنفيذ قراراتها الخارجية هو نمط ترتيب الوحدات الدولية بناء على قوتها المتفاوتة، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل تزداد في النظام الدولي المتعدد الأقطاب،بحيث تمنع كل وحدة دولية(ذات ثقل) الأخرى من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من مناورة الدول المتوسطة، أما نظام القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية

باختلاف وضعية القطبين،والعكس صحيح.و في إطارالأحادية القطبية،فان الدولة المهيمنة ستسيطر على الأوضاع و تسيرها بما يخدم مصالحها .

يجمع الفواعل الدولية ضمن البنيان الدولي (سواء كان تعددي،ثنائي أم أحادي)[1] درجة معينة من الترابط وذلك من خلال زيادة حجم المعاملات بينهم،درجة تحملهم للتغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الداخلية والتكاليف التي تنشأ عنها،درجة قابليتهم للتأثر بالسياسات الخارجية الجديدة،ارتفاع عدد القضايا المشتركة التي تجمع الفاعلين الدوليين ببعضهم.

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة،بحيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول،كما أنها تؤثر في عناصر الإتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول؛ لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أنّ دور

دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنّه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي[2].

كذلك تؤثر مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية على قرارات و سياسات الدول الخارجية،و التفاعل مع الشئ يعني الأخذ و العطاء ، الفعل ورد الفعل ،مما ينتج عن ذلك سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول، وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي.

وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة أفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات، وأوضاع وظروف المجتمعات فيها من حيث البنى والأنماط الاجتماعية السائدة، كذلك المحيط الخارجي في صورته المادية القائمة، وما يسوده من ثوابت وضوابط تفرض نفسها على صناع القرار كمستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة التفاعل والاندماج في الاقتصاد الدولي،فالبيئة الخارجية تفتح إمكانات معينة للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة، ومنه فإن كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وفي

[1] وليد عبد الحي و أخرون،أفاق التحولات الدولية المعاصرة،عمان،دار الشروق للنسر و التوزيع،2002،ص156 .

[2] لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص24 .

المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف، وبالتالي تتسع مجالات الاختيار، وهذا ما جعل لويد جنسن يعتقد بأنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية، فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية؛ لأن الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون في معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.

من العوامل الخارجية التي تؤثر هي الأخرى في قرارات الدول الموجهة نحو البيئة الدولية، الموقف الدولي و طبيعة التحالفات الدولية، يعتبر الموقف الدولي حافزا مباشرا ناشئا من البيئة الخارجية في فترة زمنية محددة،و يمكن أن يكون هدا الحافز غير متوقع لدى صانع القرار بالتالي لا يتيح ذلك وقتا للتعامل مع هذا الوضع، وهذا ما يعرف بالأزمة.أما عن التفاعلات الدولية،فان الدولة تتأثر بطبيعة العلاقة التي تربطها بالدول الأخرى (علاقة تبعية،سباق نحو التسلح. . .الخ) .

بعد أن يكون صانع القرار متحكما في كل هذه المعطيات،عليه أن يحدد الفواعل المعنية بهذا القرار،ونقصد بذلك الفواعل التي تتقاسم مصلحة مشتركة مع الدولة المعنية من خلال هذا القرار،أو الفواعل التي ليس من مصلحتها تنفيذ ذلك القرار قصد إقناعها،أو الحصول على معلومات مؤكدة عنها،من أجل تهيئة الدولة لنفسها في حال مواجهتها لرد فعل من شأنه منع تنفيذ القرار.

المطلب الثاني:أهمية المرتكزات الدولية في تنفيذ القرار السياسي الخارجي.

تحاول الدولة البحث عن وسائل ارتكاز في البيئة الخارجية التي يمكن أن تساعدها في تنفيذ قراراتها،خصوصا مع التطورات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة،وذلك بتراجع المفهوم الوستفالي للمنظومة الدولية،واعتبار الدولة القومية الفاعل الوحيد في العلاقات ،وظهور منظمات فوق قومية(حكومية،غير حكومية) تقوم بمساندة الدولة في تجسيد أهدافها،كما تضغط عليها عند اختراقها لبعض المسائل و القضايا .

من القضايا التي تنشغل بها الدول- لاسيما العظمى منها- هي الدفاع عن مسائل حقوق الإنسان؛الحريات الدينية،حقوق الأقليات ،نشر الديمقراطية،مكافحة الإرهاب، انتشار النووي و الأسلحة الكيماوية. . .الخ.

من خلال تقربنا من المديرية العامة للشؤون السياسية و الأمن الدوليين ،تحديدا المديرية الفرعية التي تتكفل بالمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان والتي تتولى القيام بالوظائف التالية[1]:

[1] كل هذه الوظائف ورد ذكرها في المرسوم الراسي رقم 02-403 المؤرخ في رمضان عام 1423 الموافق ل 26 نوفمبر 2002،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد79،2002/12/31 .

- متابعة الاتفاقيات وأدوات حماية حقوق الإنسان التي تكون الجزائر طرفا فيها ،
- تنسيق مشاركة الجزائر وتحضيرها في اجتماعات الأجهزة والآليات التقليدية الدولية والجهوية التعاقدية المكلفة بحقوق الإنسان،
- التعاون مع الهيئات الدولية المختصة في المجال الإنساني .

كانت لنا الفرصة بالتقدم نحو أحد مكاتبها ،وهو "مكتب مجلس حقوق الإنسان" والتعرف على هذه الهيئة الحكومية الدولية التي تعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة، المسؤولة عن تدعيم تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم والذي حل محل لجنة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان.[1] والاستفادة من المعلومات التي قدمتها لنا رئيسة هذا المكتب،بحيث تبين لنا أن الدول تلتجأ إلى المجلس بتقديم شكاوى للتصدي للانتهاكات الجسيمة التي تحدث في بلد ما ،بالتالي الدولة تحاول جعل من هذه الهيئة الدولية الحكومية مصدر ارتكاز لتعزيز قراراتها التي كانت قد صممتها و تريد تنفيذها .

أما عندما يتعلق الأمر بقضايا الشؤون الإنسانية،فان اللجنة الدولية للصليب الأحمر[2] من الآليات الهامة على المسرح الدولي،و بالرغم من كونها منظمة غير حكومية إلا أنها تتمتع بثقل تماما كالمنظمات الحكومية؛من ضمن مهامها زيارة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين، توفير الغذاء والمياه والمساعدة الطبية للمدنيين المحرومين من هذه الضروريات الأساسية،مراقبة الالتزام بهذا القانون،لفت الانتباه إلى الانتهاكات والإسهام في تطور القانون الإنساني[3]. ناهيك عن منظمة الأمم المتحدة التي تلجأ إليها الدول العظمى لإضفاء الشرعية القانونية على سلوكاتها الخارجية.

[1] http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/AboutCouncil.aspx

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة ومحايدة تقوم بمهام الحماية الإنسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح. وقد أوكلت إلى اللجنة الدولية، بموجب القانون الدولي، مهمة دائمة بالعمل غير المتحيز لصالح السجناء والجرحى والمرضى والسكان المدنيين المتضررين من النزاعات. . . .لمزيد من التوسع،أنظر: http://www.icrc.org/ara/

[3] http://ar.wikipedia.org/wiki/اللجنة_الدولية_للصليب_الأحمر

المطلب الثالث:أدوات تنفيذ القرار السياسي الخارجي.

إن حجم الهدف يتحدد بناء على قدرات الدولة الداخلية،و على أساسه يتم تحديد حجم الوسيلة أو الأداة التي ينفذ بها القرار،وعلى هذا الأساس تختار الدولة ما بين القوة الناعمة أو الصلبة للتأثير على بيئة استقبال، تقييم و تنفيذ القرار.

من الأدوات اللينة،تستخدم الدول الأداة الدبلوماسية التي أصبحت تمثل جزء كبيرا من النشاط الخارجي،ونعني بالدبلوماسية جملة من القنوات،المؤسسات و الآليات التي توظفها الدول من خلال ممثليها الدبلوماسيين لتحقيق أهداف السياسة الخارجية،وهي لا توظف فقط في أوقات السلم،فلطالما حققت انجازات بالتخفيف من حدة الصراعات من خلال"دبلوماسية الإكراه"،وذلك بتهديد الطرف الأخر و إرغامه على الأخذ بالأساليب السلمية[1].إن الوضع النموذجي الذي تبق فيه الدبلوماسية هو وضع التفاوض بحيث يكون كل طرف مهيأ للقيام بتنازلات،وذلك بسبب وجود مصالح مشتركة بين الطرفين،بحيث المساس بها يؤذي الطرفين.[2]

تعد الأداة الاقتصادية من ضمن الأدوات اللينة التي تستعين بها الدول في تنفيذ قراراتها من خلال تقديم مكافأة و إغراءات. . .إلخ،لكن يمكن تصنيفها ضمن خانة القوة الصلبة نظرا للمخلفات أو المشاكل التي قد تتسبب فيها من خلال فرض العقوبات أو الحرمان.

يتوقف استعمال الدول للأداة الاقتصادية في تحقيق أهدافها الخارجية على:الموارد التي تمتلكها الدولة،طبيعة الهدف الاقتصادي للدولة،وطبيعة البيئة الاقتصادية الدولية.[3] إضافة إلى حسن استعمال و استغلال هذه القوة كأداة ضغط من أجل فرض قراراتها الخارجية التي تهدف من ورائها إلى تحقيق أهدافها أو لرد الأذى عنها .

أما عن وسائل الإعلام،فهي من الوسائل الفعالة لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية للدول،من خلال المؤسسات الإعلامية المختصة بالإعلام الخارجي، كما تقوم البعثات الدبلوماسية المعتمدة،التي تقوم بوظيفة إعلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إصدارها للنشرات الإعلامية، أو ما تتناقله وكالات الأنباء العالمية من تصريحات، أو ما تنشره الإذاعات المسموعة والمرئية والصحف والمجلات واسعة الانتشار، التي

[1] بوقارة حسين،مرجع سبق ذكره، ص100

[2] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره،ص232 .

[3] نفس المرجع،ص260 .

أصبحت بمتناول الجميع بسبب التطور العلمي والتقني الذي حدث خلال التسعينات من القرن الماضي.كما أن الأداة الإعلامية تعد أداة هامة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى،و تحقيق أهدافها و مصالحها في الخارج.[1]أما فيم يخص الأداة الدعائية،فيعتبرها الدكتور ***اسماعيل صبري مقلد*** من أخبث الوسائل في فرض السيطرة،وأكثرها ذكاء لأنها موجهة نحو العقول لغزوها و التأثير فيها،ومن ثم اكتساب تأييدها .كما أن هدفها الأولي هو التأثير في البيئة الداخلية لصناع القرار في الدول الأخرى،منتهجة عدة طرق كالخطابات،الكتابة. .الخ

أما عن الأدوات الصلبة ،فغالبا ماتستخدمها الدولة لتحقيق قراراتها الخارجية ذات الصلة بالأمن القومي،وذلك بعد فشل الأداة الدبلوماسية و المساعي السلمية في تحقيق ذلك.

تشمل القوة العسكرية على أدوات كإنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها ، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة ، المساعدة العسكرية والغزو المسلح و عمليات توزيع القوات المسلحة سواء بالنقل البحري، الجوي أو البري والتهديد بالأدوات العسكرية كأسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي وتطوير الأسلحة وتغيير حجم المقدرات العسكرية ، المشورة العسكرية ، عقد التحالفات العسكرية؛لكن هذا لا يعني أن الدولة ذات قوة عسكرية لها حق استعمال أسلحتها كما تريد،بل حدد ميثاق الأمم المتحدة في المادة 51،أن الدولة لها حق الدفاع عن النفس،وما عدا ذلك هو استعمال غير مشروع للقوة.[2]كما أن الأداة الاستخباراتية تساعد الدولة في تنفيذ قراراتها على الصعيد الخارجي بتزويدها بمعلومات سرية و حساسة حول الفواعل المعنية بالقرار المحتمل. وانطلاقا من ذلك تتضح لنا أهمية البعد الخارجي في صنع قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها،خصوصا لكونه فضاء استقبال القرار و تقييمه،مما يتوجب على صانع القرار السياسي أن تكون متتبعا للأحداث الدولية،وأن تكون لديه رؤية و تحليل سليم للأوضاع الدولية.

---

[1] أي دور للإعلام والصحافة في التأثير على أجندة السياسات العمومية؟"،(ملخص مداخلة في الندوة الدولية التي نظمتها كلية الحقوق بمراكش يومي 21و 22 أكتوبر 2010)، منقول عن: دور-الاعلام-في-السياسة-الخارجية-المغربية/ http://boubouche.maktoobblog.com/

[2] ناصيف يوسف حتى،مرجع سبق ذكره،177 .

المبحث الثالث:البيئة السيكولوجية وضبط قرارات السياسة الخارجية.

إلى جانب متغيرات البيئتين الموضوعيتين الداخلية و الخارجية،تتأثر عملية صنع قرارات السياسة الخارجية بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الإجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية،فبعد أن كانت العلاقات الدولية تدرس على أساس الدول،أصبحت تدرس على أساس الأشخاص(صناع القرار)، الذين يتأثرون بدوافعهم الذاتية،وتصوراتهم الذهنية للعالم الخارجي.ويلعب القائد السياسي أو الرئيس دور مهم في صناعة القرارات الخارجية،وذلك مرتبط بطبيعة النظام السياسي،وكذا طبيعة الموقف.

يعد علم النفس السياسي من العلوم التي تقع في منطقة التماس بين علم النفس و علم السياسة،بحيث يتعامل مع علم السياسة أخذا و عطاء،ناقلا إليها تقنيات و نظريات نفسية التي تساعد رجال السياسة على تفسير الظواهر و الخطط السياسية في زمني السلم و الحرب.

نظرا لتأثير القادة في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي،سنتطرق من خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاث مطالب إلى:تأثير سمات الشخصية للقائد و دوافعه الذاتية في صنع القرار السياسي الخارجي في المطلب الأول،ثم البعد العقيدي، وأخيرا أثر تصورات و إدراكات صانع القرار على العملية القرارية.

المطلب الأول: تأثير سمات الشخصية للقائد و دوافعه الذاتية في صنع القرار السياسي الخارجي.

تتأثر قرارات السياسة الخارجية بشخصية صانع القرار المرتبطة بتكوينه العاطفي،المعرفي و السلوكي،كما تتأثر بدوافعه الذاتية،فالقائد السياسي ذو الشخصية التسلطية الشديد التعصب لقوميته، يميل إلى حب السيطرة على المرؤوسين، والميل نحو الحروب و العدوان.أما عن القائد الذي يتمتع بشخصية دوغماتية،نجده يتميز بالقلق،كما أنه يهتم بمصدر المعلومة أكثر من مضمونها وعدم القدرة على استيعاب المعلومات التي لا تتناسب مع نسقه العقيدي، ومنه يصعب عليه اتخاذ القرارات الرشيدة،عكس القائد صاحب الشخصية المنفتحة.

أما الشخصية التي تميل نحو تحقيق الذات فإنها تؤثر إيجابا على قرارات السياسة الخارجية،ويفترض توفر شروط في هذه الشخصية،نذكر منها:

الشعور بالأمن و العاطفة،الانتماء و احترام الذات. . .إلخ،كلها حاجات تمنح الفرد الشعور بالثقة،مما يدعم قدرته على الانفتاح الخارجي،و التفاوض و الوصول إلى اتفاقيات مع الأطراف الخارجية.عكس الشعور بعدم احترام

الذات الذي يميل صاحبه إلى التعصب القومي،والسعي للانفتاح الخارجي لتعويض الإحساس بعدم احترام الذات،كما يهربون من التسويات النهائية،فيكون لهم أثر سلبي على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

أما عن الدوافع الذاتية، فهي تلك العوامل التي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين،كالحاجة إلى القوة، الرغبة في الانجاز،الحاجة إلى الانتماء . . .الخ.لكن من الصعوبة تحديد الدوافع التي تؤدي صانع القرار إلى اتخاذ قرار دون أخر،كذلك من الصعب الحصول على بيانات نفسية على القادة،بالتالي اللجوء إلى وسائل غير مباشرة للحصول على تلك المعلومات؛كتحليل الخطب،الاستنتاج من تحليل السلوك،القياس و المقارنة بشخصية أخرى،أو المقارنة بين الدراسات الإمبريقية.كما يمكن الحصول على هذه المعلومات بمقابلة ما أمكن من مساعدي صانع القرار.

كما يمكن فهم من دوافع القادة عند تبوئهم السلطة،البيئة التي نشؤوا فيها،فالقائد السياسي الذي تحركه الحاجة إلى القوة،عانوا في طفولتهم من الحرمان كقسوة الوالدين،أو عدم الحصول على علاقات جيدة مع الناس المحيطة به،بالتالي يسعون من خلال ذلك إلى تعويض ذلك الحرمان. أما القائد الذي تحركه الرغبة في الانجاز،فيميل إلى كسب تأييد و موافقة الآخرين،ويصعب عليه ممارسة عمله بمفرده،بسبب نقص في الثقة تعرض لها في صغره، أو بسبب الفشل المستمر الذي عانى منه.

المطلب الثاني:البعد العقيدي لصانع القرار السياسي الخارجي.

يشير مصطلح العقيدة إلى أنها" حكم احتمالي ذاتي،نص عليه صراحة أو ضمنيا في شكل تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يقوم ظاهرة أو أسلوبا للعمل، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة[1]" .

فحتى يتعامل صانع القرار السياسي مع البيئة المعقدة المحيطة به عليه أن يرسم لنفسه صورا محددة عن هذه البيئة،حيث يقوم بعملية استيعاب للمعلومات الآتية من هذه البيئة و إلى عقائد(فئات معرفية) يفسر على أساسها تلك المعلومات.[2]وانطلاقا من ذلك يقوم باستيعاب معلومات ورفض أخرى.

---

[1] عديلة محمد الطاهر،أهمية العوامل اللشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية،مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص العلاقات الدولية و العولمة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية و العولمة،قسنطينة، 2004-2005،ص30 .

[2] محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره،ص405 .

يقدم النسق العقيدي لصانع القرار منهجا للفصل في البدائل و اتخاذ القرار،بحيث يوم أثناء هذه العملية بالربط بين معطيات الظاهرة المدروسة،وبين عقائده حولها ،وانطلاقا من ذلك يفصل في الأمر و يتخذ قراره.
فالعقائد على هذا الحال تلعب دور الموجه لسلوك الفرد .

وتكتسي العقائد أهمية بالغة لدى صانع القرار في ترجمة بيئته العملية إلى بيئة نفسية، وفي تحديد وتفسير سلوكاته، إذ يؤكد ***روبرت جرفيس*** (مثلما أشرنا الى ذلك من قبل) أنه" قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات بدون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم وتصوراتهم للآخرين "، ويضيف كل من بونهام وشابيرو (Bonham and Shapiro) أنه" في عملية صنع القرار تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات للربط بين البدائل المتاحة وبين إدراك صانعي القرار لنوايا وسلوك الأمم الأخرى وبين أهداف صانع القرار ذاته[1]"
ويمكن القول أن النسق العقائدي يعمل على:

1 -تيسير عملية استيعاب المعلومات الواردة إليه من المحيط الخارجي، ومحاولة جعلها أكثر اتساقا وترابطا.

2 -يساعد على تحديد الكم المعلوماتي الذي يمكن قبوله واستيعابه من البيئة الخارجية، حيث أن الفرد يميل إلى قبول المعلومات التي توافق نسقه العقيدي، ويرفض الأخرى أو يتجاهلها.

3 -مساعدة صانع القرار في المفاضلة بين الخيارات العديدة، أو البدائل المطروحة أمامه، بحيث يكون أميل إلى البدائل التي تتفق مع نسقه العقيدي.

4 -توفير مجموعة من المبادئ أو المعايير الأدبية أو الأخلاقية، والتي يركز عليها صناع القرار في تقييم الإتجاهات والتصرفات، سواء المتعلقة بالذات أو بالآخرين[2] .

وللنسق العقيدي أثرين على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية،الأثر الأول مباشر بحيث يقوم صانع القرار بانتقاء البدائل التي تتماشى و نسقه العقيدي و التخلص من البدائل التي لا تتفق معه.
أما الأثر الثاني فهو غير مباشر،اذ يحاول صانع القرار إقامة جسر بين المعلومات التي يتحصل عليها،ونسقه العقيدي، حتى وان كانت تتعارض معه فانه يسعى إلى تجاوز ذلك عن طريق:

1 -تجاهل ورفض ما لا يتوافق مع النسق العقيدي من المعلومات.

2 -الطعن في صحة المعلومات وفي مصدرها.

---

[1] عديلة محمد الطاهر،مرجع سبق ذكره،ص27 .

[2] عبد الرحمن يوسف بن حارب،السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة .الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1999 .

3 -البحث عن معلومات جديدة تتوافق مع النسق العقيدي.

4 -إعادة تفسير المعلومات المناقضة بما يجعلها متوافقة ومنسجمة مع النسق العقيدي.

5 -إحداث تعديل في النسق العقيدي بما يتوافق مع المعلومات المناقضة الجديدة.[1]

ويوضح الشكل التالي(الشكل رقم 03) أثر البعدين التفضيلي/المعرفي للنسق العقيدي حسب هولستي .

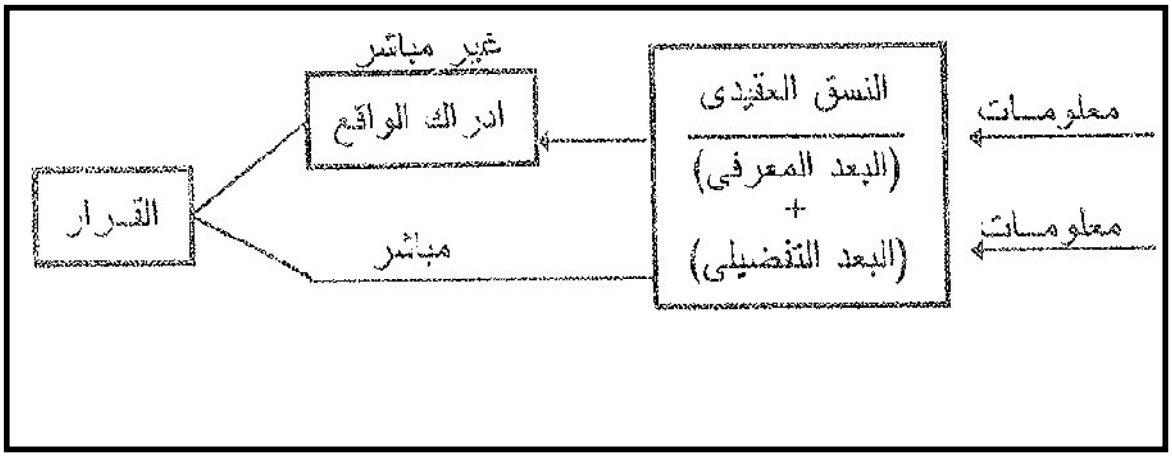

المصدر :محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية :ص407

المطلب الثالث: أثر تصورات و إدراكات صانع القرار على العملية القرارية.

من بين أهم العوامل السيكولوجية التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية نجد عامل الإدراك الحسي وسوء الإدراك ، وهو يتحدد من خلال العقائد .

و الإدراك هو أن يعي الإنسان ما حوله من الأشياء والأحداث باستخدام الحواس[2] ،ويتم التركيز كثيرا على مسألة ادراك صناع القرار للأوضاع،نظرا للعواقب المترتبة على ذلك،فحسن الإدراك،أو الإدراك الصائب يعطي للدولة قوة من خلال قراراتها،أو من خلال تفاديها أخطارمحتملة،لذا يجد الأبحاث تحذر من نقيض الإدراك،وهو سوء الإدراك (Misperception) كما يسمى ضمن علم النفس الاجتماعي، فانه يتعلق بطبيعة النسق العقيدي للقائد السياسي، فجمود النسق العقيدي يؤدي إلى سوء الإدراك والفهم مما يسفر عن سياسة

[1] محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره،ص408 .

[2] http://www.sciencesway.info/vb/showthread.php?t=26610 consulté en Novembre 2012.

خارجية فاشلة، وسوء الإدراك يتضمن عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف،وكذا تأثر الشاشة المعرفية في نسقه العقيدي.

و سوء الإدراك يمكن أن يحدث من جراء الثقة في النفس الزائدة لدا صانع القرار،أو من العكس،كأن تفهم رسالة موجهة إلى بلد X معين،بأنها موجهة نحو ذلك البلد ،مما يؤدي إلى خسائر لا تضاهى.

أما عن التصورات، هي الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تحليله ،وحسب "بولدنج" أن من يصيغون السياسة الخارجية لا يتصرفون بناءا على الحقائق الموضوعية ،ولكن بناءا على تصوراتهم للموقف، ومن أهم أشكال التأثير على السياسة الخارجية ما يسمى بتأثير التصورات المتبادلة والمقصود بها تماثل التصورات العدائية للقادة السياسيين في الدول الداخلة في الصراع ؛ كذلك النظر إلى ذات دولة صانع القرار على أنها خيرة وما دونها من الوحدات السياسية الأخرى هي دول شريرة وعدائية وهذا ما يصعد من السياسات الصراعية والعنف.

ومنه،يمكن القول بأن قرارات السياسة الخارجية تمر عبر أكثر من مرحلة لكي تتجسد في شكلها الأخير،انطلاقا من محددات الدولة الداخلية بما فيها صانع القرار،الذي يؤثر و بشكل كبير في تصميم القرارات و بنائها ،ليبق التقييم في الأخير للفضاء المستقبل لهذا القرار،فيمكن أن يحض بالقبول و التنفيذ،كما يمكن أن يتعرض إلى ما يعرف بالتغذية الإسترجاعية.

الفصل الثالث: التراجع الأمريكي عن خيار توظيف القوة الصلبة ضد سوريا 2013 .

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية و بديل الضربة العسكرية المحتملة لسوريا .

المبحث الثاني:أثر متغيرات البيئة الموضوعية على القرار الأمريكي بالتراجع عن استعمال القوة في سوريا .

المبحث الثالث:أثر متغيرات البيئة السيكولوجية **لباراك أوباما** على قرار التراجع عن استعمال القوة في سوريا .

المبحث الرابع: سيناريوهات لمستقبل الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

تمهيـــــد:

إذا كان موضوع صنع قرارات السياسة الخارجية من المواضيع الحساسة و الهامة في ميدان السياسة الخارجية،فإن التطرق إليه عبر الولايات المتحدة الأمريكية يجعله أكثر أهمية ،لأن أمريكا هي القوة العظمى في العالم،بحيث أن قراراتها لا تخصها هي لوحدها،بل تهم العالم كله لما لذلك من انعكاسات على سياسات و سلوكات الدول الأخرى،وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى القرار الأمريكي بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية لسوريا سنة 2013،انطلاقا من دوافع هذا التراجع،ولأننا نحرص على دور الثالوث البيئي في صناعة القرار،فإننا سنركز على ذلك من خلال هذا الفصل الذي يتفرع عنه أربع مباحث،نعود من خلالها إلى أسباب الأزمة و الإهتمام الأمريكي بها،وصولا إلى مدى تأثير البيئات المحيطة بالقرار الأمريكي،لنتم الموضوع تخمينات للموقف الأمريكي في المستقبل القريب من الأزمة السورية.

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية و بديل الضربة العسكرية المحتملة لسوريا .

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث 11سبتمبر2001 بتصنيف سوريا ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب،و كانت تسعى دائما إلى الحصول على دليل إثبات باحتواء سوريا على الأسلحة الكيماوية،وذلك لم يتحقق إلا في جوان 2012 على لسان الناطق الرسمي بوزارة الخارجية السورية الدكتور جهاد القدسي؛الذي أكد أن سوريا لن تستعمل للكيماوي إلا في حال تعرضها إلى عدوان خارجي.

لكن الأمر لم يكن كذلك،ففي تاريخ 2013/08/21 تم استخدام السلاح الكيماوي من طرف النظام السوري ضد المحتجين في الغوطة، الذي تسبب في خسائر بشرية كبيرة،وعليه،أبدت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا لكونها اجتازت الخط الأحمر الذي حذرتها أمريكا منه.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى،أسباب تفاقم الوضع في سوريا في المطلب بالتطرق إلى جذور الأزمة،ثم إلى الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا في المنطقة في المطلب الثاني بالحديث عن الأزمة السورية كحرب مصالح في المنطقة،وأخيرا المرتكزات التي لجأت إليها أمريكا لشرعنة قرارها .

المطلب الأول:جذور الأزمة السورية.

تأسست سوريا الحديثة كدولة تعرضت للانتداب الفرنسي في 1920،والتي ضلت تعاني عدم الاستقرار لمدة عقدين كاملين بعد استقلالها في 1946؛كما تعرضت إلى سلسلة من الانقلابات،إلى غاية 1963 حين استلم حزب البعث The Baath Party السلطة نتيجة انقلاب عسكري،واستمر الخلاف داخل أجنحة الحزب ذاته إلى غاية 1970 عندما تولى *حافظ الأسد* السلطة نتيجة انقلاب عسكري أخر قامت به الحركة التصحيحية؛ فأسس حافظ الأسد نظاما استبداديا على سوريا على مدى الثلاثون سنة المقبلة.[1]

أشعل عنف النظام انتفاضة مسلحة يقودها الإخوان المسلمون[2] (Brother Hood) في 1982و قد خلف ذلك العشرات من القتلى،وكان ذلك بسبب الاختلافات الدينية بين النظام العلوي و النظام السني،إضافة إلى القمع الذي يفرضه نظام الأسد على المعارضة.[3] و في سنة 2001 تولى *بشار الأسد* الحكم بعد وفاة والده بتزكية من حزب البعث،بحيث أطلق على الفترة التي تولى فيها الحكم تسمية ربيع دمشق لما قام به–بشار الأسد– من إصلاحات كتحرير الاقتصاد و إصلاحات أخرى سياسية أبرزها إطلاق صراح السجناء السياسيين،ومع ذلك استمر قمع النظام للمعارضة.

سننتقل من هذه الخلفية التاريخية،إلى كرونولوجيا الأزمة السورية الحالية،التي بدأت شرارتها في مدينة درعا أين قام الأمن باعتقال مراهقين كتبوا على الجدران شعارات تنادي بالحرية و إسقاط نظام الأسد .[4]

–في مارس 2011[5]: كانت بداية المظاهرات في سوريا في دمشق،تم الإعلان على الموقع الاجتماعي الفايسبوك عن دعوة إلى يوم غضب سوري ضد الإستبداد،القمع و الفساد وتضامنا مع أهالي أطفال درعا .بدأت الاحتجاجات

[1] Barry Rubin,The Truth About Syria,Palgrave Macmillan,New York,2007,pp,43-44 .

[2]الإخوان المسلمون:حركة سياسية إسلامية دولية،تأسست في مصر عام 1928،هدفها تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية،شعارهم "الإسلام هو الحل"،وكما تم قمعها من طرف نظام الأسد،فإنها تصبح أكثر تأثيرا داخل القوات الثورية الحالية في سوريا .

[3] Ondrej Dockal,Language Correction :Veronika Smela,Current crisis in Syria,Zuzana Netolicka,p2.

[4] http://ar.wikipedia.org/wiki/الأزمة_السورية consulté le 13 Avril 2014 à 22 :00.

[5] http://www.liberation.fr/monde/2013/09/27/enfin-une-resolution_935346

تنتشر في تدريجيا في البلد،خصوصا بعد الاشتباكات العنيفة مع قوات الأمن في شهر أفريل من نفس السنة.فقام الأسد بأخذ بعض التدابير لامتصاص غضب المحتجين،بدعوتهم إلى استفتاء وطني في فيفري 2012 لتقديم دستور جديد،بحيث تكون المنافسة السياسية مفتوحة من خارج حزب البعث[1]،لكن لم يكن لذلك نتيجة بسبب الأوضاع الدامية.

-أفريل 2011: دمشق تعرف تمرد مسلح للجماعات السلفية التي تنادي بإسقاط النظام،و في جوان انتشر الجيش بالقرب من العراق،تركيا،لبنان.

-جويلية 2011: تم إنشاء الجيش السوري الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد

-أوت 2011: الرئيس الأمريكي ***باراك أوباما*** و حلفائه من الغرب (فرنسا،بريطانيا،الاتحاد الأوربي،ألمانيا) ينادون بشار الأسد بالتنحي عن الحكم[2]،مع فرض سلسلة من العقوبات ضد النظام.

-أكتوبر 2011:إنشاء المجلس الوطني السوري (SNC)،الذي يضم ناشطين من المعارضة.

-فيفري 2012: استخدام كل من روسيا و الصين لحق النقض،وجامعة الدول العربية تعلن عن قرارها بدعم المعارضة ماديا و سياسيا .

-أفريل 2012:تنفيذ مخطط الأمم المتحدة(ONU) .

بعد التطرق إلى أهم التطورات التي مرت بها الأزمة السورية،بات من الضروري تحديد أطراف النزاع الداخلية[3]، فالنزاع هو بين قوات النظام،التي يتراوح عددها ما بين 100000 و200000،و التي لديها من الأسلحة الثقيلة ما يكفي،كما لها خاصية المواجهة المباشرة مع المتظاهرين.كما أن *الجيش النظامي السوري* مثل دائما قوة النظام[4]؛و الذي يتشكل من الأغلبية الساحقة العلوية،لأنه:

- لدى العائلات العلوية عضو واحد على الأقل في قوات الأمن الموالية للنظام.

---

[1] Ondrej Dockal,Language Correction :Veronika Smela,Current crisis in Syria,Zuzana Netolicka, op cit,pp 3 -4

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki/ الأزمة_السورية consulté en Mars 2014.

[3] أنظر الملحق رقم 01.

[4] http://geopolitiqueconflits.blog.lemonde.fr/2012/11/04/conflit-syrien-ii-les-acteurs-etatiques-et-civils-de-la-repression/ consulté en Avril 2014.

– احتلالهم للمواقع العسكرية الرفيعة المستوى،ولهذا السبب هم في تخوف دائم من انتقام الأغلبية السنية في حال سقوط النظام.

– الدور المركزي لوحدات الشبيحة [1](Shabiha)في مساندة النظام و القيام بمجازر.

أما عن الطرف الثاني من النزاع هو المعارضة،على رأسها الجيش السوري الحر(FSA)،وجهته مرتبطة بالمجلس الوطني السوري[2](SNC)،يتشكل من ضباط و جنود إضافة إلى أعضاء ضد النظام.يعمل من أجل تغيير نظام الأسد،وبناء سوريا ديمقراطية،مدنية بعيدة عن الاستبداد.كما أعلن زعيمه (Salmin Idriss) أنه التزم من أجل العلمانية،و أن المحاربون هم من الإسلاميين،البعض الأخر علمانيون،أكراد و علويون.[3]

الشكل رقم(04)و الخريطة التالية توضح الجماعات المسلحة المتمردة ضد نظام الأسد.

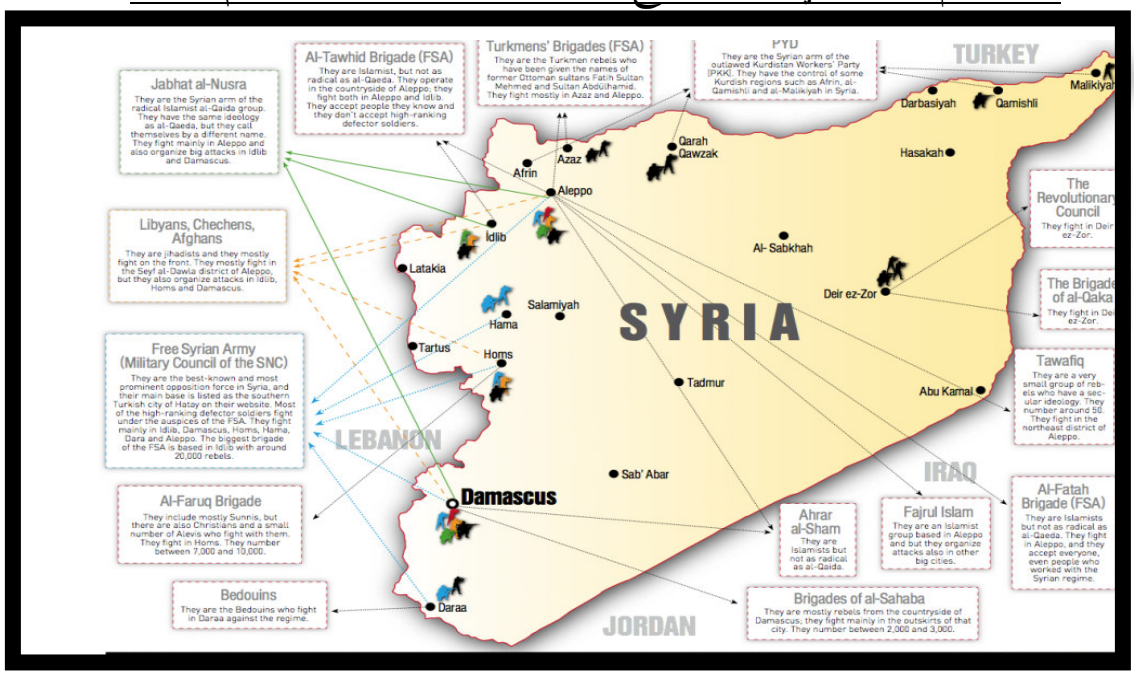

المصدر: http://globservateur.blogs.ouest-france.fr/media/01/02/379180141.png

[1] http://www.youtube.com/watch?v=vjj9aE4tezI consulté en Avril 2014.

[2] تم انشاؤه رسميا في تركيا في 2011/10،من قبل مجموعة من الناشطين أغلبهم من المنفى،تهيمن عليه الطائفة السنية،يدعو للتدخل العسكري الدولي،الأمر الذي أدى ببعض السوريين النظر اليه كأداة من طرف القوى الإقليمية الخارجية،و آخرون نادوا باحترامه.عكس هيأة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي التي تعارض التدخل الأجنبي،وهي على استعداد للتفاوض مع نظام الأسد.

[3] Leila Shrooms pour Tahrir-ICN, (Traduction française par Manuel Sanchaise), L'ascension d'Al Qaeda en Syrie : Séparer Les Faits de la Mythologie.pp 3-4

أما عن القوة الجديدة *الجبهة الإسلامية السورية* التي ظهرت مؤخرا في نوفمبر 2013،عن اتفاق سبع فصائل إسلامية[1] الأكثر نفوذا،للعمل في إطار جبهوي مشترك ،هي الأخرى من القوى التي لا يمكن التغاضي عن نفوذها[2]. أما عن المجموعات العرقية(المسيحيون،الأكراد) يمثلون جانبا من الانتفاضة،إلا أنهم متخوفون بأن ينتهي الأمر بحرب أهلية كاملة في حال سقوط نظام الأسد ،لذا ينادون بالمصالحة،و يرفضون في الوقت ذاته مرافقة حملة.[3] يجب القول أن كفاءة المعارضة المسلحة تعود إلى الدعم الأجنبي من جانب قطر، السعودية،تركيا و غيرهم.

إن الوضع في تأزم مستمر في سوريا ،ففي 12/30/ 2012 تم استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في حمص،واستمر ذلك إلى غاية 2013/08/21 اذ تعرضت مناطق في غوطة دمشق الشرقية إلى قصف بالغازات السامة ،واستخدام صواريخ من طرف النظام السوري متوسطة المدى تحمل رؤوسا كيماوية،الأمر الذي وصفته أمريكا بالخط الأحمر،الذي يوجب تدخلها عسكريا .

المطلب الثاني:الأزمة السورية:حرب مصالح في المنطقة.

لقد كان لإعلان أمريكا عن نيتها بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا ثمنا لاجتيازها للخط الأحمر مؤيدين و معارضين لهذا القرار،معلنة عن مبرراتها بخصوص ذلك،بأن هذا التدخل[4] من أجل:

- حماية حقوق الإنسان كمبدأ من المبادئ الأمريكية،والدفاع عن قضايا الشؤون الإنسانية.
- احترام الاجتماع الدولي في منع استخدام الأسلحة غير التقليدية،اذ نص بروتوكول جنيف 1925 على حضر استخدام الأسلحة النووية والكيماوية في الحرب[5]،و من بعدها بروتوكول 1997 الذي اعتبر كتطور

---

[1] تتشكل من:لواء التوحيد ،حركة أحرار الشام،جيش الاسلام،ألوية صقور الشام،لواء الحق،كتائب أنصار الشام،الجبهة الاسلامية الكردية.

[2] مركز الجزيرة للدراسات،المعارضة السورية:مخاطر التشتت و ضرورة التوافق،2013/12/12،ص5.

[3] Ondrej Dockal,Language Correction :Veronika Smela,Current crisis in Syria,Zuzana Netolicka. op cit.p6

[4] ويمكن تعريف التدخل بأنه ضغط يمارسه شخص دولي على إحدى الدول، بقصد إرغامها على اتباع سلوك معين يتعلق باختصاصها الداخلي، أو الامتناع عنه، بغض النظر عن كيفية التدخل ونوعه،منقولا عن/

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=834

[5] http://www.un.org/disarmament/WMD/Bio/1925GenevaProtocol.shtml Consulté en Avril 2014.

قانوني لبروتوكول 1925،والذي شمل حضر استخدام الأسلحة الكيماوية و حيازتها، و نقلها كما أمر بتدميرها .[1]

- حماية- لكونها قوة عظمى – الدول المجاورة لسوريا ،لتفادي نشوب فوضى إقليمية .

كانت هذه الأسباب التي بررت الولايات المتحدة من خلالها عن موقفها و رغبتها في التدخل العسكري؛إلا أنه و في الوقت ذاته لا يمكن إنكار الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا في منطقة الشرق الأوسط،اذ تقع[2] سوريا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط،وفي الجناح الشمالي لبلاد الشام،كما يمتاز موقعها باحتلاله المكانة المرموقة بين الأقطار العربية التي تحيط به،وهي بمثابة جسر أرضي يربط القارات الثلاث (أسيا،أوربا،إفريقيا)[3]،كما تعد منفذا للخليج العربي و الأردن بعد احتلال فلسطين.

يحيطها شمالا تركيا،شرقا العراق،جنوبا الأردن و فلسطين،وغربا لبنان والبحر المتوسط .[4]كما تجاورها كل من السعودية،قطر،إسرائيل التي تعد أعين و أيدي الولايات المتحدة في المنطقة،و هي من ضمن الدول المؤيدة للقرار الأمريكي بالتدخل العسكري في سوريا .

اصطفت دول منظومة مجلس التعاون الخليجي في الجانب المعادي للنظام،وإعلانها عن نيتها بإسقاط النظام بكل الطرق المتاحة،ودعم المعارضة،ولعل أهم دافع لذلك هو تخوفها من أن يصبح إيران إمبراطورية نفطية تتحكم في إنتاج النفط و في طرق تصديره،تحت خدمة سلاحها النووي.

إن السعودية اختارت أن تكون حليف أمريكا في المنطقة،في الوقت الذي اختارت فيه سوريا من روسيا حليفا لها و ذلك منذ الثمانينات،كما أن العلاقات بين البلدين-السوري/السعودي- كانت جد عادية،إلى غاية مقتل رفيق الحريري السعودي الأصل من طرف سوريا،الأمر الذي وسع الهوة بين البلدين؛إضافة إلى المسألة العقائدية:السنة مقابل الشيعة.ولأن السعودية ارتبكت من جراء القرار الأمريكي بتخفيض العقوبات الاقتصادية

[1] http://www.icrc.org/ara/resources/documents/legal-fact-sheet/landmines-factsheet 150807.htm

[2] أنظر الملحق رقم 02 .

[3] Douglas A.Phillip,Syria Shelsea House,New York,2010,p8 .

[4] رايق سليم بريزات،مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية(الأهداف،الأدوات،المعوقات)،ط1،الأردن،الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2013،ص ص ،167-168 .

على إيران،الأمر الذي تم خلال نفس فترة الأزمة السورية،واعتبرته مؤامرة أمريكية ضدها ،ولأن السعودية هي بمثابة الشمس في المنطقة –على وصف روزفلت– باعتبارها أكبر بئر بترولي[1] تستفيد منه الولايات المتحدة الأمريكية،قام الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** بزيارة شخصية إلى السعودية في 2014/03/29 والحديث عن قراره هذا و كأنه يطمئنها ،والتطرق إلى الشأن السوري مع السعودية[2].

أما عن قطر،فإن مشروع الغاز السني كان أهم محرك لموقفها إزاء الشأن السوري،بحيث أصبحت قطر أكبر داعم للمعارضة السورية على خلفية هذا المشروع الذي تسعى من خلاله إلى الانضمام إلى مشروع *نابوكو التركي*،لكن مشكلتها هي حقل الغاز المشترك مع إيران ،وبما أن قطر بحاجة إلى تصدير غازها،فكرت في إقامة اتفاق مع تركيا من شأنه إسقاط نظام الأسد(أنظر بروتوكول الدوحة)[3] تحت وطأة حرب أهلية مدمرة؛

وعليه أبدت قطر عن رغبتها في التدخل العسكري و الدعم المادي للمتظاهرين في سوريا.[4]

أما عن الحليف الأبدي للولايات المتحدة الأمريكية،فان إسرائيل من الأوائل التي دعمت قرار توجيه ضربة عسكرية لسوريا،خصوصا و أن علاقتها بسوريا لم تكن جيدة،من خلال مشاركة هذه الأخير في الحروب ضد إسرائيل،كما تحاربها من خلال حزب الله،أو عن طريق حركة حماس.لكن كان هذا القرار متبوعا بمخاوف،في حال ميل الكفة إلى الإسلاميين و تبوئهم للحكم في سوريا،مما يحرج إسرائيل أكثر.

ومثلما هناك حلفاء لأمريكا في المنطقة المؤيدين لقرارها بالتدخل العسكري،بما يخدم مصالحهم في المنطقة، هناك فريق ثاني من المؤيدين للنظام السوري و هم ضد أي تدخل أجنبي،وعلى رأسهم روسيا،الصين (سنتطرق إليهما بعمق خلال المبحث الموالي)،إيران،حزب الله.

بالنسبة لحزب الله،فان الأمين العام لحزبه"حسين نصرالله" أكد أن لسوريا أصدقاء في المنطقة لن يسمحوا بإسقاطها في يد أمريكا و إسرائيل،مشيرا إلى إمكانية تدخل قواته في المواجهة الميدانية إذا تطورت الأمور.[1]

---

[1] محمد مراد،السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي،ط1،بيروت،دار المنهل اللبناني ، 2003،ص287.

[2] http://www.lemonde.fr/ameriques/article/2014/03/29/barack-obama-acheve-sa-visite-en-arabie-saoudite_4391988_3222.html.Consulté le 10 Mai 2014 à 21 :00 .

[3] http://www.tv5.org/cms/chaine-francophone/info/Les-dossiers-de-la-redaction/syrie-2013/p-26220-lg0-Syrie-le-gaz-du-Qatar-influence-t-il-le-conflit-.htm.Consulté le 10 Mai à 21 :06 .

[4] Alexandre Bréant & autres,Le Soutien à l'opposition Syrienne entre Activisme & Attentisme,Synopsis,2013,p6.

وهناك مصلحة متبادلة بينه و بين سوريا التي تدعمه بالأسلحة، وهو يقوم باضطراب إسرائيل،أما موقف لبنان فإن أمريكا نجحت في إعادة تأجيج مسألة مقتل الحريري و اتهام سوريا بذلك،الأمر الذي وتر العلاقات بين البلدين.

إيران هي النقطة السوداء بالنسبة لأمريكا و إسرائيل في المنطقة؛فلكل من إيران و سوريا مصالح مشتركة،ففي الثمانينيات أقام البلدان اتفاقيات إستراتيجية ضد العراق،كما أن كلاهما يشترك في معارضة إسرائيل و الضغط عليها من خلال تمويل عسكري لحزب الله.

كثيرا ما فسر الموقف الإيراني بخصوص سوريا للوهلة الأولى بأنه مؤيدا للتفاهم بين الحكومة و المعارضة، من خلال الحوار الذي جرى مع الرئيس الإيراني *أحمدي نجاد* على قناة المنار بتاريخ 2011/08/24،

قال:"على الشعب السوري و الحكومة السورية الجلوس مع بعضهما للتفاهم،والوصول إلى حل بعيد عن العنف"،اذ ترجم ذلك بأنه تغير في اللهجة الإيرانية من الدعم الكامل للنظام إلى إظهار موقفها من الطرفين[2]،

لكن حقيقة إيران القائمة على معطيات طائفية،ظهرت من خلال دعمها المفتوح للنظام السوري،ودعوة كل حلفائها في المنطقة(العراق،لبنان) إلى مساعدة النظام،وإبداء موقفها ضد أي تدخل غربي في سوريا ،وهو ما أكده المرشد الأعلى ***علي خامنئي*** *معتبرا المتظاهرين أدوات تحركهم أمريكا و إسرائيل ضد النظام و يجب التصدي لهم*[3]

بالتالي،يظهر للولايات المتحدة الأمريكية أن السياستين السورية و الإيرانية و السياسات النووية وجهان لعملة واحدة،وورقة أساسية تسعى إيران إلى استغلالها للهيمنة الإقليمية[4]،مما يعرض المصالح الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة،فكان على أمريكا التفكير في حل–مؤقت– للتخفيف من حدة التقارب السوري/الإيراني،فكان قرار ***أوباما*** بتخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران في نوفمبر 2013[5] قرارا ذكيا، بضمان تجميد البرنامج النووي الإيراني القصير المدى،الذي يشكل تهديدا على الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] http://aljazeera.net/survey/pages/a17f7b97-1d75-40bc-8a9c-9113b286a6ab

[2] علي حسين باكير،قراءة في الموقف الايراني المستجد من النظام السوري،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،الدوحة،نوفمبر 2012،ص2

[3] علي حسين باكير،نفس المرجع،ص7.

[4] John R.Bolton,The Iran-Syria Nexus & its Implications for Middel East,United States,Institut of Peace,July 2013,Washigton.

[5] لمزيد من التوسع،أنظر:

http://ar.wikipedia.org/wiki/اتفاق_جنيف_الابتدائي_الخاص_بالبرنامج_النووي_الإيراني

المطلب الثالث: المرتكزات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية لشرعنة قرارها .

عند إعلان الرئيس الأمريكي ***باراك أوباما*** عن النية الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، لجأ إلى العديد من السبل من أجل كسب تأييد دولي لتنفيذ قراره،وذلك بمحاولة استناده على دول ذات ثقل في منطقة الشرق الأوسط،وكذا اللجوء إلى المنظمات الدولية و الإقليمية.

تركيا من بين الدول التي دعمت القرار الأمريكي بالتدخل العسكري في سوريا،ونلاحظ ذلك من خلال الموقف التركي من الشأن السوري الذي لم يسر على وتيرة واحدة منذ بداية الأزمة.

بالرجوع قليلا إلى الوراء،والنظر إلى العلاقات السورية التركية قبل الأزمة،كانت تجمع البلدين علاقات جيدة،بحيث ترى تركيا سوريا بابا لها لدخول العالم العربي،كما كانت هناك قضايا تشابك بين البلدين

(مقاطعة سنجق ألكسوندرات التي منحتها فرنسا لتركيا و التي تعد في الحقيقية جزء من الأراضي السورية،قضية تقاسم مياه نهر الفرات...الخ[2]،إضافة إلى المسألة الكردية المتواجدة عبر أربع دول (تركيا،سوريا،إيران،العراق)،بحيث تكافح تركيا ضد الحركات الانفصالية،لتخوفها من مطالبة أكراد سوريا الانفصال،الأمر الذي يدفع أكراد تركيا إلى المطالبة بنفس الشئ.

رجوعا الموقف التركي من الأزمة،مع بدايتها عبرت تركيا عن تأييدها للحركات الشعبية المطالبة بالديمقراطية و احترام حقوق الإنسان لكن بشرط أن يكون الانتقال سلميا،فعملت على إقناع الأسد بالتحول السلمي و الاستجابة للمطالب الشعبية لأن تركيا يهمها استقرار جيرانها،ولأن الرئيس السوري بشار الأسد لم يستجب لذلك،عملت تركيا على إيصال رسالتين للعالم:أن الأسد غير قادر على تجاوز المحنة الداخلية،وأن تركيا مستعدة لفعل ذلك،الرسالة الأخرى موجهة لأمريكا،تخبرها بأن لها سند في منطقة الشرق الأوسط بحيث تجنبها التدخل العسكري المباشر،وأن تركيا ستنوب عليها في ذلك لما لها من القدرة على القيام بإصلاحات[3].لكن مع تأزم

---

[2] Didier Billion& Salome Lamolinerie,La Politique Exterieure de La Turquie à l'Epreuve de la Crise Syrienne,Iris,Janvier 2014, pp,4- 10 .

[3] علي حسين باكير،"محددات الموقف التركي من الأزمة السورية ،الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"،**المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**،الدوحة،جويلية 2011،ص9 .

الوضع أكثر في سوريا،أعادت تركيا حساباتها بهذا الخصوص،ولأن الوقت ضيق،مرت إلى مرحلة الضغط،معتبرة ما يحدث في سوريا امتد نطاقه ليصبح مسألة تركية داخلية.

حدث شرخ في العلاقات السورية/التركية،وتم فتح أنقرة على المعارضة السورية،ما يعني السماح لها بالضغط أكثر على النظام السوري،وهذا ما استغلته أمريكا بالتقرب من تركيا و الضغط على سوريا، و انطلاقا من هنا،يمكن تفسير زيارة أوباما لتركيا في 2003 واصفا العلاقات بين البلدين بالنموذج[1]،كما أكد **بريجنسكي** على ضرورة بذل الولايات المتحدة الأمريكية لجهود من أجل توطيد العلاقات مع تركيا،واصفا اياها بالدولة المجتهدة التي تجب أن تصبح جزء من الغرب[2].

كما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة الأمم المتحدة(ONU) معبرة عن استيائها من الأعمال الشنيعة التي يرتكبها النظام السوري ضد المعارضة،بحيث لجأت من خلال منظمة الأمم المتحدة إلى سوريا

عن طريق وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي اتصل **وليد المعلم** وزير الخارجية السوري طالبا منه السماح للفريق الأممي الموجود بدمشق التحقق من مسألة استعمال الكيماوي بالغوطة، لكي يكون لأمريكا الدليل القاطع أمام الأمم المتحدة للتدخل العسكري في سوريا،لكن وليد المعلم كان أذكى،بحيث سمح للفريق الأممي بالتحقيق في الأمر بعد ثلاثة أيام،فهي المدة التي تختفي فيها أثار الغازات السامة.كما دعت أمريكا من خلال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[3] إلى ضرورة إرسال لجنة تحقيق،وبانتهاء مهامها مبعوثا خاصا حتى يتم التأكد من التجاوزات التي تحدث،حتى تبقى سوريا تحت الأعين.

وهناك من اعتبر جامعة الدول العربية[4]كمنظمة ارتكزت عليها أمريكا لتأييد قرار استخدام القوة في سوريا، وذلك من خلال تفسير ردود أفعالها المترددة و اتخاذها موقفا حاسما بهذا الخصوص، مثلما فعل مجلس العموم البريطاني.

---

[1] Abid Benchérif,Le Repositionnement Stratégique de la Turquie :Ambition,Calculs & limites, Paix et Securité International,p85.

[2] بريجينسكي، رؤية إستراتيجية : الولايات المتحدة الأمريكية – تركيا – روسيا،منقول عن:

http://www.youtube.com/watch?v=rQIIUE9-mYI. Consult le 23 janvier 2014 , à 16h 34.

[3] http://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/UNHRCholdsafourthSStodiscusstheSyriancrisis.aspx, consulté le 23 janvier 2014, à 15h00.

[4] هي واحدة من المنظمات السياسية الإقليمية الأكثر تأثيرا،تتألف من 22 دولة عربية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط،تأسست عام 1945،تسعى إلى تعميق التعاون في المجالات الاقتصادية،السياسية و الأهم في تنسيق الدفاع العسكري.أنظر:

إن الإعلان الأمريكي عن نيته بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا كان متوقفا على مصادقة الكونغرس الأمريكي على ذلك خلال فترة لاحقة،وكأن هذه الفترة بين الإعلان عن الرغبة في الفعل و انتظار المصادقة عليه أمر متعمد من جانب أمريكا لإعطاء فرصة للأسد للتفكير بعقلانية أكثر و تسليم الكيماوي،و التالي كان هناك هدف التمهيد إلى مؤتمر جنيف2،كذلك يمكن اعتبار ذلك فترة لجس نبض ردود الأفعال الدولية بخصوص

القرار،مع العلم أن هذا الأخير يمر بإجراءات قبل تنفيذه،بالتالي يخضع إلى تأثير متغيرات البيئة الداخلية و شخصية الرئيس،ومن ثم تأثير الفضاء الخارجي الذي فضاء تقييم و استقبال القرار.

المبحث الثاني:أثر متغيرات البيئة الموضوعية على القرار الأمريكي بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا .

إن إقصاء بديل توجيه ضربة عسكرية لسوريا(بغض النظر إن كان مؤقتا أم لا) من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتباره المرحلة الأولى من تصفية البدائل وفق المقاربة المتعددة الإرشادات،بحيث كان أمام الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** البدائل التالية؛إما استعمال القوة المباشر أو التهديد باستخدامها أو التفاوض من أجل التخلص من الكيماوي الذي كان يهدد المصالح الأمريكية و الإسرائيلية في المنطقة.ولأن الأسد لم يستجيب للتهديدات و المطالب الدولية بعدم استعماله للأسلحة الكيماوية،فإن **باراك أوباما** رأى في التهديد باستخدام القوة الحل الأنسب الحصول على المطالب المرغوب بها،وهي تسليم سوريا للكيماوي، ودخول النظام إلى جانب المعارضة إلى مؤتمر جنيف 2،و انطلاقا من هنا يتم المرور إلى الشطر الثاني من انتقاء البدائل بحيث يكون انطلاقا من الحسابات العقلانية.وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث،المجزأ إلى مطلبين،سنتعرض من خلالهما إلى دور كل من البيئتين الداخلية و الدولية في التأثير على هذا القرار.

Ondrej Dockàl & Veronika Smèla ,Zuzana Netolicka,Current Crisis in Syria,p 9.

المطلب الأول: البيئة المحلية الأمريكية ودورها في التراجع عن قرار استخدام القوة الصلبة ضد سوريا .

تتسم عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي بتعدد الفواعل المساهمة في ذلك،ومرد ذلك إلى طبيعة النظام السياسي[1] الأمريكي الذي يعد نموذجا فريدا من نوعه،بحيث أنشأ الدستور الأمريكي 1787 نظاما يقوم على الفصل الصارم بين السلطات،الأمر الذي منع من وجود سلطة تحتكر السلطات الأخرى، وتقسيم هذه السلطة إلى ثلاث مؤسسات رئيسية تراقب بعضها البعض وتعمل بالتنسيق مع بعضها بما يخدم المصلحة الأمريكية. ونظرا لديمقراطية النظام الأمريكي،فإنه سمح إلى فواعل غير رسمية مراقبة العمل الحكومي و التأثير في قراراته الداخلية و الخارجية.

يعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المسؤول الأول عن السياسة الخارجية لبلده،بحيث هو الذي يقوم بالفصل في الخيارات التي قامت بمعالجتها المؤسسات الاستشارية (المجلس التنفيذي؛مكتب البيت الأبيض،مكتب التسيير و الميزانية،مجلس الأمن القومي،إضافة إلى مراكز المخابرات) .[2]كما أن للجهاز البيروقراطي دور في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي من حيث المعلومات التي تقدمها لصانع القرار؛لهذا تتمتع كل من وزارة الخارجية الأمريكية و البنطغون دور في صناعة القرار في المجال الخارجي.بحيث يعد وزير الخارجية المستشار الأول لدا الرئيس الأمريكي حول القضايا الخارجية،أما وزارة الدفاع فهي الأخرى مهمة،لكون الرئيس الأمريكي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة،كما تقع على عاتقها مسؤولية ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية[3].

أما عن الهيأة التشريعية،فإن للكونغرس دور لا يقل أهمية عن دور الرئيس في صنع قرارات السياسة الخارجية،إذ أن أمريكا تعمل بنظام المجلسين؛ مجلس الشيوخ و مجلس النواب اللذان يتشكلان من ممثلين عن الولايات المختلفة،وذلك طبقا لعدد سكان كل ولاية ، يتشكل مجلس النواب من 435 نائب يتم انتخابهم لمدة عامين،أما

[1] يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة لعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية.أنظر: ابراهيم درويش النظام السياسي .دراسة فلسفية تحليلية،،القاهرة، النهضة العربية، 1968 ، ص43.

[2] لمزيد من التوسع أنظر مصطفى سايج،مرجع سبق ذكره.

[3] د محمد شرقي،أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،**مجلة الفكر**،العدد 4،ص ص143 -144.

مجلس الشيوخ فيتكون من 100 عضو لمدة 6سنوات،بانتخاب عضوين من كل ولاية[1].وللأحزاب السياسية (جمهوريين،ديمقراطيين) دور في توجيه السلطة التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية،وذلك بقيادة أحد قادة حزب الأغلبية مقعد رئيس المجلس(The Speaker)،لدعم سياسات حزبه،أما عن مجلس الشيوخ، يرأسه نائب الرئيس،وتشرف على البرنامج التشريعي للحزب اللجنة السياسية[2] التي تختلف عن لجنة التوجيه.وما أهم لجان مجلس النواب،لجنة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs)،ولجنة الإجراءات (Rules Commitee) ،أما عن أهم لجان مجلس الشيوخ،لدينا لجنة العلاقات الخاصة،ولجنة التمويل[3].

يستطيع الكونغرس السيطرة على سياسة السلطة التنفيذية الخاصة بالدفاع وبالعلاقات الخارجية،لأن العديد من المشاريع الرئاسية تعتمد على إدراج الاعتماد في الميزانية،إضافة إلى المكانة الهامة التي منحها "قانون سلطات الحرب" 1973 للكونغرس،بحيث يقوم الرئيس الأمريكي بالعودة إلى الكونغرس قبل أي تدخل عسكري وانتظار قبوله ؛وانطلاقا من هذه الفكرة يمكن تفسير قرار الرئيس أوباما بالرجوع إلى الكونغرس قبل توجيه الضربة العسكرية ضد سوريا ،بحيث كثف مساعدوا **باراك أوباما** في مقدمتهم وزير الخارجية "جون كيري" ووزير الدفاع "تشاك هيجل" جهودهم لإقناع الكونغرس بضرورة التدخل العسكري في سوريا ،وحجتهم في ذلك: الحفاظ على الهيبة الأمريكية في العالم و الإقليم،واحترام الاجتماع الدولي في منع استخدام الأسلحة غير التقليدية،ولحماية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و على رأسها إسرائيل[4]،كما قام البيت الأبيض بإرسال مشروع قرار رسمي يطلب فيه تفويضا من الكونغرس بتوجيه ضربات عسكرية ضد سوريا لتقويض قدرات النظام على استخدام الكيماوي مجددا .لكن قرر الكونغرس إرجاء التصويت اثر المبادرة السورية القائمة على إقامة رقابة دولية على سوريا ،وانتهى الأمر برفض الكونغرس لطلب استعمال القوة في سوريا .معللا سبب رفضه،بأن صراعات جديدة في منطقة الشرق الأوسط سترهق الولايات المتحدة ماليا ،وأن التكلفة في هذا الصراع ستكون أعلى من عوائدها .

وتشير الإحصائيات_كما هو موضح في الشكل الموالي إلى نسب تصويت أعضاء الكونغرس الأمريكي

---

[1] ميلاد ممتاز منسى،الكونغرس الأمريكي و السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،تقديم محمد عبد الوهاب سيد ،القاهرة،مكتبة مدبولي، 2013،ص25 .

[2] تختلف عن لجنة التوجيه،في كون هذه الأخيرة تتمتع بالصفات الرسمية في تشكيلها .

[3] ميلاد ممتاز،المرجع نفسه،ص ص 27 –28 .

[4] مركز دراسات الشرق الأوسط،الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا ،العدد الأول،سبتمبر 2013،الأردن،فريق الأزمات العربي،ص7 .

بخصوص استعمال القوة ضد سوريا باستطلاع قامت به صحيفة "واشنطن بوست".

الشكل رقم (05): نتائج استطلاع قامت به صحيفة "واشنطن بوست" لنتائج تصويت أعضاء الكونغرس.

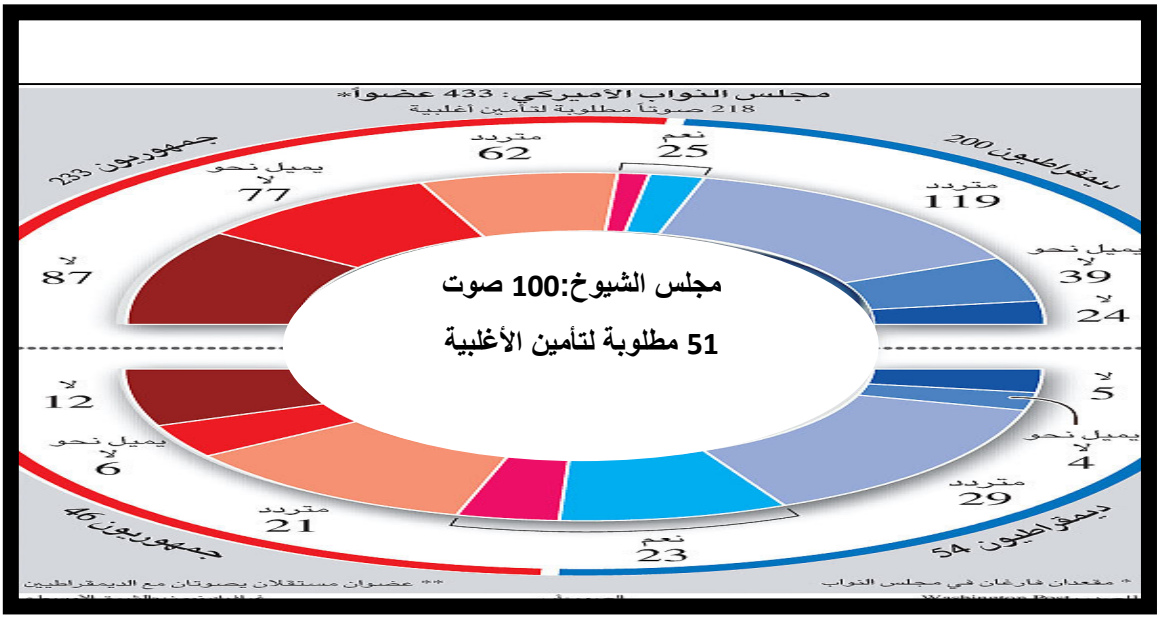

.المصدر: التحليلات /العلاقات-الإقليمية/ معضلة- تشريعية http://.rcssmideleast. Org/

أما عن الفواعل غير الرسمية فهي الأخرى كان لها دور في تأييد قرار التراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا،و يظهر ذلك من خلال موقف رأي العام ،فعلى عكس المقاربة الواقعية التي ترى في الرأي العام عبئا على قرارات الدول الخارجية،فإن هذا الأخير كان دور فعال في التأثير على **أوباما** و مطالبته بالحصول على تأييد الكونغرس قبل التدخل عسكريا في سوريا .ووفقا لاستطلاع للرأي نشرته شبكة"اي بي سي" في 30 أوت 2013،أكد أن 50% من الأمريكيين هم ضد هذا التدخل ،و44%ترى بضرورة إثبات استخدام الأسد للكيماوي ضد شعبه،ثم اتخاذ مثل هذا القرار.

وفي استطلاع أخر قامت به مراكز "بيو" للأبحاث خلال الفترة 12 إلى 15 سبتمبر2013،موافقة 67% من الجمهور الأمريكي على قرار **أوباما** بتأجيل الضربة العسكرية و مواصلة المفاوضات مع روسيا لإيجاد حل،وإقناع سوريا بالتخلي عن الأسلحة الكيماوية.23% عارضو، 57%لا يعتقد أن سوريا ستتخلى عن

أسلحتها الكيماوية،مقابل 26% فقط يعتقدون عكس ذلك،و63% قالت أنه لا يمكن الوثوق بنظام الأسد ،22% لا يثقون به كثيرا .

الجدول رقم (06) : توجهات الرأي العام الأمريكي إزاء العمل العسكري ضد سوريا .

هل تؤيد أم تعارض توجيه ضربات جوية أمريكية ضد سوريا في حال ثبوت استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية؟			
تاريخ الاستطلاع	مؤيد	معارض	لا رأي/رفض الإجابة
29 أغسطس- 1 سبتمبر 2013	%29	%48	%23
4- 8 سبتمبر 2013	%28	%63	%9
هل تؤيد أم تعارض توجيه ضربات جوية ضد سوريا إذا لم يتخلى نظام الأسد عن الأسلحة الكيماوية؟			
12- 15 سبتمبر 2013	%37	%49	%14

المصدر: مركز بيو نقلا :htmlhttp://rcssmideast.org/

كما هو موضح من خلال استطلاعات مركز"بيو" أن المعارضين لتوجيه ضربات عسكرية إلى سوريا يمثلون أكبر نسبة.كما يوضح أن الرأي العام (السلبي) كان سببا في إفساح المجال للمساعي الدبلوماسية،وتجنب استعمال القوة.

وفي نفس السياق،أجرت مؤسسة "جالوب" مقارنة لنسب التأييد و الرفض للعمليات العسكرية الأمريكية بالخارج،بالعودة إلى استطلاعات قامت بها المؤسسة قبل بدء العملية بأيام،وكانت نتائج بخصوص الشأن السوري مختلفة،37% مؤيد للتدخل،مقابل 50% ضد التدخل،مثلما هو موضح في الأعمدة البيانية *

وبذلك نكون قد بينا أن القرار الخارجي الأمريكي يتأثر بفواعل رسمية و أخرى غير رسمية.

كما يتم اتخاذ القرار بناء على مقومات الدولة الداخلية، أو بالأحرى وضع الدولة لحظة اتخاذ أو صنع قرار معين،فلا أحد يستطيع إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى،وإذا قلنا دولة عظمى فإننا لا نقصد بذلك المعايير العسكرية فقط،بل نقصد كذلك المعايير المادية و المعنوية،وهذا ما أكده جوزيف ناي صراحة بالقول:

"إن القوة في القرن الواحد و العشرون سوف تعتمد على القوة الناعمة، فمن الخطأ السقوط في تحليل من زاوية واحدة. . .كما أن القوة الحقيقية هي القدرة على التأثير في النتائج"[I].

*أنظر الملحق رقم 03.

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع أية دولة أخرى،لكونها أول دولة نووية من حيث الأسلحة التي تمتلكها و مدى تطورها[2]،كما أنها قوة متطورة تكنولوجيا،والتي تحرص على الإستفادة منها في الميدان العسكري من اجل تقليل الخسائر البشرية وتقليل نسبة الانفاق عن النسبة الحالية مقابل تحقيق الاهداف المرسومة وبدقة متناهية. كما تمتلك قدرات بشرية هائلة كما و كيفا،كما أنها تستند إلى ثقافية متقدمة تسعى إلى عولمتها خصوصا مع اللغة الانجليزية التي باتت حتمية في وقتنا الحالب، مما جعل منها قوة ذات تأثير في السياسة الدولية.

كماتعتبر أقوى اقتصاد في العالم، إذ تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية،كما أنها اكبر قوة تجارية؛وبعد أن أدركت الولايات المتحدة أهمية الابعاد الإقتصادية للقوة،عملت على وضع إستراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد

الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة،وقامت بتكريسها بما يخدم مصالحها

بالرغم من كل هذه المقومات،إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش اليوم أزمة مالية و اقتصادية، بانهيار اقتصاد سوق المال الأمريكى الذى يعد من أكبر الانهيارات الاقتصادية في تاريخ الاقتصاد الغربى المعاصر، فقد أفلست أكبر البنوك الأمريكية مثل بنك ليمان براذرز الإستثماري في 15/9/ 2008[3]، وخلّفت وراءها دماراً هائلاً لا تزال تداعياته مستمرة إلى الآن .وإذا كانت انعكاسات ذلك قد مست العالم بأسره ،فلا يمكن تجنب انعكاسات الوضع الأمريكي المتدحرج على قراراته الخارجية،خصوصا أن قرار التدخل العسكري يتطلب أموالا كبيرة،وأمريكا ليست بصحة اقتصادية جيدة،بالتالي يصبح قرار التراجع في هذا الحال قرارا عقلانيا .

---

[1] حيدر علي حسين،سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل النظام الدولي ،ط1،ب م ن،دار الكتب العلمية للطباعة و النشر والتوزيع،2013 ص195 .

[2] سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، **دراسات دولية**، العدد الثاني والاربعون،

[3] http://www.saaid.net/arabic/214.htm

و بما أن وراء كل قرار سياسي خارجي هدف تسعى الدولة إلى تحقيقه،فإن لقرار التراجع عن ضرب سوريا هدفا استراتيجيا،يتمثل في حماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[1]،بتولي مهمة الدفاع عن حلفائها في المنطقة و حمايتهم،لأن أي استعمال للقوة في المنطقة من شأنه تفجير المنابع الطاقوية،أين المستفيد الأول منها هو أمريكا .

المطلب الثاني: البيئة الدولية ودورها في التراجع عن قرار استخدام القوة الصلبة ضد سوريا .

يعرف العالم اليوم ظهور ملامح نظام دولي جديد يتراجع نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،وبروز روسيا التي بدأت تفرض واقعا جديدا في العلاقات الدولية ،باتجاه إقامة نظام التعددية القطبية، إضافة إلى قوى دولية أخرى صاعدة كالصين والهند واليابان التي أصبحت ستفرض إرادتها في المشاركة في صنع القرار الدولي وتعمل باتجاه إقامة نظام التعددية القطبية .

وهذا ما تم إثباته من خلال الأزمة السورية،ففي الوقت الذي حضي فيه القرار الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا بدعم من جانب فرنسا بشكل صريح،وكذا الاتحاد الأوربي الذي لم يعارض ذلك،وقفت كل من روسيا،الصين،الهند،البرازيل و كذا جنوب إفريقيا ضد الاقتراح الأمريكي ، وإعادة السيناريو الليبي،ففي جوان 2011 توجه البرلماني الروسي ألكسندر بانكين Alexander Pankin حاملا الموقف الروسي الرسمي بخصوص الشأن الروسي،معلقا حول القرار الأمريكي بالتدخل العسكري قائلا:"ان ما يحدث في سوريا لا يشكل خطرا دوليا،بل الخطر الحقيقي في المنطقة يكمن في نظرتنا لذلك،وأن الحل المثالي لما يحدث هناك يجب أن يصدر عن السوريين أنفسهم" .[2]

نشهد في الآونة الأخيرة عودة قوية للسياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط،فهي تسعى اليوم إلى إعادة ربط علاقاتها السياسية و العسكرية مع حلفائها التقليديين ، خصوصا سوريا،باعتبارها ثالث مستورد

[1] تعريف الشرق الأوسط:هو تعبير يدلل على الموقع الذي يفصل أوروبي عن الشرق الأقصى ، و هناك تعريفان له. الأول: الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد أحيانا إلى إثيوبيا، تركيا، أفغانستان، باكستان،حتى موريطانيا . أو ينكمش ليضم دول المشرق العربي مصر، السودان، دول الخليج، قبرص. . . أنظر: كميل حبيب، الشرق الأوسط و فلسطين في الرؤية الأمريكية، ط1،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،2012،ص ص 10-11.

[2] Piere D.Wezeman,Arms Transfers to Syria,Stockholm International Peace Research Institut,Sipriyearbook 2013,pp,269 271.

للسلاح الروسي بنسبة تصل إلى 10%،بعد الهند و فنزويلا[1]،كما أن ميناء طرطوز يعتبر قاعدة عمليات بالنسبة لروسيا في البحر المتوسط[2]،إضافة إلى المشروع الروسي Stroy-Trans-gaz،وهو مصنع لمعالجة الغاز بالقرب من حمص[3].

و لأن روسيا بوتين تعمل مع الوطن العربي و مع سوريا تحديدا تحد ذريعة الدفاع البراغماتي عن المصالح الروسية في المنطقة،كما أنها تعمل انطلاقا من دبلوماسيتها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،وتدافع على هذا المبدأ الذي تسعى أمريكا إلى اختراقه[4].دعت أمريكا إلى مؤتمر جنيف 2[5] للسلام لإنهاء الأزمة السورية من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في سوريا مع صلاحيات تنفيذية كاملة.

وبحكم التنسيق السياسي الكبير بين السياستين الروسية و الصينية على المسرح الدولي،وبحكم الاختلاف استراتيجيا مع واشنطن،كان البلدان متحدان في موقفهما بمعارضة القرار الأمريكي بالتدخل العسكري في سوريا، استخدم كلاهما حق النقض ضد مشروع قرار عربي–غربي لمجلس الأمن الدولي بدعم مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلة انتقالية في سوريا،وصوتت 13 دولة مع هذا المشروع،وعد ذلك انتكاسة في المساعي الدبلوماسية[6] الرامية إلى وقف العنف وتسهيل نقل السلطة،ولعل سبب ذلك الأنانية القومية،دروس ليبيا،الخوف من الإسلام السياسي،الدفاع عن أسيا الوسطى و القوقاز في الشرق الأوسط.

إذن كان للبيئة الخارجية أثرا كبيرا على التراجع الأمريكي عن قرار توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، وكأن إعلان الرئيس الأمريكي ***باراك أوباما*** عن نيته حول هذا الفعل،مكنه من فهم أن هذا موجه في حقيقة الأمر إلى روسيا ومن ثم الصين الحاضرتان بقوة في منطقة الشرق الأوسط.

[1] Alex Khlebnikov,Why Russia Standing by Syria ?,Bruce Maddy-Weltzman,September 2011,p3

[2] Frédéric pichon,La Syrie,Quel Enjeu pour La Russie au Moyen-Orient,Politique Etrangere,Janvier 2013,p5

[3] Andrej Kreutz,Syrie :Le Meilleur Atout de la Russie au Moyen-Orient,Novembre 2010,Ifri,N55.

[4] Azuolas Bagdonas,Russia's Interests in Syria conflict :Power,Prestige,&Profit ?European Journal of Economic & Political Studies,p58.

[5] http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/01/140122_geneva2_syria_analysis.shtml

[6] الوساطة،المساعي الحميدة،المفاوضات.

وعليه،نستنتج أن متغيرات البيئتين الداخلية و الخارجية المحيطتين بأمريكا كان لها دورا بارزا في قرار التراجع عن توجيه ضربة إلى سوريا ،وأن ذلك متوقف على ديمقراطية النظام التي سمحت للفواعل بما فيها الغير رسمية التأثير،كذلك الوضع الدولي الذي لا يمكن الإغفال عن دوره و أهميته.

المبحث الثالث: أثر متغيرات البيئة السيكولوجية "لباراك أوباما"على قرار التراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا .

كان للرئيس الأمريكي ***باراك أوباما*** دورا محوريا في اتخاذ التدابير اللازمة بخصوص الشأن السوري،واستعمال الأسد للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين من خلال التعبير عن رغبته في توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا إذا وافقه الكونغرس على ذلك؛وذلك من خلال طريقة إدراكه للقضية السورية و كيفية التعامل معها .

ولأن أوباما ككل صانع قرار يتأثر بميولاته،بشخصيته و بطريقة إدراكه للوضع من خلال نسقه العقيدي،ولأن القاربة المعتمدة في بحثنا هذا(المقاربة البوليؤورستيكية) تولي أهمية كبيرة لصانع القرار في السياسة الخارجية من خلال طريقة انتقائه للبدائل ،فإننا سنحاول الإلمام بالدوافع التي كانت وراء مثل هذا القرار.بالتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب،بحيث نتطرق إلى شخصية الرئيس أوباما في المطلب الأول،ثم إلى أثر بعده العقيدي في تعامله مع القضية السورية،لننتهي في المطلب الثالث بالحديث عن دوافعه الذاتية التي كانت وراء سياسة التدخل الناعم في سوريا .

المطلب الأول:شخصية أوباما وفق سلم باربارBarbare.

تعرف الشخصية بأنها مجموعة من التصرفات و المؤهلات و الدوافع التي تشكل وحدتها و دوامها الفردية،أي تميز و تفرد كل شخص على باقي الأشخاص.

يقسم سلم بربار الذي وضع في 1985 الشخصيات إلى 04 معايير أساسية:

- معيار النشاط، أو التراخي.
- معيار الايجابي،أو السلبي.

معتبرا أن صانع القرار السياسي الخارجي؛

- النشيط يتسم ب:الابداع السياسي،ومعالجة المشاكل في حينها .
- المتراخي يتسم ب:غير مبدع سياسيا ،يميل الى تأجيل القضايا .
- الايجابي يتسم ب:الثقة بالنفس،تقبل رأي الغير،العمل بثقة.
- السلبي يتسم ب:لا يتقبل النقد ،وأن كل من يخالفه الرأي منافس و عدو له.[1]

إذا أردنا تحديد شخصية أوباما على سلم بربار انطلاقا من قراره بخصوص الأزمة السورية،نجده ذلك القائد الذي سعى إلى معالجة الوضع في حين ظهوره،فبمجرد قيام الحركات الشعبية في سوريا ،المطالبة بالديمقراطية و إصلاح النظام،كانت أعين اوباما على الحدث،والدليل أنه قام بتحذير الأسد من عواقب استعماله للأسلحة الكيماوية ضد شعبه،أضافه إلى سعيه لتوجيه الأنظار الدولية نحو خطورة ما يحدث في سوريا .

وبالرغم من وصف تحركه إزاء الأزمة السورية بالمتردد،وسياسته بالإنسحابية في منطقة الشرق الأوسط،إلا أنه تحرك بحذر لحساسية الأمر،على اعتبار أن روسيا تكون أول طرف معني بقرار أوباما فيما يخص سوريا ،وإدراكه للوزن الروسي اليوم على الساحة الدولية.

أما عن رجوعه للكونغرس قبل الفصل في القرار و تنفيذه،فيعني ذلك أنه يتقبل رأي الغير،لما يتمتع به من ثقة في النفس؛ومن خلال هذه المعطيات يمكن تصنيف أوباما في خانة **النشيط الايجابي**.

المطلب الثاني:أثر البعد العقيدي لأوباما في تعامله مع القضية السورية.

إن التطرق إلى تأثير معتقدات صانع القرار على قرارات السياسة الخارجية، يعتبر أمرا هاما ، و هذا ما ينطبق على حالة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، من خلال تراجعه عن قرار الضربة العسكرية لسوريا .

يعد المؤلف الشهير لأوباما "جرأة الأمل"، من الكتب التي تمكن الباحثين من فهم التصريحات و القرارات التي يتخذها؛ و في خطاب تنصيبه في 20 جانفي، قال أوباما بأنه

[1] من إعداد الطالبة إعتمادا على محاضرات الأستاذ أحمد عطاف، مقدمة ضمن مقياس الجزائر في العلاقات الدولية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012 .

سيمد يده للعالم الإسلامي إنطلاقا من أنه يعبر في كتابه عن كراهيته للتطرف و للمواقف المتحيزة. و على هذا الأساس يمكن تبرير موقفه المتعلق بالشأن السوري و الرغبة في توجيه ضربة عسكرية إليه، بداع الحد من استعمال الكيماوي. و كذلك الحرص على عدم انتقال الجماعات السنية الأصولية إلى الحكم.

لكن ما هذا إلا وجه من الوجوه العديدة لأوباما ، و التي يمكن اكتشافها من خلال حملته الانتخابية التي تعد ترجمة للأفكار الموجودة في كتابه. فهو يؤمن بأن الأشياء تتحقق و ليس هناك مستحيل, و الدليل هو ترشحه كرئيس أسود ليقود البيت الأبيض. و هذا ما نستطيع القياس عليه بخصوص سوريا, فبالرغم من الوضع الاقتصادي الأمريكي الصعب إلا أنه لم يتردد في مواجهة روسيا عبر سوريا .

و يقول أوباما أنه يجب على القائد أن يكون رجل قناعات و ليس متشدد و لا متعصب، مؤمنا بفكرة أنه لا يجب التقيد بالنص الدستوري.[1]

المطلب الثالث:الدوافع الذاتية لباراك أوباما وسياسة التدخل الناعم في سوريا .

من المهم جدا معرفة السبب الذي جعل صنع القرار السياسي الخارجي يتخذ قرارا دون أخر،ولأنه من الصعب تحديد ذلك (كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني)،وعليه سنعتمد في تفسير ذلك على المقارنة بين أوباما و جورج بوش ،والاستعانة بمقتطفات من خطاب أوباما .

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية قوة صاعدة منفردة بالعالم،خصوصا في فترة 1990-2000 بعد انهيار الاتحاد السفياتي،الأمر الذي جعل فرانسيس فوكوياما يتحدث في مؤلفه الشهير عن نهاية التاريخ،واعتبار النموذج اللبرالي المعولم نهاية التاريخ[2]،خصوصا أن أمريكا أصبحت ترتكز على جميع وسائل القوة الصلبة و الناعمة.

إلا أن القوة الناعمة في أمريكا تراجعت خصوص مع غزو العراق،الأمر الذي جلب مشار الاستياء و الكراهية لإدارة جورج بوش،وامتدت إلى الأمريكيين كشعب؛فهذا ما بينته استطلاعات رأي قام بها المعهد الاسترالي"لوي" في 2005،فأشارت إلى أن 47% من الاستراليين يحملون نظرة ايجابية للولايات

[1] www.alriadh.com/908989. consulter le 28 mai 2014, à 11h30.

[2] د رفيق عبد السلام،الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة، ط1،بيروت،مؤسسة الانتشار العربي، 2011،ص37 .

المتحدة،57% يحملون نظرة سلبية لها مما يعني تصاعد مشاعر الكراهية لإدارة بوش بعد احتلاله للعراق[1].وقمنا باختيار للاستطلاع الذي قامت به أستراليا و ليس بلدا أخر لكونها الحليف الفعلي لأمريكا،فإذا كان رأي حليفها الفعلي بهذا الشكل فإننا حقيقة تواجه أزمة كبيرة.

ولأن باراك أوباما انتخب ببرنامج القطيعة مع التدخل المباشر،يمكن من خلال ذلك تبرير سبب عدم استعماله للقوة الفعلية في سوريا،وتجنبه لمبدأ بوش و استخدام القوة الإستباقية ضد المخاطر التي تواجه أمريكا[2]،فان أوباما يرى أن الحروب لا تقوم على قوة العضلات والتفوق الناري فقط بقدر ما هي بحاجة إلى الغطاء السياسي و المشروعية الأخلاقية،وإلا ستصبح عبئا على صانعها،كما بينت تجربة العراق بأن استعمال القوة كفيلا بإسقاط النظام لكن غير قادرة على إعادة تشكيل المشهد وفق الإستراتيجية المخطط إليها .[3]

فأوباما يريد من خلال قراره المتراجع عن استعمال القوة في سوريا أن يبقى مثالا لرئيس أمريكي أنهى الكثير من عقد التورط الأمريكي في مغامرات عسكرية ذات كلفة سياسية ،اقتصادية،عسكرية ضخمة[4]،وهذا ما أكده خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة[5] انطلاقا من الانتقادات التي وجهت إلى إدارته خصوصا من قبل الجمهوري جون ماكين بأن أوباما تسبب في إفقاد أمريكا هيبتها بتراجعه عن قراره و الذي اعتبره بالمرتبك[6]،أشار أوباما بأنه بحوزة أمريكا كل الوسائل الضرورية لإنهاء ما يحدث في سوريا و لضمان مصالحها في منطقة الشرق الأوسط،إلا أنه من الصعب تخيل سيناريو كان من الممكن لتدخلنا في سوريا أن يقود إلى

---

[1] رفيق عبد السلام،مرجع سبق ذكره،ص46 .

[2] محمد المصري،"سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،مناقشة تصورات معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"،**سياسات عربية**،العدد: 7،مارس2014،ص ص 58-59 .

[3] د رفيق عبد السلام،نفس المرجع،ص ص 87- 88

[4] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها؛مزيد من الإرتباك،مارس 2014،سلسلة تحليل السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي،ص6 .

[5] http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/09/24/remarks-president-obama-address-united-nations-general-assembly Consulté le 30 Avril 2014 à 03 :02 .

[6] كان ذلك على قناة CNN في 2014/02/16،على الرابط:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/16/maccain-syria-us.

نتيجة أفضل،باستثناء أن ننخرط في عملية بحجم تدخلنا في العراق،وهو الوعد الذي جاء به أوباما للبيت الأبيض،لإنهاء عصر الحروب الأمريكية التي أنهكت الاقتصاد الأمريكي،وأنهكت القوة البشرية[1].

ومنه نجد أوباما اتبع القاعدة المذهبية التي نادى بها سابقه روزفلت:"عليك أن تتحدث بصورة ناعمة،وأن تحمل عصا غليظة خلفك".منه،تبين دور تأثير صانع القرار الأمريكي-أوباما- من خلال شخصيته،طريقة تفسيره للأوضاع،وكذا دوافعه الذاتية التي تقوده إلى اتخاذ قرار و ترك أخر.

المبحث الرابع:سيناريوهات لمستقبل الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

ولأن ما يحدث في سوريا لم ينته بعد، فلا يمكن الجزم بأن القرار بالتراجع عن التدخل العسكري في سوريا قرارا نهائيا،وذلك انطلاقا من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من تنفيذ رغبتها في توجيه ضربة عسكرية بالرغم من تخطي الرئيس السوري بشار الأسد للخط الأحمر،والتراجع عن قرارها بفعل تأثيرات من داخل الولايات المتحدة الأمريكية و من خارجها.

وعليه سنتطرق إلى تخمينات للموقف الأمريكي المستقبلي من الأزمة السورية،بالتطرق إلى سيناريوهين موزعين عبر مطالبين،في المطلب الأول سيكون تخميننا بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا لكن بالوكالة وذلك عبر دول الخليج و تركيا،وفي المطلب الثاني سيكون السيناريو بالتدخل العسكري الأمريكي المباشر في سوريا ضد الأصولية الإسلامية.

المطلب الأول:الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا عبر دول الخليج و تركيا.

إن تحذير الولايات المتحدة الأمريكية لبشار الأسد بأن العواقب ستكون وخيمة في حال تخطيه الخطوط الحمراء لن تكون في صالح الولايات المتحدة إذا تراجعت عن ذلك بالرغم من تحدي الأسد لها،خصوصا و أن أوباما تعرض إلى انتقادات لاذعة و وصفت سياسته بالانسحابية[2] ،من طرف حلفاء أمريكا في المنطقة كالسعودية،الإمارات العربية المتحدة ،و من طرف عضو مجلس الشيوخ الجمهوري البارز جون ماكين الذي اعتبر تراجع أوباما عن قراره إفقاد لهيبة أمريكا[3].

---

[1] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،مراجعة الخيارات الأمريكية في سوريا ووجهتها؛مزيد من الارتباك،نفس المرجع ،ص3.

[2] محمد المصري، مرجع سبق ذكره،ص ص ،58-59.

[3] نفس المرجع،ص61.

ولأن قطر تطمح إلى لإنشاء أنبوب غاز يمر عبر حمص نحو أوربا قصد تزويد هذه الأخيرة بالغاز بهدف منافسة احتكار روسيا تزويد أوربا بالغاز،و الذي يتفرع إلى ثلاثة أنابيب؛باتجاه اللاذقية على الساحل السوري،وطرابلس شمال لبنان،والثالث باتجاه تركيا من أجل تحريرها من استيراد غاز إيران،كما يكسب هذا المشروع تركيا ميزات إستراتيجية،بحيث تصبح ممرا حيويا تعتمد عليه أوربا في تنويع مصادر تزودها بالغاز،ولا تعتمد فقط على الغاز الروسي و هذا ما تشجعه أمريكا .كما يمكن لتركيا تحقيق حلمها من خلال هذا المشروع و الالتحاق بالاتحاد الأوربي،وهذا ما يدعو إليه **بريجنسكي** في خطاباته لأوربا و العالم اليوم.

بالتالي،فإن الطاقة هي هدف الشرق الأوسط،وهدف أمريكا خلف المشروع القطري،فيمكن أن تتجه مسار الوضع السوري نحو تدخل عسكري جماعي من طرف قطر،الإمارات العربية المتحدة،السعودية،وعلى رأسهم تركيا .

وهكذا،يكون أوباما قد تمسك بالصف التي جاء بها للبيت الأبيض،وهي تفادي التدخلات العسكرية المباشرة،وفي الوقت ذاته استعادة ماء وجهه.

المطلب الثاني:التدخل العسكري الأمريكي المباشر في سوريا ضد الأصولية الإسلامية.

السيناريو الثاني الذي يمكن أن يحدث مستقبلا،هو توجيه ضربة عسكرية أمريكية لسوريا و لكن ليس ضد النظام،بل ضد الجماعات الأصولية السنية،وذلك مراعاة للمصلحة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط،فإذا كانت إسرائيل قد دعمت الموقف الأمريكي باستعمال الأداة الصلبة في سوريا ،لكنه متخوفا من انقلاب موازين القوى السياسية و تبوؤ السنيين الحكم؛فإسرائيل لا ترى في النظام السوري خطرا بقدر ما هي متخوفة من أن تصبح سوريا موطنا للقاعدة ،ومن وصول السنيين إلى الحكم.

خصوصا بعد تشكل الجبهة الإسلامية السورية في 22 نوفمبر 2013 التي تضم سبع فصائل إسلامية[1]،والتي تسعى إلى العمل في شكل جبهوي،مما يعطيها قوة من خلال هذا الاتحاد .

وانطلاقا مما قاله أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة،بأن أمريكا حاضرة لتوظيف جميع عناصر قوتها لتأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط،والتصدي للإرهاب،وبما أن المصلحة الأمريكية من المصلحة

[1] انظر الملحق رقم01.

الإسرائيلية،فمبرر التدخل العسكري سيكون بدافع مكافحة التطرف و الإرهاب.وكما نعلم،فان الولايات المتحدة الأمريكية تكيف أساليبها التدخلية بما تقتضي و الأوضاع الدولية.

كحوصلة لمعطيات هذا المبحث، نقول أن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن خيار التدخل العسكري في سوريا كان نتاج لتأثير متغيرات الثالوث البيئي،وذلك من خلال تأثير فواعل مؤسساتية و أخري غير مؤسساتية على هذا القرار انطلاقا من طبيعة النظام السياسي الأمريكي الديمقراطي المنفتح؛ إضافة إلى تأثير القدرات الأمريكية،أو بالأحرى الوضع الاقتصادي الأمريكي أثناء الأزمة الذي كان له دور مهم في قرار التراجع.

كذلك أثرت أوضاع النسق الدولي الحالي على هذا القرار،وذلك بصعود قوى جديدة كروسيا و الصين،والتي باتت تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة القرارات الدولية،إضافة إلى المصالح التي تجمع مختلف هذه القوى في منطقة الشرق الأوسط،وفي سوريا تحديدا.

أما عن تأثير الرئيس الأمريكي ***باراك أوباما*** على ذلك،بدا واضحا من خلال التطرق إلى عملية تحديد لشخصيته،كذلك من خلال دوافعه الذاتية التي أدت به إلى تفادي استعمال القوة،معتبرا من أخطاء سابقه.

وبخصوص مراحل اتخاذ الرئيس الأمريكي للقرار الخارجي بخصوص سوريا،فإنه تم عبر مرحلتين؛

- مرحلة أولى:بالتصرف وفق تصوره للوضع من أجل انهائه،وكان ذالك دون حسابات عقلانية.
- مرحلة ثانية:أين حضرت العقلانية،وذلك بالمرور بالإجراءات التي يجب أن يمر بها كل قرار هام و حساس.

الخاتمة

إن القرار السياسي الخارجي ما هو في الأخير سوى مرآة عاكسة للبيئة الداخلية بيئة تصميمه و تجهيزه،ومن خلال تناولنا لموضوع صنع القرار السياسي الخارجي بالتحليل،قمنا بالتطرق إلى القرار الأمريكي بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا 2013،بالاعتماد على مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد و الإرشادات Poliheuristic،فتوصلنا إلى أن عملية صنع قرار السياسة الخارجية عبارة عن معادلة ذات ثلاث متغيرات؛

- المتغير الأول: وهو متغير البيئة الداخلية،وهي بيئة تصميم القرار بناء على ما تمتلكه الدولة من قدرات طبيعية،سياسية،اقتصادية،عسكرية،ثقافية. . .الخ،بهدف تحقيق المصلحة القومية للدولة،ويقوم بهذه المهمة أشخاص من تعيين الدستور،و فواعل أخرى غير رسمية انطلاقا من طبيعة النظام السياسي.
- المتغير الثاني:وهو متغير البيئة الدولية،باعتبارها بيئة استقبال و تقييم القرارات،بحيث يجب أن تكون لدا صانع القرار السياسي الخارجي قراءة سليمة للأوضاع الدولية،كذلك بتحديد الفواعل المعنية بالقرار الذي يسعى إلى تحقيقه،معتمدا في ذلك على منظمات دولية أو إقليمية،حكومية أو غير حكومية،قد تكون دولا،أو حتى أشخاصا من أجل تنفيذه.
- المتغير الثالث:وهو متغير البيئة السيكولوجية،لأن صنع القرار في نهاية المطاف ما هو سوى منتوج أشخاص في الدولة يتبوءون مراكز معينة.

وانطلاقا من محاولتنا إثبات مدى تأثير هذه المتغيرات الثلاث على القرار الأمريكي بالتراجع عن توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا 2013،اتضح لنا مايلي:

← أن قرار التراجع كان نتاج تأثير مضامين البيئة المحلية الأمريكية انطلاقا من؛

– ديمقراطية النظام التي سمحت لعدة فواعل التأثير في اتخاذ القرارات الخارجية الأمريكية،انطلاقا من تأثير الهيأة المؤسساتية التشريعية (الكونغرس) إلى غاية تأثير الفواعل غير الرسمية كالرأي العام الأمريكي.

-الوضع الأمريكي أثناء اتخاذ القرار،وتأثير الأزمة المالية و الاقتصادية على تفادي الدخول في حروب و نزاعات لما تستهلكه من ميزانية.

← أن القرار كان نتيجة مضامين البيئة الدولية، انطلاقا من؛

-التغير في طبيعة النسق الدولي،بصعود قوى جديدو كروسيا و الصين،التي أصبحت تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في القرارات الخارجية.

-وجود حلفاء لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط،الأمر الذي يستوجب حسابات دقيقة لعدم المساس لمصالح الحلفاء و على رأسهم إسرائيل.

← أن القرار كان نتاج لتأثير شخصية الرئيس الأمريكي باراك أوباما ،وذلك انطلاقا من؛

- معتقداته و طريقة رؤيته للولايات المتحدة و للعالم.
- من خلال برنامج سياسته القائم على القطيعة مع التدخل العسكري المباشر.
- من خلال ادراكاته للبيئة المحيطة به؛

وهذا ما مكننا من التوصل إلى أن الحسابات العقلانية لأوباما من خلال قرار التراجع،ووفق المقاربة البوليؤوريستيكية كانت كالأتي:

أنه كان أمام الرئيس الأمريكي باراك أوباما ثلاث بدائل:استعمال القوة،التهديد باستخدامها ،أو اللجوء إلى التفاوض.

←في المرحلة الأولى:التهديد بالقوة كبديل أولي،وإقصاء باقي البدائل.

←عندما عاد القرار بالنتائج التي خطط لها أوباما،قام بإقصاء هذا البديل،والانتقال إلى مرحلة الانتقاء العقلاني للبدائل.

←في المرحلة الثانية: التجأ إلى بديل التفاوض لأن: الوضع الاقتصادي لا يسمح بذلك.

لنهوض فواع جديدة على المستوى الدولي.

لحماية مصالح إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

- لنقول في الأخير،أن القرار الأمريكي بالتراجع عن ضرب سوريا هو محصلة تأثير متغيرات الثالوث البيئي، لكن يجب الإقرار أن تأثير هذه الأخيرة على هذا القرار لم يكن متساويا،فبدا لنا أن تأثير

البيئة الخارجية و فواعلها (السياق الدولي للأزمة) كان أكبر،وأن محددات و فواعل هذه البيئة كان أكبر محدد للقرار الأمريكي بالتراجع؛

لنخرج بنتيجة أن أي قرار سياسي خارجي يتأثر و بشكل مطلق بكل من البيئة الداخلية و الخارجية،والنفسية لصانع القرار دون إمكانية تهميش أيا منها،إلا أن درجة تأثير كل بيئة تبق مسألة نسبية مرتبطة بقوة الدولة و طبيعة القرار.

ولأن العلاقات الدولية تتميز بالديناميكية ،فان ذلك يبقي باب التساؤل مفتوح حول الطريقة التي ستتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف السوري مستقبلا؟

المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

I. المصـــادر:

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية، المرسـوم الرأسـي رقـم 02-403 المـؤرخ في رمضـان عـــام 1423 الموافـــق ل 26 نـــوفمبر 2002،الجريـــدة الرسميـــة للجمهوريـــة الجزائرية،العدد79، 2002/12/31 .

II. المراجـــع :

- **المراجـع باللغة العربية .**
  - **الكـتب :**

1. أبـو هيـف علـي صـادق،القانون الدبلوماسـي .دراسـة للتنظـيم الدبلوماسـي و الدبلوماسـية و ما يتصل بها ،الطبعة الثانية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1967 .
2. أندرسـون جيمس،صـنع السياسـات العامـة، الطبعـة 3، عمـان،دار المسـيرة للنشـر و التوزيع، 2007.
3. بوقارة حسين، السياسة الخارجية،الجزائر،دار هومة للنشر و التوزيع،2012.
4. جـرجس فـواز ، السياسـة الأمريكيـة تجـاه العـرب : كيـف تصـنع ؟ ومـن يصـنعها ؟ ط2 ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000.
5. جنـدلي عبـد الناصـر،التنظير في العلاقـات الدوليـة .بـين الاتجاهـات التفسـيرية و النظريـات التكوينية،الطبعة الأولى،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر، 2007 .
6. حسـن فـوزي حسـين،التخطيط الاسـتراتيجي للسياسـة الخارجيـة و برنـامج الأمـن القـومي للـدول .الولايـات المتحـدة الأمريكيـة نموذجا ،الطبعـة الأولى،القاهرة،مكتبـة مـدبولي، 2013.
7. حيـدر علـي حسـين سياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكـي و مسـتقبل النظـام الـدولي، الطبعة الأولى، (د .م) دار الكتب العلمية للطباعة و النشر و التوزيع،2013.

8. الخطيب نعمان أحمد ، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري،الطبعة الثانية،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2004.

9. خليل حسين،العلاقات الدولية .النظرية والواقع-الأشخاص و القضايا،(د.ط)،لبنان،منشورات الحلبي الحقوقية ،2011.

10. دبلة عبد العالي ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004.

11. ديفرجيه موريس ، الأحزاب السياسية:ترجمة علي مقلد، الطبعة 1،القاهرة، الهيئة العامة لقصور المعرفة، 2011.

12. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و الناعمة، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي،2011 .

13. زكريا فريد ،من الثورة إلى القوة.الجدور الفريدة لدور أمريكا العالمي،ترجمة:رضا خليفة،القاهرة،شركة الأهرام للترجمة و النشر،1990.

14. سايج مصطفى، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية.بالتركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008،الجزائر،دار قرطبة للنشر،2010.

15. السيد حسين عدنان ،نظرية العلاقات الدولية،الطبعة الأولى،بيروت ،دار أمواج للنشر و التوزيع ،(د س).

16. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة،مكتبة النهضة المصرية، 1998

17. الشعراوي سعاد ،الأحزاب السياسية؛أهميتها ،نشأتها ،نشاطها(د.ط)، القاهرة، 2005.

18. الشعلان فهد أحمد، إدارة الأزمات. الأسس – المراحل – الآليات ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.

19. الغزالي أسامة حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث،(د .ط)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،1987 .

20. الفهداوي فهمي خليفة ،السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، ط1،عمان،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2001 .

21. فهمي عبد القادر محمد ،النظريات الكلية و الجزئية في السياسة الخارجية، الطبعة الأولى ،عمان،دار الشروق للنشر و التوزيع،2010 .

22. كنعان نواف ،اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية و التطبيق، ط1،عمان،مكتبة دار الثقافة للنشر، 2003 .

23. لويد جنسن،تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد المفتي، الرياض: عمادة شؤون المطبات للنشر،1989 .

24. محمد سعد محمد ،أساليب القيادة و صنع القرار،الطبعة الأولى، القاهرة، ابتراك،2010 .

25. مصباح عامر،المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية،(د .ط)،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2008

26. نعمة كاظم هاشم ،نظرية العلاقات الدولية،(د .ط)،طرابلس،دار الشط للأعمال و الإخراج الصحفي،1999 .

27. النعيمي أحمد نوري ،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية .الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا ،(د .ط)، الأردن ،دار زهران للنشر و التوزيع،2013 .

- **الأطروحات:**

1 . بوعرعور أمينة ،صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(تخصص تحليل السياسة الخارجية)،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر، 2013 .

2. شيباني إيناس،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(تخصص دبلوماسية و علاقات دولية)،باتنة،جامعة الحاج لخضر،2009-2010.

3. العبد اللات حسين علي حسين ،العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني و أثره في السياسة الخارجية الأردنية،مذكرة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،2011.

4. عبد الله آمنة تركي،دراسة دافعية الإنجاز. تطورها وتباينها وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة قطر،رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية البنات،جامعة عين شمس، 1990

5. محمد الطاهر عديلة ،أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(تخصص العلاقات الدولية و العولمة)،2004-2005 ،قسنطينة.

- **المجالات و الدوريات**

1. باكير علي حسين ،"محددات موقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية و الانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة ، 2011.

2. دراسات دولية، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي،(د.ب)العدد الخمسون،(د.س).

3. شوقي محمد ، أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الفكر، العدد 04 .

4. كاطع علي سليم ، مقاومات القوة الأمريكية و اثارها في النظام الدولي، الدراسات الدولية، العدد 42.

5. الكفارنة أحمد عارف ،العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية،دراسات دولية،العدد 42.

6. مجلة سامراء،آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي،العدد10، 2008

7. محمد المصري، سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مناقشة تصورات معهد واشنطن لسياسة شرق الأدنى، مجلة السياسات العربية، العدد 07، مارس 2014.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**
  - **بالفرنسية :**

1. Braillard Philippe,Mohammad_Redha,Djalili,Les Relations Internationales ,Presses Universitaires de France,1988.
2. Merle Marcel,La Politique Etrangere ,Paris,Presses Universitaires de France,1984 .
3. Mwayila Tshiyembe ,La Politique Etrangere des Grandes Puissances,Paris,L'Harmattan,2010 .
4. P.Renouvin & J-B.Duroselle,Introdution a l'Histoire Des Relations Internationles,Paris,Colin.
5. Roche Jean-Jacques ,Théorie des Relations Internationales, 5éme Edition, Paris, Montchrestien, 2004.
6. Ymeric Chauprade,Geopolitique ,3eme Edition, Paris :Ecllipse edition,2007 .

- **بالانجليزية:**

1. Breuning Marijke, Foreign Policy Analysis. A Comparative Introduction, New York, Palgrave Macmillan,2007.
2. Brown Chris, Understanding Internation Relations,2nd Edition, New York ,Palgrave Edition, 2001.
3. El-Gendy Karim, The Process of Israeli Decision Making. Mechanisms, Forces and
4. Frazer Cameron,US Foreign Policy after the Cold War .Global Hegemon or Reluctant Sheriff , 2nd edition , Routledge,2005, Wilhelm Hofmeister & karsten grabow,Political Parties .Function & Organisation in Democratic societies ,National Library Board,Singapore Cataloging-in Republication data,Singapore,2011.
5. Gearroid Otuathail,Simon Dalby,The Geopolitique Reader,London ,Taylor & Francise Library,2003 .
6. Harold Sprout and Margaret Sprout, Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International Politics, Princeton, center for International studies, 1956.
7. Hill Christopher,The Changing Politics of Foreign Policy ,United Kingdom,Pallgrave Macmill Valérie M. Hudson, Foreign Policy Analysis. Actor-Specific Theory and the Ground of International Relation,,*Brigham Young University,2005.*
8. Influences, Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations,2010.
9. Jervis Robert,Perception & misperception in International politics, Princeton university press
10. Mintz Alex,Karl Derouen,Understainding Foreign Policy Decision Making,01st ed,United Kingdom,Cambriage University,2010.
11. Morgenthau Hans,Politics among nations:The struggle For Power and Peace,Fifth Edition, New York,Alfred A.Knopf,1978.
12. Morton H.Halperin & Priscilla A.Clapp with Arnold Kanter,Bureaucratic Politics & Foreign Policy,Brookings Institution Press,Washington,2en Edition,2006.
13. Putnam D. Robert, Diplomacy and Domestic politic. The Logic of Two-Level Games, International Organization, Vol. 42, No. 3. (Summer, 1988).
14. Rosenau N.James , Pre-Theories and Théories of Foreign Policy,in free press,1971.
15. Steven L.Lamy Contemporary Mainstream Approache .Neo_Realism & Neo_Liberalism ,In John

Baylis & Steve Smith(eds),The globalisation of word polities, 3ed Ed,Oxford University Press,2003

- **Mémoire :**

Dorothée Roy,Analyse De La Politique Etrangére.Application du Model Poly-Heuristique à la décision canadienne d »intervenir en Afghanistan, (Mémoire présenté pou l'obtention du grade de maitre ès art) ,Université Laval,Québec,2006.

- **Site internet:**

1 . دراسة حول:فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية,قامت بها:عزيزي وداد و فروم حنان،ص3،نقلا عن:
www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03.

2. Graham T.Allison & Philip D.Zlikowv, L'essence de la décision.Le modél de l'acteur rationel ,Cultures & conflits,Centre D'études sur les conflits,Vol. 01,2000 sur :http://conflicts.revues.org/ 579.
3. Jerel A.Rosali, Developing A Syetematic Decision-Making Framework.Bureaucratic Politics in perspective,Cambridge Universiti Press, 2013 see : http://jstor.org/stable/
4. http://ar.wikipedia.org/wiki/دستور consulté le :21/02/2014 à 21 :03.
5. www.arabsgate.com/show thread.php?t=492727 consulté le 05/03/2014 à a13:15.
6. http://www.alhoukoul.com/article/55 le 20/04/2014 a 22 :20.
7. http://www.alukah.net/web/khedr/0/51442 consult é le 14/04/2014 à 00:05.
8. http://www.kcss.org/userfiles/file/Arabic_09/05_Nazaryat%20Al_Waq3ya/Nazaryat%20Al_Waq

3ya_fy_Al-3ylaqat_Al_Dawlya_Bab_5.pdf consulté le :20/01/2014 à 09 :10.

9. http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/AboutCouncil.aspx
10. http://ar.wikipedia.org/wiki/اللجنة_الدولية_للصليب_الأحمر

الملاحق

قائمة الملاحــق :

الرقم	العنـــــــوان
01	خريطة الصراع في سوريا .
02	خريطة الحدود الطبيعية السورية.
03	مقارنة لنسب التأييد والرفض للعمليات العسكرية الأمريكية في الخارج .

الملحق رقم (01): خريطة الصراع في سوريا .

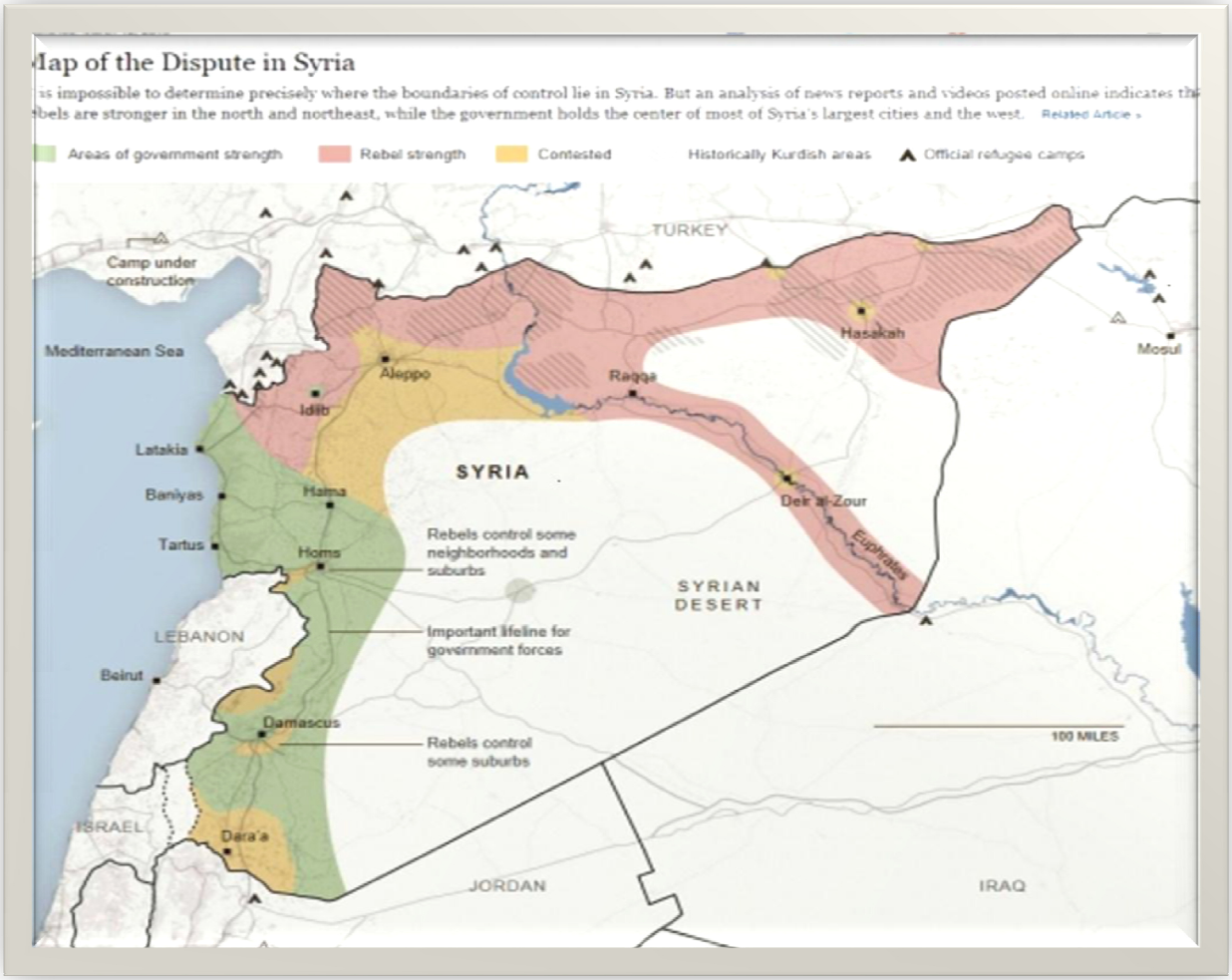

Source: New York Times, 12 March 2013

الملحق رقم(02) :خريطة الحدود الطبيعية السورية.

Carte de la Syrie. Source Encarta

الملحق رقم (03) : مقارنة لنسب التأييد والرفض للعمليات العسكرية الأمريكية في الخارج .

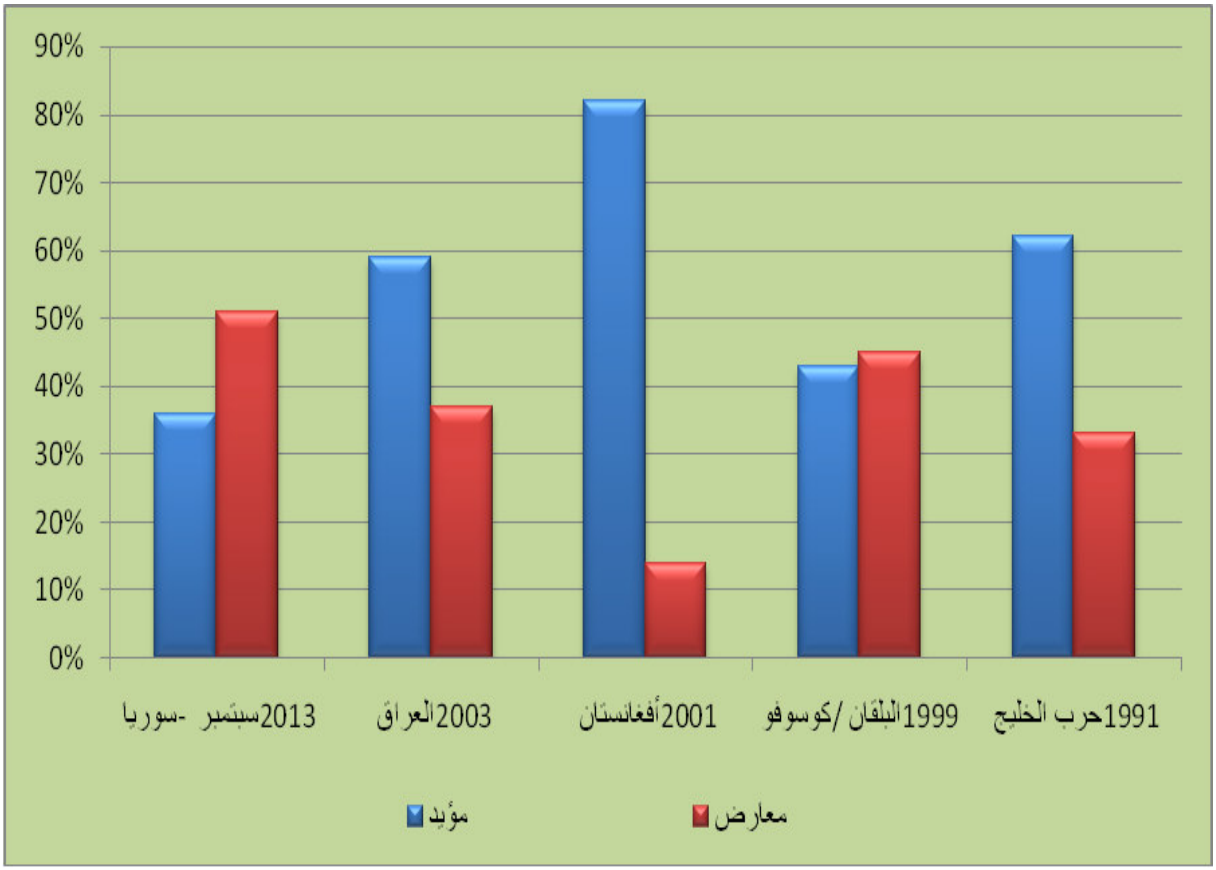

المصدر : استطلاع مؤسسة جالوب نقلا من : التحليلات/الرأي-العام/منحى-انعزالي.
htmlhttp://rcssmideast.org/اىتات

فهرس المحتويات

قـــائمة المختصرات

الملخـــص

الخطـــــة

مقدمـــة.

الفصل الأول: المقاربات النظرية لتفسير عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

تمهيد..... 13

المبحث الأول: المقاربة الواقعية: التحليل على المستوى النظمي.....14

المطلب الأول :مذهب الدولاتية و صناعة القرار السياسي الخارجي.....14

المطلب الثاني: الفوضى الدولية كمتغير تفسيري لسلوك الدولة الخارجي.....15

المطلب الثالث: فرضية السلوك العقلاني المطلق للقائد في صناعة القرار السياسي الخارج.....**19**

المبحث الثاني: مقاربة تحليل السياسة الخارجية:التحليل على مستوى الدولة.....21

المطلب الأول:دور أفراد و مؤسسات الدولة في صنع القرار السياسي الخارجي.....23

المطلب الثاني:المصلحة الوطنية كمتغير تفسيري لسلوك صناع القرار الخارجي.....25

المطلب الثالث:مسلمة السلوك العقلاني المحدود للقائد السياسي في صناعة القرار السياسي الخارجي.....28

المبحث الثالث: مقاربة Poliheuristic:التحليل المتعدد المستويات.....31

المطلب الأول:مفهوم صنع القرار السياسي الخارجي من الزاوية البوليئوريستيكية.....32

المطلب الثاني:مسار اتخاذ القرار السياسي الخارجي من المنطلق Poliheuristic.....33

المطلب الثالث:مزايا مقاربة Poliheuristic على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.....35

الفصل الثاني: عملية صنع القرار السياسي الخارجي: معادلة بثلاث متغيرات.

تمهيد..... 38

المبحث الأول: البيئـة الداخليـة و صنع قرارات السيـاسة الخارجيـة.....**39**

المطلب الأول: الفواعل في صنع القرار السياسي الخارجي.....39

المطلب الثاني:المحطات و الإجراءات التنظيمية في صنع القرار السياسي الخارجي..... 47

المطلب الثالث:قدرات الدولة وصنع القرار السياسي الخارجي.....51

المبحث الثاني: البيئـة الخارجيـة وتنفيـذ قرارات السيـاسة الخارجيـة.....**54**

المطلب الأول:أثر أبعاد النسق الدولي على تنفيذ القرار السياسي الخارجي.....54

المطلب الثاني:أهمية المرتكزات الدولية في تنفيذ القرار السياسي الخارجي.....56

المطلب الثالث:أدوات تنفيذ القرار السياسي الخارجي.....58

المبحث الثالث: البيئـة السيكولوجيـة وضبـط قرارات السيـاسة الخارجيـة.....**60**

المطلب الأول: تأثير سمات الشخصية للقائد و دوافعه الذاتية في صنع القرار السياسي الخارجي.....60

المطلب الثاني:البعد العقيدي لصانع القرار السياسي الخارجي.....61

المطلب الثالث: أثر تصورات و ادراكات صانع القرار على العملية القرارية.....63

الفصل الثالث: التراجع الأمريكي عن خيار توظيف القوة الصلبة ضد سوريا 2013.

تمهـيد.....**66**

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية و بديل الضربة العسكرية المحتملة لسوريا.....**66**

المطلب الأول:جذور الأزمة السورية.....67

المطلب الثاني:الأزمة السورية:حرب مصالح في المنطقة.....70

المطلب الثالث: المرتكزات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية لشرعنة قرارها.....**74**

المبحث الثاني:أثر متغيرات البيئة الموضوعية على القرار الأمريكي بالتراجع عن استعمال القوة في سوريا.....**76**

المطلب الأول: البيئة المحلية الأمريكية ودورها في التراجع عن قرار استخدام القوة الصلبة ضد سوريا.....**77**

المطلب الثاني: البيئة الدولية ودورها في التراجع عن قرار استخدام القوة الصلبة ضد سوريا.....82

المبحث الثالث:أثر متغيرات البيئة السيكولوجية لباراك أوباما على قرار التراجع عن استعمال القوة في سوريا.....84

المطلب الأول:شخصية أوباما وفق سلم باربارBarbare.....84

المطلب الثاني:أثر البعد العقيدي لأوباما في تعامله مع القضية السورية.....85

المطلب الثالث:الدوافع الذاتية لباراك أوباما وسياسة التدخل الناعم في سوريا.....86

المبحث الرابع: سيناريوهات لمستقبل الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.....88

المطلب الأول:الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا عبر دول الخليج و تركيا.....88

المطلب الثاني:التدخل العسكري الأمريكي المباشر في سوريا ضد الأصولية الإسلامية.....89

الخـــاتمة.....92

قائمة المراجع.....96

الملاحق .